

جامعة الجزائر 03

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د

تخصص : الاقتصاد المالي والتقنيات الكمية

تحت عنوان:

دراسة تحليلية قياسية لأثر المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2016

تحت إشراف الدكتور:

أ.د. بورزق ابراهيم فوزي (مشرفاً)
د. قريسي ياسين (مساعد المشرف)

من إعداد الطالبة:

بوزيان دليلة

لجنة المناقشة

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد ونحن بهذا العمل المتواضع حاولنا الاجتهاد ونتمنى أن نكون قد أصبنا

لا يسعني بعد أن منّ الله عليّ بإنجاز هذه الأطروحة إلا أن أتوجه بالشكر أولاً إلى المولى تبارك وتعالى على ما وفقني إليه من حسن اختياري لموضوع الأطروحة، وما يسره لي وسهله علي من جمع مادتها العلمية وصياغتها حتى ظهرت إلى حيز الوجود بما هي عليه، وشكر الوالدين حفظهما الله وبارك في صحتهما وأطال عمرهما في طاعته ورضاه.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل والمشرف على هذه الأطروحة الدكتور بورزق ابراهيم فوزي، وأتوجه بالشكر والتقدير أيضاً إلى الأستاذ المشرف المساعد على هذه الأطروحة الدكتور قريسي ياسين على صبرهم و على إرشاداتهم وملاحظاتهم القيمة حول الأطروحة فجزاهم الله عني كل خير، ووقفهم لما يجب ويرضى.

وكذلك أتوجه بالشكر والامتنان لأساتذة اللجنة المناقشة لهذه الأطروحة الذين أعطوا من وقتهم لمراجعة وتقويم هذه الأطروحة، وتصويب الأخطاء الموجودة فيها، ولن يأخذ هذا البحث صورته المتكاملة إلا بنصائحهم وتوجيهاتهم، والتي لاشك أنها تخدمه وتثريه وتُعَلِّي من قيمته العلمية، وتسد ثغراته وتصوب هفواته، فجزاهم الله عني كل خير، ووقفهم لما يجب ويرضى، وبارك الله لهم في علمهم وعملهم.

كما أتقدم بكل أسمى معاني الاحترام إلى كلّ الأساتذة الذين ساهموا وتداولوا على تلقينا العلوم والمعارف عبر مختلف مستويات الدراسة، ولكل من ساهم في إبداء هذه الأطروحة وإخراجها إلى حيز الوجود، وكل من ساعدني فيها برأي أو إعارة كتاب أو بكلمة طيبة، فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

وفي الأخير أسأل الله أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الفهرس

I	شكرو تقدير
II	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول والأشكال
IV	الملخص
أ-خ	المقدمة
01	الباب الأول: الأطر والأدبيات النظرية التطبيقية للعلاقة بين المتغيرات المالية والنمو الاقتصادي
02	تمهيد للقسم الأول
03	الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتحرير المالي
04	تمهيد الفصل
05	I- قراءة في أدبيات النمو الاقتصادي
05	I-1- ماهية النمو الاقتصادي
05	I-1-1- مفهوم النمو الاقتصادي
06	I-1-2- خصائص النمو الاقتصادي
06	I-1-3- طرق قياس النمو الاقتصادي
07	I-2- النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية
07	I-2-1- النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي
09	I-2-2- النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي (1717-1783)
10	I-2-3- النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي:
11	I-2-4- نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي
12	I-2-5- النظرية الكنزوية للنمو الاقتصادي
13	I-2-6- نظرية مراحل النمو لروستو
14	I-3- نماذج النمو الاقتصادي
14	I-3-1- نموذج Harrod-Domar في النمو الاقتصادي
16	I-3-2- نظرية سولو 1956
17	I-3-3- نماذج (James E. Meade)
18	I-3-4- نماذج النمو الداخلي
25	II- المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي
25	II-1- الانفتاح التجاري
25	II-1-1- النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

28	II-1-2- سياسة الانفتاح التجاري محرك النمو الاقتصادي
30	II-2- الاستثمار الأجنبي المباشر
30	II-1-2- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
32	II-2-2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
33	II-3- الرأسمال البشري
33	II-1-3- نظريات رأس المال البشري
34	II-2-3- أثر الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي
35	II-4- الحكم الراشد
35	II-1-4- النظريات الممهدة للحكم الراشد
36	II-2-4- أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي
37	III- النظام المالي بين الكبح والتحرير
37	III-1- أهمية تطور النظام المالي في الأدبيات الاقتصادية
37	III-1-1- ماهية التطور المالي
38	III-2-1- أهمية ودور التطور المالي في الاقتصاد
39	III-2- التحليل النظري للكبح المالي ومدى تطبيقه
39	III-1-2- تعريف وأدوات الكبح المالي
39	III-2-2- نظرة على أدبيات الكبح المالي
40	III-3- التحرير المالي بين النظرية ومحيط التطبيق
40	III-1-3- مفهوم التحرير المالي
40	III-2-3- الجوانب الأساسية لسياسة التحرير المالي
41	III-3-3- الإطار النظري لسياسة التحرير المالي
43	IV- التطور المالي والنمو الاقتصادي بين المدارس الفكرية والدراسات التجريبية
43	IV-1-1- النماذج النظرية للعلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي
44	IV-1-1-1- فرضيات الهيكلية المالية
44	IV-1-1-2- فرضيات الكبح المالي
44	IV-1-1-3- فرضيات مدرسة نماذج النمو الداخلي
45	IV-2- العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في أهم الدراسات التجريبية
45	IV-2-1- فرضية قيادة العرض (أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي)
47	IV-2-2- فرضية اتباع الطلب (أثر النمو الاقتصادي على التطور المالي)

47	IV-2-3- فرضية التأثير المتبادل (العلاقة المتبادلة بينهما)
48	خلاصة الفصل
49	الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو
	تمهيد الفصل
51	I- المتغيرات المالية الأساسية المفسرة للنمو الاقتصادي
51	I-1- معدل التضخم
51	I-1-1- النظريات المفسرة للتضخم
54	I-1-2- الآثار الاقتصادية للتضخم
55	I-2- الإنفاق الحكومي
55	I-2-1- نظريات الإنفاق الحكومي
55	I-2-2- آثاره الاقتصادية
58	I-3- الانفتاح التجاري
58	I-3-1- المؤشرات المالية المستعملة في الانفتاح التجاري
59	I-3-2- العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات
59	I-3-3- آثار مؤشرات المالية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي
61	I-4- سعر الصرف
61	I-4-1- النظريات والنماذج المفسرة لسعر الصرف
66	I-4-2- العوامل المؤثرة لسعر الصرف
67	I-4-3- العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي
68	II- المؤشرات الممثلة للقطاع المصرفي
68	II-1- سعر الفائدة
68	II-1-1- النظريات المفسرة لسعر الفائدة
72	II-1-2- العوامل المحددة لأسعار الفائدة
73	II-1-3- الآثار الاقتصادية للتغيرات سعر الفائدة على النمو الاقتصادي
74	II-2- القروض الموجهة للقطاع الخاص
74	II-2-1- ماهية القروض الموجهة للقطاع الخاص
74	II-2-2- أساسيات الإقراض
75	II-3- مؤشرات العمق المالي (السيولة)
76	II-4- مؤشرات الحجم المطلق للقطاع المالي

76	III-المتغيرات الممثلة للأسواق المالية
76	III-1-الأبعاد النظرية للسوق المالية
77	III-2-المؤشرات الأساسية للأسواق المالية
78	III-3-التحليل الفني والأساسي للسوق المالي
78	III-3-1-فرضيات التحليل الفني
78	III-3-2-نظريات التحليل الفني
82	III-3-3-التحليل الأساسي للعوامل المؤثرة في السوق المالية
83	III-4- دور وأهمية المؤشرات السوق المالية في النشاط الاقتصادي
84	خلاصة الفصل
85	الباب الثاني: الدراسة التطبيقية للعلاقة بين المتغيرات المالية والنمو الاقتصادي
86	تمهيد للقسم الثاني
الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016	
88	تمهيد الفصل
89	I-برنامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر 2000-2014
89	I-1-وضعية الاقتصاد الجزائري قبل تطبيق البرنامج
89	I-1-1-مرحلة الانتظار 1962-1966
90	I-1-2-التجربة التنموية في الجزائر 1967-1989
91	I-1-3-برامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة 1989-2000
92	I-2-دوافع وأهداف وظروف تطبيق البرنامج
92	I-2-1-أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي
93	I-2-2-دوافع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي
95	I-3-مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي
95	I-3-1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004
97	I-3-2-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009
98	I-3-3-برنامج توطيد النمو الاقتصادي -البرنامج الخماسي- 2010-2014
101	II-ت-تشخيص المجمعات الكلية للاقتصاد الجزائري 2000-2016
101	II-1-مؤشرات تطور الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016
101	II-1-1-معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي
102	II-1-2-تطور مؤشرات التضخم والبطالة

105	II-2-مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي
105	II-2-1-قطاع المحروقات
106	II-2-2-قطاع الزراعة
107	II-2-3-قطاع الصناعة
108	II-2-4-قطاع الخدمات
109	II-2-5-قطاع البناء والأشغال العمومية
110	II-3-تحليل عملية القرض الوطني لدعم النمو
111	III-أدوات السياسة الاقتصادية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائري
111	III-1-تطور السياسة النقدية وأهدافها في الجزائر
111	III-1-1-مميزات المحيط الاقتصادي الكلي للسياسة النقدية في الجزائر
119	III-1-2-أدوات السياسة النقدية الحالية في الجزائر
122	III-1-3-قنوات انتقال آثار السياسة النقدية
124	III-2-أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر
124	III-2-1-السياسة الضريبية (الإيرادات)
125	III-2-2-السياسة الإنفاقية
126	III-2-3-سياسة العجز الموازني
128	III-3-تطور السياسة التجارية في الجزائر
128	III-3-1-أدوات السياسة التجارية
131	III-3-2-وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات للفترة 2000-2016
134	III-4-تطور السوق المالي الجزائري
135	IV-التحرير المالي وأثره على المتغيرات المالية في الاقتصادي الجزائري
135	IV-1-1-نظرة تاريخية على التحرير المالي في الجزائر
136	IV-1-2-مسار التحرير المالي في الجزائر
136	IV-1-2-1-تحرير أسعار الفائدة
136	IV-1-2-2-تحرير سعر الصرف
137	IV-1-2-3-تحرير رؤوس الأموال
137	IV-1-3-مؤشرات التطور المالي في الجزائر
137	IV-1-3-1-حجم الوساطة المالية
138	IV-2-3-معدل إجمالي أشباه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي

138	IV-3-3- نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي
139	خاتمة الفصل
	الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي الجزائري
141	تمهيد الفصل
142	I- الإطار العام للدراسة القياسية وأهدافها
142	I-1- الهدف من الدراسة القياسية
142	I-1-1- هدف الدراسة القياسية
142	I-1-2- مصادر البيانات
143	I-2- المتغيرات المستعملة في الدراسة
143	I-2-1- المتغير الممثل للنمو الاقتصادي في الدراسة
143	I-2-2- المتغيرات الأساسية المفسرة للنمو الاقتصادي
144	I-2-3- المتغيرات الممثلة للجهاز المصرفي
145	I-2-4- المتغيرات الممثلة للأسواق المالية
146	I-3- المنهجية القياسية المتبعة
146	II- طريقة وأساليب تقدير النموذج
146	II-1- دراسة الارتباط بين المتغيرات الدراسة
146	II-1-1- جدول معاملات الارتباط لبيرسون
148	II-1-2- فرضيات نموذج الدراسة
148	II-2- دراسة استقرارية المتغيرات
149	II-2-1- تحليل الرسم البياني للسلاسل
149	II-2-2- تحليل Correlogram للسلاسل
150	II-2-3- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test
152	II-3- تقدير نموذج الدراسة
152	II-3-1- اختبار التكامل المشترك
153	II-3-2- اختبار التكامل المشترك لجوهانسن
158	II-4- اختبار فرضيات النموذج
160	III- التحليل والفرق بين نتائج الدراسة والدراسات السابقة
160	III-1- تفسير الإحصائي والاقتصادي لنتائج الدراسة
160	III-1-1- التفسير الإحصائي للنموذج

161	III-1-2-التفسير الاقتصادي للنموذج
162	III-2- المقارنة بين تحليل الدراسات السابقة والدراسة التطبيقية
164	III-3- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات التجريبية السابقة
165	خلاصة الفصل
166	الخاتمة
171	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجداول
87	يبيّن المخططات الوطنية الخمسة للتنمية وأهدافها الرئيسية	01-03
90	يمثل معدل النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة (1993-2000)	02-03
92	محاوّر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2000	03-03
94	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	04-03
96	برنامج توطيد النمو لاقتصادي (2010-2014)	05-03
97	يبيّن بحصيلة المشروع البرنامج الخماسي (2010-2014)	06-03
111	تطور احتياطي الصرف للسنة 2000-2017	07-03
113	تطور المديونية الخارجية للفترة 2000-2017	08-03
114	تطور الكتلة النقدية للفترة 2000-2017	09-03
117	يمثل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر	10-03
120	يمثل تطورات أسعار الفائدة وصافي الأصول في الجزائر 201-72000	11-03
132	يبيّن حصيلة النشاط السنوي لبورصة الجزائر للفترة 1999-2017	12-03
133	تواريخ تطبيق سياسة التحرير المالي في بعض الدول النامية للفترة 1970-2002	13-03
135	تطور المؤشرات المالية في الجزائر للفترة 2000-2017	14-03
145	يمثل معاملات الارتباط لبيرسون (rxi.xj)	15-04
149	إختبار سكون (P-P) و (ADF) على الترتيب	16-04
153	نتائج تقدير نموذج VECM	17-04
154	نتائج تقدير معلمات النموذج	18-04
155	العلاقة السببية قصية المدى بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	19-04
156	اختبار تجانس (تباين) الأخطاء	20-04
157	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	21-04

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الأشكال
98	تطور النمو الاقتصادي للفترة 2000-2017	01-03
99	تطور مؤشر التضخم والبطالة للفترة 2000-2017	02-03
102	مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي للفترة 2000-2017	03-03
110	تطور أسعار البترول للفترة 2000-2017	04-03
115	توزيع القروض حسب الأجال للفترة 2000-2017	05-03
122	تطور المالية العامة للدول في الجزائر للفترة 2000-2017	06-03
129	تمثل تطور قيم الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000-2017	07-03
147	الرسم للمتغيرات قيد الدراسة	08-04
148	تحليل correlogram للسلاسل قيد الدراسة	09-04
149	سلسلة البواقي للنموذج قيد الدراسة	10-04
150	نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى للنموذج قيد الدراسة	11-04
151	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	12-04

الملخص باللغة العربية :

يمثل النمو منذ القدم هدفاً تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتهما وإيديولوجياتها للعمل على تحقيقه باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم، كونه أقرب وأهم المؤشرات الكلية لقياس الأداء الاقتصادي، بحيث تطرقت كثير من الدراسات الاقتصادية النظرية والتطبيقية إلى العلاقة بين المتغيرات المالية والتغير في معدلات النمو الاقتصادي، أي العلاقة بين القطاع المالي ممثلاً في المؤسسات المالية والقطاعات الإنتاجية ومدى ارتباط تلك القطاعات بعضها ببعض، أما في الجانب التطبيقي انصب الاهتمام على محاول القياس أثر المتغيرات المالية المختلفة على النمو الاقتصادي، وقد اعتمدنا استخدام نماذج قياسية مقترحة لهذا الغرض، ومن خلالها حاولنا الخروج بمؤشرات تعكس فاعلية المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي الجزائري للفترة الممتدة 1999-2016.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن نتائج دراستنا هذه تفسر العلاقة الموجودة بين المتغيرات وللفترة التي غطت الدراسة، وأن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر لم يكن لها أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة، كذلك تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن بعض مؤشرات التحرير المالي وبالرغم من أهميتها في الاقتصاد إلا أنه ليس لها تأثير على معدلات النمو الاقتصادي، وطبقاً للنتائج المحققة في الدراسة يبقى التحرير المالي للمتغيرات المالية في الجزائر جزئي وليس كلي ويفتقر لبعض السياسات الداعمة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية : المتغيرات المالية، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

الملخص باللغة الانجليزية :

Growth has long been a goal and an obsession that all peoples and nations in different cultures and ideologies seek to achieve as the first criterion in the classification of countries across the world as the closest and most important indicators for measuring economic performance. On the practical side, attention has focused on trying to measure the impact of various financial variables on economic growth , And we adopted the use of standard models proposed for this purpose, through which we tried to produce indicators that reflect the effectiveness of financial variables on the Algerian economic growth for the period 1999-2016.

In this study, we found that the results of this study explain the relationship between the variables and the period covered by the study. The policy of financial liberalization in Algeria did not have a positive effect on the economic growth achieved. Financial liberalization Despite its importance in the economy, it has no impact on economic growth rates. According to the results achieved in the study, the financial liberalization of financial variables in Algeria remains partial and not total and lacks some supportive policies in this area.

Keywords: financial variables, economic growth, Algerian economy.

Résumé:

La croissance est depuis longtemps un objectif et une obsession que tous les peuples et nations de cultures et d'idéologies différentes cherchent à atteindre en tant que premier critère de classification des pays du monde. C'est l'indicateur le plus proche et le plus important pour la mesure des performances économiques. De nombreuses études économiques théoriques et appliquées ont traité de la relation entre les variables financières et l'évolution des taux La croissance économique, c'est-à-dire la relation entre le secteur financier représenté par les institutions financières et les secteurs productifs et l'ampleur de la corrélation entre ces secteurs, alors que, dans la pratique, on s'efforce de mesurer l'impact de différentes variables financières sur La croissance économique, et nous avons adopté l'utilisation des modèles standard proposés à cet effet, à travers lesquels nous avons essayé de produire des indicateurs reflétant l'efficacité des variables financières sur la croissance économique algérienne pour la période 1999-2016.

Dans cette étude, nous avons constaté que les résultats de cette étude expliquent la relation entre les variables et la période couverte par l'étude: la politique de libéralisation financière en Algérie n'a pas eu d'effet positif sur la croissance économique réalisée. Libéralisation financière Malgré son importance dans l'économie, elle n'a pas d'effet sur les taux de croissance économique. Selon les résultats de l'étude, la libéralisation financière des variables financières en Algérie reste partielle et non totale et manque de politiques d'appui dans ce domaine.

Mots-clés: variables financières, croissance économique, économie algérienne.

المقدمة العامة

يشهد الاقتصاد العالمي جملة من التحولات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي بحثاً عن السبل والطرق التي تمكنها من تحقيق أرباحها وتحسين أدائها الاقتصادي الذي جاء بدافع النضج المالي والنقدي، وإمكاناتها البشرية وضيق أسواقها الذي آلت إليه هذه الدول، وهذا الواقع أصبح يشكل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ضغوطاً على اقتصاديات الدول النامية التي تتوفر فيها الفرص والثروات، فإرضاءً عليها تغيير وجهة منهجها الاقتصادي وأسلوب التفكير في تجسيد جملة من الركائز التي تمكنها من التصدي ومواجهة تحديات العولمة الاقتصادية، التي أصبحت حقيقة موضوعية قائمة، لا يمكن التقليل من أهمية تأثيراتها الحالية والمستقبلية.

فعالية دول العالم باختلاف أنظمتها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية تواجه معضلات جوهرية، فقد حظي النمو الاقتصادي بقسط كبير من اهتمام الاقتصاديين لدراسة محددات هذه الظاهرة، وطبيعتها ومختلف المتغيرات المؤثرة فيها، ونتيجة لهذه الجهود البحثية النظرية والتطبيقية المعمقة والمتواصلة، فقد انبثقت عدة نظريات اقتصادية وضعت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو والمتغيرات المؤثرة عليه، واستخدمت في ذلك مناهج متعددة في التحليل. كما تطرق الفكر الاقتصادي عبر تطوره إلى دور الحكومة في عملية النمو الاقتصادي، فمنهم من رأى أنه لا يجب أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وأن دورها يجب أن ينحصر في سن القوانين والتشريعات التي تنظمه، ومنهم من شجع هذا الدور واعتبره مهماً، خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وتعتبر السياسة الاقتصادية للدولة وتوعيتها من أهم الأسباب التي تزيد أو تضعف من معدلات النمو الاقتصادي، خاصة النقدية منها التي حظيت بدراسات واهتمام العديد من الاقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية أو دراسات تطبيقية.

كما يلعب التحليل الكمي الاقتصادي دوراً هاماً في دراسة وتفسير سلوك الظواهر الاقتصادية واختبار الفروض التي تقدمها النظرية الاقتصادية من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي تفسر الظاهرة المدروسة أو تفسير الظاهرة بالاعتماد على قيمها في الماضي، وذلك باستخدام بيانات فعلية مستمدة من الواقع ومعالجتها بأساليب رياضية وإحصائية مناسبة.

إنه لمن الجدير بالذكر أن مجمل الدراسات التي تمحورت حول النمو الاقتصادي باتت معالمها واضحة عند الدول ذات الاقتصاد النامي، مثل الجزائر والتي لا يزال نموها الاقتصادي يتحقق بفضل ارتفاع مداخيل النفط، ونظراً لأهمية النمو الاقتصادي اجتهدت الحكومة الجزائرية في تحسين معدلاته مع بداية سنة 2000 ومع بداية برامج الانعاش الاقتصادي فتميزت بتحقيق معدلات نمو إيجابية مقبولة، وساهمت في ذلك عدة مؤشرات.

إن تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية مغايرة للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، يبين رغبة الحكومة في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة والخروج من الأزمة التي تعاني منها الجزائر، إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تقييم دوري لهذه السياسة من أجل تعظيم المنافع المترتبة عنها وتدنية الاختلالات التي تميزها، لهذا سعت الجزائر إلى تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تحقيق قدرات تنافسية عالية على مستوى المؤسسات أو القطاعات الاقتصادية، فقد بدأت الجزائر هذه المسيرة بداية التسعينات من القرن الماضي، وقد بينت مؤشرات التطور النقدي اتجاهها ملاءماً للاستقرار تداخلت فيه العديد من العوامل أبرزها احتياطات الصرف المتراكمة، وظهرت مؤشرات

التطور المالي تجاها إيجابياً في تهيئة المناخ الملائم للتطور المالي وتحقيق السلامة والاستقرار، ورغم ذلك يبقى التطور المالي منخفض الأداء.

إن الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في الجزائر لا يمكن تجاهله، لما ساهمت فيه العوائد البترولية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، حيث تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي المورد، حيث تمثل المحروقات 95% من صادرات الجزائر، 60% من إيرادات الدولة، و30% من الناتج الإجمالي المحلي حسب إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة لسنة 2007.

فاعتمدت الجزائر على عدة برامج إصلاحية وتميزت بسياسة اقتصادية حذرة من خلال التحكم في الانفاق الحكومي، وقد حصدت هذه البرامج مبالغ مالية هامة، وقد عرف الاقتصاد من خلالها عدة تقلبات ساهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين ضغوط تضخمية وحالات البطالة والتي تتعارض بدورها مع شروط الاستقرار الاقتصادي الكلي كمناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، وإن تحليل لأهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر يعطينا صورة واضحة على مقدار نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية الكلية في فك ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات الخارجية، وقد أثبتت الدراسة أنه وبالرغم من الإصلاحات المعتمدة والبرامج الانفاقية الكبرى المنفذة، يبقى الاقتصاد الجزائري رهين تغيرات أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية، وما يميزها من صراعات وتجاذبات .

وإن التحولات الاقتصادية التي طرأت على العالم بأكمله، صارت تفرض مواكبة ما يحدث من تطورات هيكلية في الاقتصاد العالمي، والبحث عن أنسب الطرق لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، ولعله من أسرع وأعمق ما تم من تحولات تلك التي عرفها الجانب المالي خلال ظهور المؤسسات التمويلية، تتقدم مع تقدم المشاريع وتكبر لتستوعب ضخامتها ورؤوس أموالها، وعليه تتمحور إشكالية دراستنا حول السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن للمتغيرات المالية أن تفسر التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي الجزائري؟

ومنه يمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية للأسئلة الفرعية التالية:

- 1- إلى أي مدى ساهم التوجه نحو التحرير المالي في خلق بيئة محفزة لمعدلات النمو الاقتصادي، وهل كانت العلاقة بينهما تكاملية أم تصادمية؟
- 2- ما هي القناة الأكثر تأثيراً في تحقيق التوازن الكلي: هل هي كفاءة الجهاز المصرفي أم حركية السوق المالي، وكيف انعكس ذلك على استقرار المؤشرات الكلية؟
- 3- كيف أعاد برنامج الإنعاش الاقتصادي رسم ملامح المشهد التنموي في الجزائر، وما هي الفوارق الجوهرية في الأداء الاقتصادي بين مرحلتي ما قبل وما بعد عام 2000؟
- 4- ما هي المتغيرات المالية التي تشكل القوة الضاربة في تفسير ديناميكية النمو الاقتصادي بالجزائر، وكيف صمدت هذه المحددات أمام الهيكل الربيعي للاقتصاد؟

بالاعتماد على مشكل الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- 1- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سياسات التحرير المالي ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث يساهم تحرير أسعار الفائدة والحد من القيود الائتمانية في رفع كفاءة تخصيص الموارد وزيادة الاستثمار؛
- 2- يؤثر تطور القطاع المصرفي بشكل إيجابي ومباشر على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي (خاصة الاستثمار والنتائج المحلي)، بينما يظل دور السوق المالي (البورصة) محدود الأثر نتيجة لضعف الكفاءة وانخفاض السيولة؛
- 3- شكل برنامج الإنعاش الاقتصادي نقطة تحول من مرحلة الركود والاختلالات الهيكلية التي ميزت التسعينيات إلى مرحلة الاستقرار الكلي وتنشيط الطلب عبر الإنفاق العمومي، مما أدى إلى تحسن مؤشرات النمو في الفترة اللاحقة؛
- 4- تتحدد وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر بناءً على كفاءة القنوات المالية في تحويل الفوائض النقدية إلى استثمارات إنتاجية، حيث يلعب الاستقرار المالي والسياسة الائتمانية دوراً محورياً في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

تكمُن أهمية الدراسة في محاولة منا فهم كيف يتشكل النمو الاقتصادي في الجزائر وليس فقط قياسه.

أما هدف دراستنا للموضوع هو محاولة معرفة المتغيرات المالية وفق المقاربات والنظريات الحديثة واسقاطها على الواقع الجزائري، وهذا لاكتشاف النقائص أو الاختلالات في السياسات المنتهجة، ثم تقييم مدى فعاليتها في تحفيز النمو مما يسمح باستخلاص توصيات عملية.

وقد اعتمدنا في اعداد دراستنا على المنهج الوصفي تماشياً مع الأهداف المبتغاة من وراء هذا البحث من خلال تبسيط المعلومات والأفكار التي يحتويها وتحليل العلاقات الظاهرية بين المتغيرات وعرض لتطور المؤشرات الاقتصادية، أما المنهج التجريبي (الكمي) يهدف إلى اختبار الفرضيات باستخدام مجموعة من الأدوات والنماذج القياسية بهدف تفسير العلاقة السببية بين المتغيرات وتحليل الأثر في المديين القصير والطويل.

إن موضوع البحث الذي نحن بصدد دراسته قد تمّ التطرق إليه في الدراسات السابقة والتي يمكن إيجازها في:

- 1- دراسة لبربري محمد الأمين (2010-2011) أطروحة دكتوراه بعنوان: "الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، دفعة 2010-2011. هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين نظام الصرف والنمو الاقتصادي للفترة 1990-2009 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وتوصل إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري يشكل تأثيراً ضعيف جداً في وضعية مؤشرات الاقتصاد الكلي، رغم التعديلات التي قامت بها السلطات النقدية على العملة الوطنية من أجل تقريبه من القيمة الحقيقية والرفع من مستوى قابلية التحويل.

2- دراسة ل بلعزوز بن علي (2012-2013) أطروحة الدكتوراه بعنوان: "أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية (حالة الجزائر)"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، دفعة 2012-2013.

جاءت إشكالية الدراسة حول أثر تعديل سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة الاصلاحات، وتوصل إلى أن النتائج المتحققة ليست نتاج التحرير المالي أو تحرير أسعار الفائدة، بقدر ما هي متعلقة بتحسين أسعار النفط.

3- دراسة ل طارق قدوري (2015-2016) أطروحة الدكتوراه بعنوان: "مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، دفعة 2015-2016.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 وذلك باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، وخلصت الدراسة أن الانفاق الحكومي أخذ القسط الكبير في النشاط الاقتصادي واستمرار تزايد، مما يستدعي ترشيد هذا الانفاق وتوجيهه نحو مجالات تخدم التنمية الشاملة، والتأكيد على ضرورة التوجه نحو مزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم لما لهم من قوة دافعة للتنمية، مع الاستمرار في بناء قاعدة صلبة من البنية التحتية والمادية والاجتماعية المحفزة للنمو لتحقيق تنمية حقيقية عادلة ومستدامة.

4- دراسة ل المصباح عماد الدين أحمد (2008) أطروحة دكتوراه بعنوان: "محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، سنة 2008.

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة محددات النمو الاقتصادي في سورية والتي تمت الإشارة إليها ودراستها وتحليلها من قبل نظرية النمو والأبحاث التطبيقية لهذه النظرية والمتمثلة أساساً في أثر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، التنوع الاقتصادي، السياسات المالية والنقدية والتجارية الخارجية. وتم استخدام منهجية التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وتبين من نتائج الدراسة أن هناك تأثير معنوي في النمو لكل من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ومؤشر التنوع الاقتصادي والانفاق الحكومي، والسياسة الضريبية وهيكل الصادرات، كما تبين أن تأثير معدل العرض النقدي موجباً في النمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج أن رأس المال البشري كان له تأثير سلبي في نمو الناتج.

5- دراسة ل بدروي شهيناز (2014-2015) أطروحة دكتوراه بعنوان: "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2014-2015.

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لعينة مكونة من حوالي 18 دولة نامية خلال الفترة الممتدة 1980-2012، مقسمة إلى ثلاثة مجموعات

حسب التصنيف الواقعي المشترك ، وقد كانت النتائج الاقتصادية المتحصل عليها تشير إلى إيجابية العلاقة بين أنظمة الصرف والنمو الاقتصادي، كما أنها تدعم فكرة أن الدول النامية باتباعها سياسة سعر صرف ثابت تحقق معدل نمو أعلى مما لو اتبعت سعر الصرف مرن أو وسيط، بحيث أن أفضل معدل للنمو الاقتصادي ارتبط بأنظمة الصرف الثابتة وتليها الأنظمة المرنة وتحتل الأنظمة الوسيطة المرتبة الثالثة وهذا ما يؤيد آراء مناصري النظرية القطبية أو الركبية في اختيار أنظمة الصرف الملائمة .

6- دراسة لـ **جبوري محمد (2012-2013) أطروحة دكتوراه بعنوان: "تأثير أنظمة سعر الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل"** ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2012-2013.

استهدفت هذه الدراسة تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، بعد أخذ عينة تتكون من 50 دولة خلال الفترة 1980-2008، وهذا بقياس تأثير طبيعة أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، باستخدام نماذج بيانات بانل بطريقة العزوم المعممة والمطورة حديثاً. وتوصل الباحث إلى تحقيق الأنظمة الثابتة والوسيطه أفضل النتائج فيما يتعلق بالتضخم والتي تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى الأنظمة الثابتة تقدم أفضل أداء ومردودية للتحكم في التضخم، أما فيما يخص النمو الاقتصادي أشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي للأنظمة القطبية وبشكل خاص للنظام العائم على النمو الاقتصادي، بينما تقلل الأنظمة الوسيطة من النمو، وأن النظام العائم يكون أكثر ملائمة لتحفيز وزيادة النمو الاقتصادي.

7- دراسة لـ **عمار حمد خلف (2011) أطروحة دكتوراه بعنوان: "قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، سنة 2011.

يهدف هذا البحث إلى قياس تأثير تطور النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق وتمثل المتغيرات في: الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتطور المصرفي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية كمؤشر للنمو الاقتصادي وهذا باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وتم التوصل إلأن الجهاز المصرفي العراقي غير المتطور لم يستطع لعب دور فعال في تشجيع النمو الاقتصادي في القطر ، وبالتالي لابد من اتخاذ سياسات هادفة تسعى إلى تفعيل دور الجهاز المصرفي في إجمالي عملية التطور الاقتصادي في العراق.

8- دراسة لـ **قليل زينب (2015-2016) أطروحة الدكتوراه بعنوان: "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات بانل في الفترة 1980-2013"**، أطروحة دكتوراه ل م د، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، دفعة 2015-2016.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية التي تناولت الموضوع، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لعينة تتكون من 38 دولة نامية تخص الفترة 1980-2013 معتمدين على نوعين من أنظمة سعر الصرف الثابتة والوسيط، وتشير نتائج الاختبار إلى وجود علاقة موجبة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي مع افضلية الأنظمة الثابتة في تحقيق معدل نمو أعلى.

9- دراسة لـ **مجاهد كتنزة (2015-2016) أطروحة دكتوراه ل.م.د بعنوان:** "تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول المتقدمة والنامية باستعمال تحليل بيانات بانل"، أطروحة دكتوراه ل م د، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، دفعة 2015-2016.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والنامية، باستعمال مجموعة من المؤشرات لتمثيل مدى تطور كل من البنوك والسوق المالي واشتملت على ثلاثة متغيرات لكل منهما (القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي، الكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومجموع أصول البنوك التجارية إلى مجموع أصول البنوك التجارية وأصول البنك المركزي، رسملة البورصة كنسبة من الناتج المحلي، مؤشر حجم تداول الأوراق المالية كنسبة من الناتج المحلي، معدل الدوران)، وشملت عينة الدراسة على 24 دولة متقدمة و38 دولة نامية. وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع البنكي يمارس تأثيرات سلبية ومعنوية ومتجانسة على النمو الاقتصادي في حالة كل من الدول النامية والمتقدمة، أما بالنسبة لمؤشر تطور الاسواق المالية فإن له تأثير سالب ومعنوي في حالة الدول المتقدمة وتأثير موجب ومتجانس في حالة الدول النامية في المدى الطويل.

10- دراسة لـ **وعيل ميلود (2013-2014) أطروحة دكتوراه بعنوان:** "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية -دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010"، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر03، دفعة 2013-2014.

هدفت الدراسة إلى تحليل وتحديد نظرياً أهم المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي واقتصرت على ثلاث دول عربية الجزائر، مصر، السعودية للفترة الزمانية 1990-2010 باعتبارها فترة ذات خصوصية من جوانب عدة كالتغيرات الفلسفية للعمل الاقتصادي، ظهور دوافع ومناهج تنموية جديدة أدت إلى بروز عوامل ومصادر جديدة للنمو الاقتصادي، هذه المتغيرات المتمثلة في الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الرأسمال البشري، الحكم الراشد وتوصل إلى أن دولة السعودية تعتبر الأكثر انفتاحاً ومن حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مستويات رأسمال البشري، والحكم الراشد ثم مصر ثم الجزائر وتؤثر بشكل موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي.

تم في هذه الدراسة التركيز على واقع المتغيرات المالية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبارها أحد الدول النامية التي تعاني من اختلالات اقتصادية الناتجة عن نقص الموارد المالية والاقتصادية المحلية، وعليه سيتم دراسة العلاقة المتغيرات على النمو الاقتصادي الممثل بالمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للحدود الزمنية فقد تم التركيز

على الفترة الممتدة من سنة 2000-2016 باعتبارها فترة ذات خصوصية من جوانب عدة وفي مقدمتها انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

وللإجابة على الإشكالية وإثبات صحة وخطأ الفرضيات، تطرقنا في بحثنا إلى جزأين، جزء نظري وجزء تطبيقي. ففي الجزء النظري تعرضنا لفصلين، في الفصل الأول ستمحور دراستنا حول النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتحرير المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، والفصل الثاني سنتطرق إلى بعض أهم المتغيرات المالية محل الدراسة. في حين اقتصر الجانب التطبيقي على دراسة واقع المؤشرات الاقتصادية في الجزائر وتحليلها كما ونوعاً عن طريق التحليل الإحصائي لأهم المعطيات والبيانات المقدمة، كما قمنا بتقدير نموذج التصحيح الخطأ الموجه للمتغيرات المالية والنمو الاقتصادي، وتقييم هذا النموذج باستخدام عدة معايير المعتمدة على النماذج الإحصائية في الفصل الرابع.

الباب الأول

الأطر والأدبيات النظرية التطبيقية

للعلاقة بين المتغيرات المالية والنمو

الاقتصادي

تهيد

شهد الفكر الاقتصادي تحولاً جوهرياً، فبين تحليلات المدارس الاقتصادية ورؤى المفكرين، تعددت التفسيرات حول محركات هذا النمو، واليوم، لم يعد الحديث عن النمو مجرد طرح نظري، بل أصبح يستند إلى دراسات قياسية حديثة تفرض مواكبة ما يحدث من تطورات هيكلية في الاقتصاد العالمي والبحث عن أنسب الطرق لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لكن التجارب الدولية أظهرت أن تحقيق النمو لا يعني بالضرورة تحقيق التنمية، ما لم يُترجم إلى تحسين في التعليم، والصحة، وتوزيع الدخل، وهنا تتقاطع الرؤى النظرية مع الأدلة القياسية الحديثة التي تسعى إلى قياس هذا الترابط وتفسير أبعاده.

هذه التغييرات لم تكن تعمل في فراغ، بل كانت دائماً رهن التجاذب بين مفهومي حيادية الدولة وتدخلها. ففي حين تنادي مدارس فكرية بضرورة التحرر المالي ورفع يد الدولة لتحقيق الكفاءة عبر آلية السوق، ترى توجهات أخرى أن الدولة يجب أن تتدخل كمنظم ومحفز، خاصة في الاقتصادات الناشئة، لتصحيح اختلالات السوق وضمان توجيه التطور المالي لخدمة الأهداف التنموية الكبرى. هذا التداخل هو ما يفسر التباين في معدلات النمو بين الدول التي اختارت الانفتاح المطلق وتلك التي فضلت التدرج الحمي.

الفصل الأول:

النمو الاقتصادي والتحرير المالي

تمهيد الفصل:

لعبت الحرب الباردة والصراع الإيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية دوراً مهماً في اختلاف مضامين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لكونهما نموذجين متنافسين جاء علاج العديد من المشاكل الاقتصادية ذات الأبعاد المتعددة (الفقر، البطالة، سوء توزيع الدخل...)، وما يتطلبه من نمو اقتصادي مرتفع مما أوجد حقلين للدراسة يختلفان باختلاف القضايا التي تعالجها كل نظرية من حيث الأهداف ونموذج التحليل وأسلوب التنفيذ. حيث عرفت نظريات النمو تطوراً هائلاً وذلك على يد مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم وإيديولوجياتهم انطلاقاً من المدرسة الكلاسيكية الممثلة بـ"آدم سميث" الذي أكد على أهمية رأس المال في إحداث النمو، ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تغيرت الأفكار بعض الاقتصاديين بسبب النظرة التشاؤمية لدور الدولة، وبدأ بعض الاقتصاديين النيوكلاسيك تطوير النظرية الجديدة في النمو، والتي حاولت تعديل النظرية التقليدية كطريق يساعد على شرح الأسباب التي أدت بنهوض بعض الدول بسرعة بينما تباطأت الدول الأخرى، وقد تلتها بعض المحاولات الجريئة الأخرى التي استعملت فيها النماذج الرياضية على نطاق واسع وكان من بين الأوائل Schumpeter 1943، ثم عادت بقوة في ألمانيا في القرن العشرين بفكرة جديدة تتمثل في فكرة النمو الداخلي على يد كل من الاقتصاديين Romer, Lucas. فقد هيمنت قضية النمو على يد الفكر الاقتصادي وأصبحت نظرياته تدرس كل ما يتعلق بمسببات النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه.

ويعتبر النظام المالي المتطور الركيزة الأساسية في رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث لازال الجدل النظري والتطبيقي مستمراً بين التطور المالي ونمو الاقتصادي، إذ أن العلاقة تختلف بين الدول والأقاليم ولهذا من الضروري نحاول شرحها بشكل مفصل من أجل تقديم المتطلبات الأساسية للتخطيط وإدارة الموارد في الاقتصاد الكلي.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة وتحليل العلاقة بين عوامل التطور المالي والنمو الاقتصادي وقد حاول هذا الفصل الربط في جانبه النظري فقط. وانطلق من الفرضية التي مفادها أن التطور المالي له انعكاسات إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي.

نستعرض في بداية الفصل أهم المفاهيم التي تخص النمو الاقتصادي بالتعريف، ثم نأتي لعرض أهم النظريات والنماذج المفسرة له، وفي الأخير ذكر أهم الدراسات التي حددت العلاقة النظرية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

I-قراءة في أدبيات النمو الاقتصادي

إن أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقها بكل الوسائل المتاحة تشمل تحسين مستوى المعيشي لأفرادها وزيادة رفاهيتهم، ولا يتم ذلك إلا في إطار تحسين الأداء الاقتصادي لهذه المجتمعات عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة. من هنا فإن النقاشات حول تسريع النمو الاقتصادي في الدول ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الدور الجوهري للتطور المالي بصفة عامة على نمو النشاط الاقتصادي، لذلك اهتمت النظريات الاقتصادية به في سبيل البحث عن طرق وأساليب وأسباب النمو الاقتصادي، الذي يشغل العديد من المفكرين والباحثين وصناع القرار في كافة دول العالم.

1-I-ماهية النمو الاقتصادي

من الضروري قبل التطرق إلى الحديث عن واقع النمو الاقتصادي بالجزائر والمعدلات المحققة بهذا الصدد والعوامل المتحركة في تحديده، أن نحدد الإطار العام والدقيق لمفهوم النمو الاقتصادي وجملة المفاهيم المتعلقة به.

1-I-1- مفهوم النمو الاقتصادي:

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي تبعا لاختلاف وجهات النظر التي يتبناها رواده، فمنهم من عرفه على أنه: "زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج. ومن الممكن أن يتحقق نمو الناتج الكلي لاقتصاد ما بفعل أسباب عديدة (نمو السكان، تراكم رأس المال، اكتشاف موارد إضافية، التقدم التكنولوجي)".¹

بالنسبة لـ Simon Kuznets (1973): يعرف النمو الاقتصادي لأي بلد على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي التنظيمات المؤسسية والإيديولوجية التي تتطلبها²، ويعرف أيضا بأنه: "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها".³

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 281.

² Simon Kuznets, *Modern Economic Growth: Findings and Reflections*, The American Economic Reviews, Vol 63, N° 03, American, 1973, p247.

³ عريقات حربي، محمد موسى، مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي - ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 268.

1-2-I-1 خصائص النمو الاقتصادي :¹

لخص (S.Kuznets) سنة 1971 ست خصائص للنمو الاقتصادي في ثلاث مجموعات أساسية تعكس طبيعة التحول في الدول المتقدمة:

أولاً: المتغيرات الكمية (النمو المادي)

- لا يُعد نمواً حقيقياً إلا إذا تفوقت زيادة الناتج المحلي على زيادة السكان، مما يضمن رفع متوسط نصيب الفرد.
- يجب أن يعكس النمو زيادة في القدرة الإنتاجية (كمية ونوعية)، مع استبعاد أثر التضخم .

ثانياً: التحولات الهيكلية والاجتماعية

- هجرة الأيدي العاملة من القطاع الزراعي التقليدي إلى قطاعات الصناعة والخدمات الأكثر إنتاجية.
- النمو ليس أرقاماً فقط، بل يصاحبه تغيير في عقلية المجتمع، والمؤسسات، والقوانين لتتواءم مع التحضر

ثالثاً: البعد الدولي والانتشار

- استغلال التقدم التكنولوجي (خاصة في النقل والاتصالات) للوصول إلى الموارد والأسواق العالمية.
- إشارة كوزنتس إلى أن النمو الحديث بدأ في مجموعة محدودة من الدول، مما خلق فجوة اقتصادية مع بقية دول العالم (علاقات غير متكافئة)، مع التأكيد على ضرورة الاستمرارية وعدم كونه طفرة مؤقتة.

3-1-1-3 طرق قياس النمو الاقتصادي

يهتم الاقتصاد الكلي بتحديد مجمل الإنتاج الاقتصادي في بلد ما وتحديد متغيراته ولفهم هذه الأخيرة يجب أن نفهم أيضاً طبيعتها وكيفية قياسها عملياً وتساعد الحسابات الوطنية على تقدير الأحوال المحتملة التي يمكن أن يتجه إليها الاقتصاد، هذا ما يعين على وضع الإجراءات الإضافية المناسبة أو اللازمة لجعل الأحوال تتجه أو تقترب من الأهداف المطلوبة²، الناتج المحلي هو مؤشر اقتصادي يُظهر القيمة الإجمالية للسلع والخدمات، التي تم إنتاجها داخل الحدود الجغرافية لدولة معينة، خلال فترة زمنية محددة ، ولا يدل على مستوى غنى أو رفاهية الدولة أو أفرادها، فقد يكون الناتج المحلي ضخماً في ظل وجود عدد سكان كبير جداً، وبالتالي يكون متوسط دخل الأفراد متدنياً، في المقابل، قد يكون مستوى الإنتاج في دولة معينة عالياً، في حين تسبب المصانع والمعامل ووسائل النقل تلوثاً بيئياً خطراً³ ، ويقاس الناتج المحلي من خلال الدخل أو من خلال الإنتاج أو الإنفاق .

في الخيار الأول عن طريق الإنتاج، يُلجأ لجمع القيم المضافة من كل الأنشطة الإنتاجية.

¹ Kuznets, S, Modern economic growth: Findings and reflections, The American Economic Review, vol 63, N^o(3), (1973) ,p 247-258 .

² تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي - مع تمارين ومسائل محلولة-، دار اسامة للنشر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص32.

³ Stanley fischer et autres, Macroéconomie, 2^{eme} édition, dunod, paris, 2002 ; p68.

الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتحرير المالي

أما طريقة احتساب الناتج المحلي من خلال الإنفاق، فيتم جمع إجمالي استهلاك الأسر والشركات، واستثمارات القطاع الخاص، إضافة للاستثمارات الحكومية، والفرق بين الصادرات والواردات. في حين يقاس الناتج المحلي من خلال جمع كل المداحيل، أي أجور الموظفين في القطاع العام والخاص، وأرباح الشركات الخاصة، وإيرادات الدولة من الضرائب والرسوم.¹ ويمكن التمييز بين الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي، حيث يتم احتساب الناتج المحلي الاسمي وفقاً للأسعار الجارية الحالية في المدّة الزمنية المعنية، أما الناتج المحلي الحقيقي فيتم احتسابه من خلال تعديل الناتج المحلي الاسمي، من خلال معادلات حسابية تحيّد أثر الأسعار المتغيرة (التضخم)، وذلك بهدف ضمان نظرة أدق لحجم الإنتاج.²

I-2-2- النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية

عرفت نظرية النمو الاقتصادي تطوراً هائلاً وذلك على يد مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم وأيديولوجياتهم، انطلاقاً من عدة مدارس حيث رسم هؤلاء الاقتصاديين جميعهم الإطار الأساسي لنظرية النمو الاقتصادي وإن لم يكن كافياً فهو مهم حيث طورت كل نظرية فيما بعد بشكل أفضل وعلى نطاق واسع، وسنحاول تحليل أهم هذه النظريات ومفكراتها.

I-2-1- النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

إن الثورة الصناعية الكبرى التي بدأت في أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر، واتخذت شكلها الكامل في مطلع ومنتصف القرن التاسع عشر أثبتت بالوقائع المادية بأن أغلب استنتاجات المدرسة الفيزيوقراطية كانت خاطئة وبعيدة عن الواقع العملي، وبذلك ظهرت الحاجة مع بزوغ فجر الصناعات والعلاقات الاقتصادية إلى مدرسة اقتصادية تعلق وتشرح الواقع الاقتصادي الجديد، فظهرت عندها المدرسة الكلاسيكية كاستجابة لهذه التحولات الاقتصادية مركزين على سياسة الحرية الاقتصادية كعنصر أساسي.

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث الذي جاء في كتابه الشهير "ثروة الأمم" والذي نشر عام 1776 بمساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل، حيث يرى أنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو، وهي ندرة الموارد الطبيعية فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، وتتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأسمال جديد³، ولقد قال فيه

¹عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة 05، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 09

²محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2006، ص 90.

³Adam smith, An Inquiry into The Nature and causes of the wealth of Nations, Books 1, 2, 3, 4 and 5, Metalibri, New York, 2007, p17-22.

الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتحرير المالي

William Pitt "إن معرفة واسعة من آدم سميث من التفصيل والعمق من أبحاثه الفلسفية توفر أفضل الحلول لجميع القضايا التي لها صلة في تاريخ التجارة ونظام الاقتصاد السياسي".¹

أما أفكار دافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو يعتقد فيها بأن النمو الاقتصادي يتحدد بواسطة قانون تناقص الغلة، والقيمة المضافة تتوزع أو تقسم بين ثلاث أعوان هم: ملاك الأراضي (الربح)، الأجراء أو العمال (أجر الإنتاج)، وأصحاب رؤوس الأموال (الربح)²، بالإضافة إلى آراء التجار حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان وجاءت الآراء المتشائمة لـ "مالتوس" حول حتمية الركود الاقتصادي لعدم التناسب بين زيادة السكان وزيادة الموارد الاقتصادية،³ ويؤكد مالتوس أنه انطلاقاً من نقطة التوازن بين موارد الأرض وعدد السكان، فإن النسبة تأخذ بالتفاوت الكبير فترة بعد أخرى ليصبح هذا التفاوت الكبير يصعب إدراكه، تلتبس أبعاده ونتائجه من خلال مظاهر الفقر والبؤس وتعقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.⁴

لقد اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي، وبأن النمو الاقتصادي يتقدم بشكل ثابت ومستمر⁵ وتنفوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة التي يعرفها القطاع الزراعي نتيجة ارتفاع الأسعار، ما يؤدي على مستوى الاقتصاد حالة الركود باعتباره أنه أدى إلى إعادة توزيع الدخل⁶، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية، في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

¹M.Gosse ,La Pensée Economique d'Adam Smith (1723-1790) ,Académie Aix-Mrseille ,Avril 2015 ,p03_07.

²CHRISTIANE DESCAMPS, Précis de macroéconomie ,ellipses ,paris ,2012 ,pp19-20

³Thomas Robert Malthus, An Essay on the Principle Population , as it Affects the Future Improvement of Society with Remarks on the Speculations of Mr. Godwin, M. Condorcet, and Other Writers. ElectronicScholarlyPublishing Project, London , 1998, p1-17.

⁴أوكيل حميدة، أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي - دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03 ،

دفعة 2004-2005 ، ص 25

⁵كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 317-319.

⁶عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 293.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:¹

- أهملت المدرسة الكلاسيكية دور الطبقة الوسطى في عملية التنمية، رغم أهميتها وإسهاماتها الأساسية في عملية التنمية وذلك بتقسيمها المجتمع إلى طبقة الرأسماليين، ملاك الأراضي، وطبقة العمال.²
- نظرية "مالتوس" حول السكان لا يمكن تطبيقها على الدول المتقدمة، لأن هناك دائماً زيادات مستمرة في الأسعار ولم تبقى عند مستوى الكفاف ولم ينعكس هذا على معدلات الأرباح بالانخفاض.
- الدول ككل وخاصة النامية منها بحاجة إلى التدخل الفعال للدولة من أجل وضع الخطط والسياسات التنموية ومن خلال تعجيل وتفعيل التراكم الرأسمالي.
- عدم إعطاء أهمية كبيرة للتقدم التكنولوجي، لأنه لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة، غير أن الواقع فند ذلك لأن الدول المتقدمة استفادت من التقدم التقني في المجال الزراعي وحققت من خلاله فائضاً كبيراً قامت بتصديره.
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو: حيث افترض الكلاسيك حدوث بعض النمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يُعد تفسيراً مقنعاً لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

I-2-2- النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي (1717-1783):

فند "ماركس" نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين في هذا الإطار كفضية المنافسة الكاملة وما تؤديه إليه من استغلال واحتكار، وكذلك استنفاد منافذ الاستثمار في الداخل ولجوءهم إلى الاستثمار الخارجي وما نتج عنه من استعمار للدول، إلى جانب انتشار الجوع والبؤس والخراب. وقد بلور نظريته المعروفة بـ "نظرية الفائض الاقتصادي" حيث اعتبر بأن الأرباح ما هي إلا "فائض القيمة" وهو الفرق بين قيمة السلعة التي تقاس بالعمل الذي يقتضيه إنتاج تلك السلعة المنتجة وأجور حد الكفاف المدفوعة للعمال من أجل إنتاج ذلك المنتج.

كذلك يرى "ماركس" أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة، كما يربأن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة، أي أن هناك تنظيم معين للإنتاج في المجتمع.³

وما يعاب على "ماركس" إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة وتحديد العمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ذلك كون أن أجور العمال نحو الانخفاض، بل العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدولة الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسياً.⁴

¹أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراجية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص72-73

²بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، سنة 2008، ص 10

³فلاديمير لينين، كارل ماركس - سيرة مختصرة وعرض للماركسية-، منشورات درا صامد، تونس، بدون سنة، ص01-18، تاريخ الإطلاع 20-11-

2015، من الموقع: http://www.mohamedrabea.com/books/book1_5793.pdf

⁴John Million ,DimitriDimoulis , George Economakis , Karl Marx and the Classics an Essay on value, crises and capitalist mode of production,Ashgate publishing company, USA, 2002, p 03 .

I-2-3- النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها "ألفريد مارشال" و"فيكسل" و"وكلارك" قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي ولعل أهم أفكارها تتلخص فيما يلي: ¹

- رأى النيوكلاسيك أن السكان والادخار والاستثمار وتراكم رأس المال هي المحرك لعملية النمو الاقتصادي؛
- ركزوا على الدور المحرك الذي يلعبه سعر الفائدة في الاستثمار، واستخدام الآلات والاستفادة من التطور التكنولوجي والفني الذي شهده عصر النيوكلاسيك؛ ²
- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ذات تأثير إيجابي متبادل، فيؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛
- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، ويتحقق تدريجياً، حيث أن مشروع صغير ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل ويتأثر متبادل مع غيره من المشاريع؛
- النمو يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل من أجل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة؛
- اهتموا بدور حرية التجارة الدولية في تشجيع النمو الاقتصادي، إلا أنهم لم يؤمنوا بالحرية المطلقة، إذ أيدوا من حيث هذا المبدأ حماية الصناعة الوليدة أو الناشئة لفترة قصيرة.

إلا أنه وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة انتقادات من أهمها: ³

- أ- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- ب- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.
- ت- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لا يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحوافز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.

¹عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص 34-35. للإطلاع من الموقع:

<http://www.faculty.mu.du.sa>، تاريخ الإطلاع 21 جانفي 2016.

²محمد ثابت هاشم، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص 108-109.

³فليح حسن خلف، التنمية ولتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006، ص 127-131.

I-2-4- نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي :¹

ويعتبر أن اختراعات المنظم التي تأخذ عدة أشكال منها تقديم منتجات أو طرق إنتاج جديدة هي المحرك للاقتصاد والتي تضمن استمرار النظام الرأسمالي حيث تؤدي الاختراعات الجديدة إلى التوسع في الإنتاج، تلخص نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية: (الابتكارات - المنظم - دور المبتكر- دور الأرباح)

ففي تحليله لعملية النمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة للاقتصاد في حالة توازن ساكن، ويقوم المنظم بإيجاد الفرص المرحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجدر السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الراج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعرض حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا.

ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظراً إلى زوال مهمة المنظمين، حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتينياً فإنه يؤدي إلى زوال الرأسمالية ويحل محلها النظام الاشتراكي، وهذا ما يشبه توقع "كارل ماركس" ولكن الأسباب التي تؤدي إلى زوال رأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي إلى الزوال.

رغم الخطأ في التوقع الذي وقع فيه "شومبيتر" فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيم يخص النمو تبقى صالحة في يومنا الحاضر، حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان ورأس المال وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق تطورات دورية، وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.

¹أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 74.

I-2-5- النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي:¹

شهدت اقتصاديات الدول الغربية في عام 1929 أزمة اقتصادية عنيفة عرفت بأزمة الكساد الكبير حيث بدأت البطالة الإجبارية في الظهور وأثارت مخاوف بشأن إمكانية عودة الأوضاع الاقتصادية إلى ما كانت عليه من استقرار قبل ظهور الأزمة، ويعتبر "كينز" في كتابه "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" أن الاستثمار هو المحرك للنمو وليس الادخار كما اعتقد الاقتصاديون التقليديون، كما أرجع حدوث الدوران الاقتصادي إلى التقلبات في الكفاءة الحدية لرأس المال.

قدم "كينز" نظرية جديدة للعمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية أو التجميعية، ويرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد أهم اختلافات النظرية الكينزية عن النظرية الكلاسيكية فيما يلي:²

- اهتم كينز بالتحليل الكلي في الوقت الذي اهتم به الكلاسيك بالتحليل الجزئي؛
- أكد كينز على ضرورة توجيه النشاط الاقتصادي وبالتالي تدخل الدولة في الاقتصاد مخالفاً للفكر الكلاسيكي، وهو ضروري للاقتراب من حالة التشغيل الكامل، عكس ما تصوره الكلاسيك في أنه يحدث تلقائياً؛
- توصل إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ "الطلب يخلق العرض"، أي رفض قانون سايو أكد أن "الطلب الفعلي" هو أساس عملية النمو الاقتصادي.
- دالة الاستهلاك الكينزية تؤسس على علاقة مستمرة بين الدخل الحقيقي الجاري والإنفاق الاستهلاكي الحقيقي؛
- نظرية معدل الاستثمار تعتمد على الكفاءة الحدية للاستثمار؛
- نظرية تفضيل السيولة كبديل لنظرية كمية النقود، وجمود الأجور والأسعار؛
- كما اعتبر كينز أن الادخار دالة في الدخل وأن البطالة تبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دوراً أكبر في الاقتصاد القومي.

¹إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2008، ص 113-120.

²Gérard Boismenu ,et Gilles Dostaler, La Théorie Générale et le Keynésianisme , Textes présentés au colloque organisé par le GRÉTSÉ et l'A.E.P, l'Université de Montréal ,1987 ,P98-99.

I-2-6- نظرية مراحل النمو لروستو

يشير "روستو" في نظريته أن التخلف الذي تشهده الدول النامية ما هو إلا عبارة عن مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي، وأن النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكياً للمرحلة التي تليها، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس: 1

مرحلة المجتمع التقليدي: وتتميز باقتصاد متخلف جداً يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دوراً رئيسياً في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وهذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبياً، وتتميز بالبطء الشديد. أما مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق: وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية، وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة، ثم الإطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة، وهي لا تختلف هذه المرحلة الجديدة اختلافاً جذرياً عن مرحلة المجتمع التقليدي، ولعل الفارق الرئيس بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقاً في طبيعة حركية المجتمعين.

مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، غير أن أنماط التجارب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية.

مرحلة النضج: ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والتي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة، مرحلة تُعد فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛ حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

مرحلة الاستهلاك: وهي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركيز السكان في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، علاوة على أن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالباً ما يكون الطلب موسمياً، حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش، وبمداخيل عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء.

¹-و.و. روستو، الترجمة برهان دجاني، مراحل النمو الاقتصادي، مكتبة الرائد العربي، دمشق، أبريل 1961، ص 5.

-Rostow Walt Whitman, *les Cinq Etapes de la croissance économique*, Traduit de l'américain par M.-J Du Rouret. In: Revue économique, volume 16, n°4, 1965. pp. 629-630

-W. W.Rostow, *The Stages Of Economic Growth*, The Economic History Review, New Series, volume 12, n°1, 1959. p. 01-16.

نقد النظرية: أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في كون أن : 1

- إثبات صحة المراحل التاريخية، وفي إمكانية تطبيقها على دول العالم الثالث اليوم،
- يصور روستو التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، وبذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة؛
- كما أنه يربط التقدم في الدول النامية بتخليها عن خصوصيتها وثقافتها وقيمها وإتباع القيم والثقافة الغربية.
- أغفل روستو ظرفاً هاماً من الظروف المهيّبة للانطلاق في الرأسمالية الغربية، وهو الاستعمار ونهب الثروات، الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمه.

I-3- نماذج النمو الاقتصادي

بعد ظهور نظريات النمو الاقتصادي في المدارس المختلفة، تلتها فيما بعد ذلك، بعض المحاولات الجريئة الأخرى التي استعملت فيها النماذج الرياضية على نطاق واسع وكان من بين الأوائل "شمبتر 1943" ونظراً للانتقادات الموجهة لهم ظهرت نماذج أكثر تحليلاً من طرف الاقتصادي "سولو 1956" لتتطور بعدها نظريات أخرى سميت بـ "نظريات النمو الداخلي" وأول المساهمات كانت من طرف الاقتصادي "رومر 1986"، سنجد أهمها فيما يلي:

I-3-1- نموذج هارود ودومار (Harrod-Domar) في النمو الاقتصادي

يعتبران من الاقتصاديين الذين تبنا الفكر الكنزي، فجاء هذا النموذج لتبيان ديناميكية التحليل الكنزي، وشرح أكثر لظاهرة النمو الاقتصادي، ويهدف كل من هذين النموذجين إلى تحليل متطلبات النمو المستقر في الاقتصاديات المتطورة، وأن الاستثمار يخلق الدخل عن طريق أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل التي تحدد بقيمة المضاعف ويطلق عليها بمفهوم "أثر الطلب" هذا من ناحية. ومن الناحية الثانية أن الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال زيادة حجم التجهيزات الرأسمالية، ويطلق عليها بمفهوم "أثر العرض". ونتطرق إلى النموذجين كما يلي: ²

- لقد ذهب Harrod في تحليله لمشكلة النمو الاقتصادي سنة 1939 في مقال له في "النظرية الحركية" يبين في نموذجه كيف يمكن تحقيق النمو المستقر في الاقتصاد، ويعتمد نموذجه على ثلاث معادلات مختلفة للنمو:

1- معدل النمو الفعلي: وهو ما يتحقق فعلياً في أرض الواقع ويحكمه التناسب بين نسبة الاستثمار إلى الدخل ومعامل رأس المال، فوجود معدل نمو فعلي معبر عنها بـ (G) وتكون المعادلة الرئيسية كالتالي:

$$GC = S \quad (01)$$

2- معدل النمو المرغوب: هو "معدل التوازن" من وجهة نظر رجال الأعمال. عند هذا المعدل، يكون الادخار المخطط مساوياً للاستثمار المخطط، ويبيع المنتجون كل ما أنتجوه، مما يدفعهم للاستمرار بنفس الوتيرة. تبين

¹- حسن محمد قاضي، الإدارة المالية العامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 193-195.

ميشيل ب. تودارو، الترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 125.

²ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد- مذاهب، نظريات اقتصادية، أنظمة وأسواق- ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 90-99.

الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتحرير المالي

معدل النمو المرغوب به (Gw) ويعبر عن معدل نمو الطاقة الكاملة للدخل في الاقتصاد، وهو المعدل الذي عنده يطرح المنتجون تمام قناعتهم بعملهم، عند هذا المعدل من النمو يكون الطلب كافياً لأن يبيع أصحاب الأعمال كامل إنتاجيتهم، وعند هذا المعدل تحافظ مستويات العرض والطلب على السلع والخدمات عند مستوى التوازن:

$$Gw.Cr = S \quad (03)$$

3- **معدل النمو الطبيعي:** هو "سقف النمو" الذي تسمح به الموارد المتاحة (نمو السكان + التقدم التقني). هو أقصى معدل يمكن للاقتصاد تحقيقه عند مستوى التوظيف الكامل، فتباين معدل النمو الطبيعي (Gn) ويعبره هارود "قمة الرفاهية" ويمكن أن يطلق عليه بمعدل النمو المحتمل أو معدل النمو عند مستوى الاستخدام التام، ويعتمد على متغيرات كلية مثل السكان، التكنولوجيا، الموارد الطبيعية وتجهيزات رأس المال، وتتمثل معادلة النمو الطبيعي كما يلي:

$$Gn.Cr = S \text{ أو } \neq S \quad (04)$$

إن السياسات المتضمنة في النموذج تتمثل في أن الادخار فضيلة في حالة وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد، وأنه سيء عند وجود فجوة انكماشية في الاقتصاد، وعلى ذلك ففي الاقتصاديات المتطورة يجب تغيير نحو الزيادة أو النقصان حسبما تتطلبه حالة الاقتصاد.

-أما نموذج Domar أول تحليل قدمه حول النمو الاقتصادي سنة 1947 في مقاله الشهير "Expansion and Employment de American Economic Review"، حيث جاء لإيجاد المعدل المطلوب للزيادة في الاستثمار حتى تتحقق المساواة بين الزيادة في الدخل والزيادة في الطاقة الإنتاجية للوصول إلى مستوى الاستخدام التام وهو العمل على ربط الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال الاستثمار، بحيث يظل الاستخدام كاملاً باعتبار أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويخلق الدخل، وداخل إنتاج المؤسسة عند Domar تكون مرتبطة بعنصري العمل ورأس المال، أين Y_s هي كمية العرض، v وحدة رأس المال، وبالتالي الدالة تكون كما يلي:

$$Y_s = \min \left(\frac{K}{v}, \frac{L}{v} \right) \quad (05)$$

- وبالنسبة لـ Domar-Harrod الاقتصاد ينمو بطريقة متوازنة بدون ضغط تضخمي ولا بطالة، حيث يتميز الاقتصاد بمعدل ادخار صغير يفصل بين الضغط التضخمي والكساد، وبصفة عامة فإن نموذج Domar-Harrod للنمو الاقتصادي يتمثل في دالة الانتاج لا مجال فيها للإحلال بين عاملي رأس المال والعمل وتأخذ الشكل التالي: ¹

$$Y = \text{Min}(vK, bL) \quad (06)$$

حيث: K : رأس المال؛ L : العمل؛ v : وحدة رأس المال؛ b : وحدة العمل.

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع ذكر سابقاً، ص 90-99.

- هناك مجموعة من الانتقادات وجهت إلى نموذج Domar-Harrod تتمثل فيما يلي: ¹
- ✓ عدم واقعية فرضية ثبات الميل الحدي للدخار، ومعدل رأس المال الناتج، مع تغيره في المدى الطويل، وعدم قبول ثبات نسب استخدام رأس المال والعمل بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني؛
 - ✓ النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار وأسعار الفائدة؛
 - ✓ فرضية وجود اقتصاد بدون تدخل الحكومة لا تلائم الدول النامية، لأن السياسة المالية للحكومة يمكن أن تسمح بتحقيق نمو جيد وفعلي؛
 - ✓ التأكيد بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأجل، هذه الفكرة رفضتها نظرية النمو الجديدة، التي تقول بأنه إذا كانت هناك آليات تمنع الانخفاض في إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات، وبالتالي تؤثر في النمو طويل الأجل؛
 - ✓ هذا النموذج يصطدم مع أوضاع الدول النامية نظراً لأنها تتميز بضعف معدل الادخار ونقص التجهيزات وعوامل الإنتاج ووجود البطالة المقنعة، لأنه يعتبر رأس المال والادخار العاملين الأساسيين لإحداث النمو.

I-3-2- نظرية سولو 1956:

يُعد نموذج سولو (1956) الركيزة الأساسية لنظرية النمو النيوكلاسيكية. على عكس نموذج هارود-دومار، يعتمد نموذج سولو في هذه الوثيقة على دالة الإنتاج من نوع كوب-دوغلاس يفترض النموذج أن التقدم التقني هو عامل خارجي (Exogenous) وهو "محايد على طريقة هارود"، أي أنه يؤثر فقط على كفاءة عنصر العمل مع إمكانية الإحلال بين العمالة ورأس المال، مما يجعل النمو أكثر مرونة واستقراراً في المدى الطويل، فأخذت نظرية النمو بعداً جديداً على يد الاقتصادي Solow، فأرجع سببه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال، وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسبة ثابتة، الأمر الذي يؤدي استخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينهما، وافترض أن العمل ينمو بمعدل ثابت، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل، واستبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطياً.

يركز هذا النموذج على دالة إنتاج مشكلة من المتغيرات الداخلية في النموذج² في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L)، مردودية العمل (A)، ومن خصوصيات هذه الدالة أن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال، والعمل يزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والذي يزداد بزيادة حجم المعرفة، أما الجزء AL في النموذج يسمى بالعمل الفعلي، ونسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة.

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع ذكر سابقاً، ص 90-99.

² Solow, Robert, A Contribution to the Theory of Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, The MIT Press, Vol. 70, No. 1 (Feb, 1956), pp. 65-94

الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتحرير المالي

واستناداً إلى النموذج القاعدي لـ "Solow" فإنه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ولجعله كذلك أدخل التقدم التقني (A) في الشكل العام لدالة الإنتاج، وعادة ما يؤخذ خارجي المنشأ الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل، وعليه فإن دالة الإنتاج تكون من الشكل:

$$Y = f(K, AL) = K^\alpha (AL)^{1-\alpha} \quad ; \alpha \in [0,1] \quad (07)$$

الأفكار الأساسية للنموذج:

1. تناقص الإنتاجية الحدية: يرى سولو أن زيادة رأس المال وحده تؤدي إلى زيادة الإنتاج بمعدلات متناقصة، حتى يصل الاقتصاد إلى "حالة الاستقرار".
2. حالة الاستقرار (**Steady State**): هي المرحلة التي يتساوى فيها الاستثمار الجديد مع استهلاك رأس المال (الاهتلاك)، عندها يتوقف نمو نصيب الفرد من الناتج ما لم يحدث تقدم تقني.
3. التقدم التكنولوجي: هو المحرك الوحيد والأساسي للنمو المستدام في المدى الطويل. بدون تكنولوجيا، سيظل الاقتصاد راكداً عند مستوى معين.
4. التقارب (**Convergence**): يتوقع النموذج أن الدول الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من الدول الغنية لأن إنتاجية رأس المال لديها أعلى، مما يؤدي في النهاية إلى تقارب مستويات المعيشة.

I-3-3- نماذج جيمس ميد (James E. Meade)

يعتبر الاقتصادي جيمس ميد من أبرز من طوروا نموذج النمو النيوكلاسيكي، حيث قدم نموذجاً يتسم بالمرونة والقدرة على تحليل المتغيرات الكلية بشكل مترابط، بحيث يركز نموذج ميد (1961) على اقتصاد مغلق يعمل في ظل المنافسة الكاملة، ويفترض وجود دالة إنتاج تسمح بالإحلال بين العوامل. ويمكن تلخيص فكرته في النقاط التالية:¹

- **محددات النمو:** يرى ميد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على أربعة عوامل أساسية:
 1. معدل تراكم رأس المال (الاستثمار).
 2. معدل نمو القوى العاملة.
 3. معدل التقدم التقني.
 4. تراكم الموارد الطبيعية (الأرض).
- **معادلة النمو الأساسية:** صاغ ميد معادلة توضح أن نمو الإنتاج هو "متوسط مرجح" لنمو رأس المال والعمل، مضافاً إليه أثر التقدم التقني.

¹ Meade, J. E., *A Neo-Classical Theory of Economic Growth*, *The Economic Journal*, 1961, Vol 71, N° 282, p395-397.

- مرونة الإحلال: على عكس النماذج الجامدة، يفترض ميد أن الاقتصاد يمكنه تعديل نسب استخدام العمل ورأس المال بناءً على إنتاجيتهم الحدية، مما يساعد في الحفاظ على توازن طويل الأجل.
- توزيع الدخل: اهتم ميد بكيفية توزيع الناتج بين أصحاب الأجور وأصحاب رؤوس الأموال، معتبراً أن الادخار يعتمد على هذا التوزيع (حيث يميل أصحاب رؤوس الأموال للادخار أكثر من العمال).

الانتقادات الموجهة: أدى التحليل الضعيف للنظرية النيوكلاسيكية إلى اختلاف معدلات النمو الاقتصادي المحققة عبر العالم رغم استخدام تكنولوجيا متشابهة إلى عدم عموميتها، حيث تصلح لبعض البلدان ولا تصلح للآخرى، خصوصاً وأنها لم تحدد بدقة محددات التقدم التكنولوجي لاعتباره متغيراً خارجي، مما أدى إلى رفض وعدم قبول هذه النظرية من طرف الباحثين الاقتصاديين المعاصرين، مما حدا بهم إلى بلورة نموذج جديد للنمو الاقتصادي الحديث، تسمى نماذج النمو الداخلي.¹

I-3-4- نماذج النمو الداخلي:

جاءت بعض الأفكار الأساسية أهمها التوازن الحركي، المنافسة التامة، التحليل وفق العائد المتناقص، التراكمات الرأسمالية، دراسة العلاقة بين الدخل الفردي والنمو السكاني، هذه النظريات طورت فيما بعد بشكل أفضل انطلاقاً من منتصف الثمانينات والتي تسمى الآن بـ "نظريات النمو الداخلي".

1- نموذج Von Neuman:²

يعتبر أول من قام بدراسة مشكل النمو الاقتصادي في إطار نموذج خطي ذات معاملات تقنية ثابتة، حيث كل فائض يستثمر في كل فترة ويتمثل نموذجه في كون أن المخطط يبحث على أحسن تخصيص للموارد في إطار نمو اقتصادي أمثل، بحيث في هذا النمو تفسر مسارات الأسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات المنتجة، ومن خصوصيات النموذج ما يلي:

- N سلعة يمكن أن تكون مدخلات أو مخرجات؛
 - M التقنية الموجودة من أجل الحصول على أعلى نمو، ممثلة بمصفوفتين عموديتين ذات n عنصر، وإنّ الإمكانات التقنية للاقتصاد ممثلة بزوج (A, B) .
 - حدّة استعمال التقنية ممثلة عن طريق الشعاع X ذات m عنصر؛
- وعليه يعتبر الاقتصاد منتج، إذا كان كل ما هو منتج BX هو على الأقل أكبر أو يساوي ما هو مستهلك AX ، وحتى يكون هناك نمو، يجب على الاقتصاد أن ينتج فائضاً لـ (n) سلعة ونظراً لخطية تقنيات الإنتاج، فإن نمو الاقتصاد g يستلم على المتراجحة السابقة ما يلي:

¹ كبداني سيد أحمد، مرجع ذكر سابقاً، ص 42 - 50.

² صوليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، والتسيير، الجزائر 03، دفعة 2005-2006، ص 46-48.

$$(09) \quad (1 + g). AX \leq BX$$

استطاع Von Neuman أن يبين وجود زوج (x^*, r^*) والتي توافق قيمة النمو العظمى $r^* \leq r$ وبوضع الفرضيات على المصفوفة A و B ، وقد قام بربط النظام السابق ببرنامج ثنائي المتمثل في إيجاد نظام للأسعار (P) ومعدل الربح (n) أصغري بحيث يربح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم، وهذا ما يستلزم أن كل حل للبرنامج الابتدائي (x^*, r^*) يرافقها حل للبرنامج الثنائي (P^*, N^*) بحيث معدل النمو للحد الأدنى P^* .

2- نموذج RAMSEY في النمو الاقتصادي :

يسمح نموذج رامسي بإعطاء أفضل مسار عن طريق الوكلاء، فنموذج رامسي يقوم على افتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة ذات نفس دالة الإنتاج من الشكل $Y = F(K, AL)$ والتي لها نفس خصائص دالة إنتاج سولو، وأنها تنتج سلعة واحدة، غير أن العائلات متشابهة فيما بينها وينمو حجمها بمعدل n ، واستنتاج نموذج النمو الأمثل لرامسي هو نموذج الأفق اللامتناهي، فهو يوفر نقطة انطلاق ملائمة لأي تحليل للنمو الاقتصادي والسياسة. يجعل من الممكن توصيف المسار الذي يسلكه الاقتصاد، من اللحظة الحالية حتى توازن طويل الأمد، فهو يوضح أن القاعدة الذهبية للنمو الاقتصادي ليست مثالية، إذا توقع الوكلاء الاقتصاديون فائدة في المستقبل¹.

درس فرانك رامسي مشكلة التخصيص الأمثل للموارد من خلال قرارات بشأن الاستهلاك والادخار والاستثمار وتراكم رأس المال. يصف نموده اقتصاداً تنافسياً بدون عدم اليقين وبدون نقود، حيث يكون الوكلاء متجانسين ويعيشون فترات لا نهائية، سيكون تخصيص الموارد التي تم الحصول عليها نتيجة للتشغيل اللامركزي للاقتصاد هو نفسه الذي تم اختياره بواسطة مخطط يزيد من فائدة الوكيل التمثيلي، قدمت الديناميكيات العابرة لنموذج رامسي وصفاً واضحاً للجوانب المختلفة للتنمية الاقتصادية لشركة تبدأ أدناه حالتها العادية، فهي تتوقع سرعة التقارب المفرطة، ومعدل نمو عابر مرتفع للغاية، وانخفاض في معدل الادخار، وارتفاع معدل الفائدة والنمو.

كانت نتيجة نموذج رامسي متفائلة، لأنها تعني أن البلدان الفقيرة ذات التفضيل القوي للحاضر تعيقها حالة نمو منخفضة المستوى ثابتة، ولكنها "تتمتع بامتياز" من خلال التقارب المشروط السريع بشكل ملموس، وأنه لا توجد سياسة تنموية يجب اتباعها، توضح هذه النماذج أن التوسع في القدرات الإنتاجية يمكن أن يولد النمو ويمكن لتأثير الاستثمار العام أن يولد النمو الاقتصادي في ظل هذه الظروف من خلال العمل على إجمالي الطلب، يكون للاستثمار العام تأثير إيجابي على الإنتاج على المدى القصير والمتوسط. الاستثمار هو عنصر معين من عناصر الطلب لأنه يزيد من مخزون رأس المال وبالتالي من المرجح أن يزيد من القدرات الإنتاجية، ويشير النمو الاقتصادي إلى التغيير الإيجابي في الإنتاج لكن هذا النمو لا يمكن تفسيره بالزيادة البسيطة في كمية العمالة ورأس المال ومن ثم الحصول عليها أكثر من أي وقت مضى من خلال إدخال الابتكارات التي تعمل على نمو وكفاءة عوامل الإنتاج².

¹طالب دليلاً، الافتتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1980-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، دفعة 2013-2014، ص 74.

²Ramsey F, « A mathematical theory of savings », Economic Journal 38(152), 1928, p 543-559

3- نموذج Aghion-Howitt

قدم نموذج Aghion-Howitt في مقال لهما، فكرتهما الأساسية حول مساهمة التقدم التقني في النمو الاقتصادي كمفسراً داخلياً، موضحان أن التخلف قد ينتج إما عن ضعف المعايير الإنتاجية أو الوقوع في فخاخ التوازنات المتعددة الناجمة عن نقص التنسيق بين رأس المال البشري والبحث والتطوير، كما يحلل العلاقة المعقدة بين النمو والبطالة، حيث يظهر أثر "الرأسمالية" الذي يقلل البطالة مقابل أثر "التدمير الخلاق" الذي قد يزيدها.

حيث تقرر الأسر الاستثمار في رأس المال البشري يصل إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، في حين تستثمر الشركات في العامل الكلي لنمو الإنتاجية، إذا تعتقد الأسر أن الشركات سوف تستثمر في البحث والتطوير وتعتقد الشركات أن الأسر سوف تستثمر في تراكم رأس المال البشري، ويجد الاقتصاد نفسه في توازن النمو المرتفع،¹ وأكد أجيون و هويت فكرة أن ربحية الابتكارات الناتجة عن أنشطة البحوث والتطوير تنخفض مع ظهور التكنولوجيا الأحدث، أي أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى تحول التكنولوجيا السابقة إلى تكنولوجيا متقدمة، بما يعني أن الأرباح مؤقتة و تظل قائمة إلى حين صدور التكنولوجيا الأحدث، وتعرف فترة الأرباح المؤقتة للمحتكر باسم فترة حياة ربحية الابتكارات. ويتضح من ذلك أن الابتكارات تتمتع بعدة آثار خارجية موجبة وسالبة، و تتمثل الآثار الموجبة في زيادة احتمالات ظهور ابتكارات حديثة في المستقبل، بينما تتمثل الآثار السالبة في إنهاء الأرباح الاحتكارية للشركات صاحبة الابتكارات السابقة، وبافتراض أن العمالة هي العنصر الوحيد في الاقتصاد يتم تقسيمها بين قطاعين أساسيين هما: قطاع إنتاج السلع النهائية، وقطاع البحث والتطوير .

وعليه معدل النمو في الناتج يعتمد على كل من معدل نمو الموارد الموجهة إلى البحث والتطوير و مدى تطبيق السياسات الاقتصادية المحفزة لأنشطة البحث والتطوير، مما يتيح خلق زيادة في معدلات النمو داخل الاقتصاد.² ويمكن القول أن هذه النماذج، رغم قوتها النظرية في تفسير ديناميكيات الدول المتقدمة، قد تواجه تحديات في التطبيق الميداني داخل الدول النامية بسبب دور المؤسسات الذي لم يُعطَ بنفس الكثافة التي عولج بها التطور التقني.

4- نموذج ذو أثر الخبرة وانتشار المعرفة ل بول رومر " 1986 ROMER":³

في العام 1986 طرح "رومر" فكرته الأساسية والتي كانت بمثابة نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، حيث افترض إدخال عامل التعلم عن طريق الاستثمار، فالمؤسسة التي ترفع من رأسمالها المادي يمكنها في نفس الوقت أن تستغل ذلك التطور في التعلم من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الدور الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، أما الفرضية الثانية فتتمثل في أن

¹Klaus Wälde ,Recent Research in Endogenous Growth: A Review of Aghion and Howitt's Textbook, Journal of Economics ZeitschriftfürNationalökonomie , vol 69, N° :2 Austrian School ,(1999) ,p03.

²رواكسي خالد أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط- دراسة قياسية للفترة "2001-2011"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، دفعة 2013-2014، ص40-41.

³صوليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص50-51.

الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتحرير المالي

المعرفة المكتشفة تسري أنياً في كامل الاقتصاد، وإذا تم الإشارة للمعرفة المتوفرة في المؤسسة A_i بالمؤشر A_i ، هذا يعني أن التغير $\frac{dA_i}{dt}$ يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، وهو يتناسب مع التغير في مخزون رأس المال K_i ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_i = F(K_i, KL_i) \quad (11)$$

تحقق الخصائص النيوكلاسيكية: في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متنقص، ووفرات الحجم ثابتة بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى مالا نهاية لما يؤولان إلى الصفر، وإذا كان كل من K_i, L_i ثابتين، فحسب نموذج سولو K_i ذات مردودية متناقصة، ومن أجل أي قيمة تأخذها L_i فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى وبالتالي مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج باستخدام دالة كوب دوغلاس:

$$Y_i = A(K_i)^\alpha \cdot (KL_i)^{1-\alpha} \quad (12)$$

نتحصل على الناتج المتوسط هو: $y/k = f(L) = A \cdot L \cdot (1 - \alpha)$

5- نموذج LUCAS وإدخال الرأس المال البشري (1988)

جاء مقال روبرت لوكاس بأعماله المؤسّسة لنظريات النمو الداخلي، حول الرأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي، ويأتي هذا النموذج امتداد وإضافة نوعية إلى أعمال كل من "منسر، شولتز، بيكر، وأزارا"، وهو يعتمد على احركين للنمو يتراكمان وفق دالتي إنتاج مختلفتين: الرأس المال المادي والرأس المال البشري، وبفضل تراكم هذا الأخير الذي يتوقف على الوقت المخصص للتكوين، وكذلك على فعالية النظام التعليمي يتحقق النمو الداخلي¹، ويعتمد على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:²

1- يعتبر أن الاقتصاد مشكل من قطاعين أحدهم مكرس في إنتاج السلع والآخر في تكوين رأس المال البشري؛

2- كل الأعوان فردية ولا يوجد تباين في الاختيارات التربوية أو في المردود الفردي المبذول في الدراسة: عددهم n ؛

3- نستطيع أن نلتمس مع "Lucas" أن تراكم رأس المال البشري مقيد بالمعادلة التالية:³

$$\dot{h} = \beta(1 - \mu)h \quad (13)$$

حيث μ هو الزمن المسخر للعمل، و $(1 - \mu)$ هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، و β هو مقدار الفعالية. وتمثل h رأس المال البشري الفردي، أما دالة الإنتاج فهي من نوع "Cobb-Douglas" تأخذ الشكل التالي:

$$Y = AK^\alpha (\ell hL)^{1-\alpha} \quad (14)$$

¹سعدبوه سيداتي الركاد، النمو الاقتصادي بين الاستدامة الاقتصادية والاستدامة البيئية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 71، سنة 2015، ص 167.

²دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي - حالة الاقتصاد الجزائري- للإطلاع من الموقع http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf، تاريخ الإطلاع

2015/12/23 ص 16

³Robert E Lucas, On the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics, Vol 22, N° 01 North Holland, (1988), p08.

حيث $0 < \alpha < 1$ ، و l وتعرف نسبة الوقت الذي قضاه العامل في العمل. ونموذجه يجتمع كثيراً مع نموذج "Solow"، حيث يلعب الرأس المال البشري في النموذج الأول نفس الدور الذي يلعبه التطور التقني في النموذج الثاني، لكن Solow اعتبره ثابتاً، عكس Lucas يقدم تفسيراً لنمو رأس المال البشري في نموذج وأنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين $(1 - \mu)$ من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة الرأس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، وهذا سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقير بين مختلف الدول.

6- نموذج Robert Barro (1990) :

هذا النموذج تم نشره في مقال بعنوان: "Economic Growth in cross section of countries" وقد حاول فيه إثبات الرابطة بين رأس المال العام والنمو، فرأس المال العام المتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو المؤسسات العمومية التي يمكنها أن تسهم في الرفع من النمو الاقتصادي لأنها تهيئ للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد ككل، ولقد توصل "بارو" إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- ✓ هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبة للنفقات العامة في الإنتاج؛
 - ✓ النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا وذلك مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص؛
 - ✓ عند ارتفاع معدل الضريبة إلى حد كاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام ومن ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي تطور النمو، في حين يصبح دوره سلبي عند ارتفاعه إلى حدود لا يقدر عليه القطاع الخاص وهو ما يؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو.
- تعتبر دراسة روبرت بارو (*Robert Barro*) لعام 1991 من الأبحاث في الاقتصاد القياسي الكلي، حيث فحصت محددات النمو الاقتصادي لـ 98 دولة خلال الفترة (1960-1985)، من أهم ما جاء في الدراسة ما يلي:²
- يجادل بارو بأن الدول الفقيرة لا تنمو بالضرورة أسرع من الدول الغنية بشكل تلقائي (التقارب المطلق). بدلاً من ذلك، هناك "تقارب مشروط"؛ أي أن الدول الفقيرة تنمو أسرع فقط إذا كان لديها مستويات عالية من رأس المال البشري مقارنة بمستوى دخلها المنخفض.
 - استخدم بارو معدلات الالتحاق بالمدارس كمؤشر لرأس المال البشري، وخلص إلى وجود ارتباط إيجابي بين معدل النمو ومعدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي في سنة الأساس (1960)
 - الدول التي تمتلك رأس مال بشري مرتفع تميل إلى امتلاك معدلات استثمار أعلى ومعدلات خصوبة أقل، مما يعزز النمو طويل الأمد.

¹ الوليد قسوم ميساوي، أثر الترقية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1993، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، دفعة 2018-2019، ص 74.

² Robert J. Barro, *Economic Growth in a cross Section of Countries*, The Quarterly Journal of Economics, Vol 106, N°2, 1991, pp 407-443.

الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتحرير المالي

- هناك علاقة طردية قوية بين الاستقرار السياسي (مقاساً بانخفاض عدد الانقلابات والثورات والاضطرابات) وبين معدلات النمو والاستثمار .
- تؤثر التغيرات في أسعار السلع الرأسمالية (مقاسة بالانحرافات في تعادل القوة الشرائية للاستثمار) سلباً على النمو الاقتصادي .
- يرتبط الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (كحصة من الناتج المحلي) علاقة عكسية بالنمو، حيث يرى بارو أن الضرائب اللازمة لتمويل هذا الإنفاق تسبب تشوهات اقتصادية .
- لم يجد البحث ذات دلالة إحصائية كبيرة بين الاستثمار العام (مثل البنية التحتية) ومعدلات النمو، مقارنة بالاستثمار الخاص .
- لاحظ بارو أن الدول في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية سجلت معدلات نمو أقل مما كان متوقعاً بناءً على المتغيرات الاقتصادية وحدها، مما يشير إلى وجود عوامل "مفقودة" أو خصوصيات هيكلية ومؤسسية لم يتم استيعابها بالكامل في النموذج القياسي

من خلال ما سبق نلاحظ في نموذج Barro، أن تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها يحفز النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع عميلة الاستثمار، هذا الوضع يتلائم والدول النامية التي تحتاج إلى المزيد من التمويل، لكن اعتبار الضريبة كمورد أساسي لتمويل هذه النفقات يحيطه بعض التحفظ خاصة في حالة ارتفاع معدلاتها، ومنه يؤثر على الدخل الفردي وبالتالي على الاستهلاك مما قد يجعل الأثر عكسياً.

7- نموذج Rebelo 1991:

لأجل الوصول إلى صياغة نموذج النمو الداخلي "AK" نعلم على الخاصية الأساسية لهذا النوع من النماذج الداخلية للنمو هو غياب تناقص عائدات رأس المال، حيث تتراجع عملية التراكم نتيجة تآكل الطاقة الإنتاجية لرأس المال، ويمتص الامتلاك والنمو السكاني جزءاً نسبياً من استثمارات رأس المال، ويأخذ كل افتراضات نموذج Solow، كما يلي: ¹

$$Y = AK \quad (16)$$

حيث: $A > 0$: ثابت موجب الذي يعكس المستوى التكنولوجي؛ K : في مفهومه الواسع يضم رأس المال البشري. مع أن النموذج AK ذات غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس المال جديدة مساوية إلى التي قبلها والتي بعدها وهي دائماً مساوية لـ (A)، ويمكن القول إن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد ∇Y هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي .

¹Robert J.Barro ,Xavier S.Martin ,Economic Growth ,2ndEd ,The MIT Press ,Cambridge ,Massachusetts ,London ,2004 , p63

وأشار "ريبلو" بأنه من أجل إنتاج نمو دائم، يجب أن يكون هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تتراكم لأجل غير مسمى دون تناقص الغلة، في حين أن زيادة رأس المال البشري، قد تكون قادرة على تمديد الفترة الانتقالية في نموذج النمو وتراكم رأس المال البشري ولا يمكن أن يكون مصدر النمو دائم، ومن أكثر قبول إلى الاعتقاد بأن المعرفة العلمية يمكن أن تتراكم إلى أجل غير مسمى، وتشير هذه الاعتبارات إلى نماذج النمو الداخلية ينبغي أن تركز أكثر على فهم عملية البحوث الأساسية والتنمية التكنولوجية من التركيز على تراكم رأس المال البشري.¹

8- نموذج Helpman-Grossman للنمو الاقتصادي: (زيادة التنوع في السلع الاستهلاكية)

تستند هذه النتائج التي توصلوا إليها والتي تفيد بأن حماية التجارة تتناقص مع تغلغل الواردات في الصناعات المصنفة، ويعتمد هذا النموذج على إمكانية استمرار ابتكار أنواع جديدة من السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تراكم المعرفة والتكنولوجيا بصورة متعمدة، وبهذا فإن استمرار التراكم والابتكار يؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ومن ثم ابتكار أنواع جديدة كل مرة من السلع الاستهلاكية في ظل وجود حرية الدخول والخروج من الأسواق بسبب تعظيم الشركات لأرباحها واستغلالها في عملية البحوث والتطوير.

و من ثم يتطلب النمو الداخلي المستمر أن يكون الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية دالة متزايدة بالنسبة لعدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها، وقد افترض الاقتصاديين أن زيادة معدل الابتكارات يرتبط بزيادة حجم العمالة، أي أن التخصص يعتمد على ما تمتلكه الدولة من وفرة نسبية في اليد العاملة الماهرة والمعرفة، وبمكثها في الأجل الطويل أن يكون لها الريادة في التخصص في الصناعات ذات الاستخدام التكنولوجي وذات الجودة العالية، وأن الاقتصاد الذي يتمتع بحجم أكبر من العمالة سينمو أسرع، وتصدر سلع مقابل المنتجات كثيفة العمل التي تنتج في القطاع الصناعي التقليدي، وبالتالي من خلال هذه الآلية يمكن لتدفقات المعرفة والمعلومات أن تتم خلال التجارة الخارجية ومن ثم تراكم لرصيد المعرفة الاقتصاد مع زيادة تكلفة الابتكارات.²

يُعد إطار Grossman-Helpman تقدمًا مهمًا في أدبيات الاقتصاد السياسي من حيث أنه يوفر تنبؤات واضحة حول محددات حماية التعريف في نموذج محدد تمامًا. ويجادل بأن دمج هذه الافتراضات في النظرية يغير بشكل كبير معادلة التقدير. أولاً، نوضح أن إدراج أدوات السياسة المحلية يؤدي إلى استخدام سياسة التجارة باعتباره دالة على كفاءتها النسبية (المقاسة بمقياس مرونة طلب المستهلك)، وليس كفاءتها المطلقة (المقاسة بمقياس مرونة الطلب على الواردات). ثانياً، نوضح أنه عندما يتم دمج العوامل السياسية الخارجية في الوظيفة الموضوعية للحكومة، فإن علامة الارتباط بين حماية التجارة واختراق الواردات لم تعد مشروطة بتصنيف الصناعات إلى منظمة وغير منظمة.

¹Sergio Rebelo, Long-Run Policy Analysis and Long-Run Growth, The Journal of Political Economy, The University of Chicago Press, Vol 99, No 3, (Jun 1991), p. 500-521

²Gene M. Grossman; Elhanan Helpman, Quality Ladders in the Theory of Growth, The Review of Economic Studies, Vol. 58, No. 1. (Jan., 1991), p. 43-61.

II- المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي

برزت أفكار ونظريات جديدة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وهي ما تعرف بالنظريات الجديدة للنمو الاقتصادي أو نظريات النمو الداخلي التي توصلت إلى وجود مجموعة عوامل حديثة متمثلة أساسا في الرأسمال البشري، الانفتاح التجاري، الحكم الراشد، حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سنتطرق إليها بالتفصيل فيما يلي:

II-1- الانفتاح التجاري

لقد أحدثت الأهمية المتصاعدة للعمولة الاقتصادية إفراس مهارات الانفتاح الاقتصادي وإجراءات واستراتيجيات التي أحدثت دوامات من الفكر المتسائل، وطرحت أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات حول ماهية السياسات الناجعة لتنمية وتقوية الاقتصاديات الوطنية.

II-1-1- النظريات المفسرة للتجارة الخارجية :

التجارة الدولية: هي " تلك العملية من التبادل التجاري التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي سواء كانت السلع منظورة أو غير منظورة". وهذا التعريف بالمفهوم الواسع للتجارة الدولية خاصة في الوقت الحالي مع تطور العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح التبادل الدولي يشمل على السلع والخدمات، الهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، حركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات.¹ ومن أهم النظريات المفسرة لها نجد:

1- النظريات الكلاسيكية لتفسير التجارة الخارجية:

لقد استند الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية في تفسيرهم لأسباب قيام التجارة الدولية، وكذا العوائد الناتجة عنها على مجموعة من الفروض، نلخص كل مفكر فيما يلي:

- تعد نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث أول نظرية متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجارة بين البلدان، وهذه النظرية المستندة على مبدأ تقسيم العمل الدولي تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية²، فيتيح لكل دولة أن تخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تمتلك فيها ميزة مطلقة (أقل تكلفة تنفق في سلعة واحدة تنتج في بلدين مختلفين) وتستورد تلك التي لا تتوفر فيها ميزة مطلقة.³ إلا أن نظرية "آدم سميث" في الميزة المطلقة عجزت عن الإجابة على التساؤل المطروح فيما إذا كان بلد ما لا تتوفر فيه ميزة مطلقة بإنتاج أية سلعة مقارنة بمنافسيه من البلدان الأخرى، وإذا كان بلد معين يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على البلد الآخر، هل هذا يعني أنه لا يوجد مكاسب للتجارة بين البلدين؟

¹ بن عبد العزيز سفيان، إشكالية تحرير التجارة الخارجية للاقتصاديات النامية في ظل متطلبات التنمية المستدامة- حالة الاقتصاد الجزائري-، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 9، السنة 2014، ص 211.

² رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 05، العدد 17، حزيران 2013، ص 126

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 11.

- أما نظرية الميزة النسبية فجاءت في القرن التاسع عشر من طرف الاقتصادي "ديفيد ريكاردو" في كتابه المشهور "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817، وبين قانون الميزة النسبية ووافق "آدم سميث" في أن النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة لبلد ما في إنتاج سلعة معينة، لكنه يحدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية أما بالنسبة للتجارة الخارجية فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر قيام التجارة بين مختلف الدول، وطبقا لهذه النظرية فإنه كل الدول لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية،¹ وفي ظل ظروف التجارة الحرة يمكن لأي دولة أن تخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل (أقل تكلفة تنفق في سلعة واحدة مقارنة بسلعة أخرى يتم إنتاجها في بلدين مختلفين)، وتستورد السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أكبر أي التي لا تتوفر فيها ميزة نسبية.

ونموذج "ريكاردو" يبين أن سياسة أحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية، وإن نتيجة التخصص الكلي عادة ما يؤدي إلى وجود رد فعل سلمي للتبادل الدولي، حيث اختفاء كل الصناعات لدولة معينة ماعدا الصناعة التي يجب أن تخصص فيها الدولة، قديومي إلى إضعاف الاقتصاد وإلى إضعاف تطورها.

- في حين نظرية القيم الدولية لجون ستيفورث انتقل من العرض إلى الطلب، بينما ركز ريكاردو على "جانِب العرض" (تكاليف الإنتاج) لتحديد الميزة النسبية، جادل "ميل" بأن تكاليف الإنتاج تحدد فقط الحدود التي يمكن أن يتم ضمنها التبادل، لكنها لا تحدد نسبة التبادل الفعلي (السعر الدولي).

1. مفهوم الطلب المتبادل: تتحدد القيمة الدولية للسلعة عند المستوى الذي تتعادل فيه كمية الصادرات التي تود دولة عرضها مع كمية الواردات التي ترغب في شرائها من الدولة الأخرى.

2. منطقة التبادل التجاري: أوضح "ميل" أن معدل التبادل التجاري يقع بين حدين:

• الحد الأدنى: يمثل التكلفة النسبية المحلية للسلعة في الدولة المنتجة.

• الحد الأعلى: يمثل التكلفة التي كان سيتحملها الشريك التجاري لو أنتج السلعة بنفسه.

3. تحديد المعدل التوازني الفريد: داخل هذه المنطقة (التي تضم احتمالات لا نهائية)، يوجد معدل واحد

فقط يحقق التوازن، وهو المعدل الذي تتساوى عنده قيمة صادرات الدولة مع قيمة وارداتها؛ فإذا زاد طلب الدولة (أ) على سلع الدولة (ب)، فإن معدل التبادل سيميل لصالح الدولة (ب).²

¹حشيش عادل أحمد ، شهاب مجدي محمود، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 95.

²John Stuart Mill (1885), *Principles Of Political Economy*, EBook , New York, 2009, p 07-09.

2- النظرية النيوكلاسيكية لتفسير التجارة الخارجية:

يأتي الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية التي ترفض الاعتماد على نظرية العمل كمحدد لقيمة السلعة، وقامت هذه النظريات على فروض مختلفة يمكن شرحها فيما يلي:¹

- **نظرية الطلب المتبادل ل ألفريد مارشال:** جوهرها أنه عرض إحدى طرفي المبادلة للسلعة التي ينتجها يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر، وكذلك العكس صحيح من ناحية العرض، ويتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لالتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين، أي لالتقاء الطلب المتبادل.

- **نظرية تكلفة الفرصة البديلة ل هابزلر:** إعادة عرض نظرية النفقات النسبية متخلياً عن نظرية العمل في تحديد القيمة مستخدماً فكرة تكلفة الفرصة البديلة، وفي رأيه أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها وإنما من جميع السلع الأخرى التي كان يمكن للمجتمع أن ينتجها بذات الموارد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة.

- **نظرية وفرة عوامل الإنتاج ل هيكشر-أولين:** هي عبارة عن نظرية نيوكلاسيكية تهتم أساساً بجانبين أساسيين:

الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية ترجع إلى الاختلاف الكبير في مدى وفرة عوامل الإنتاج التي تتوافر لدى الدولة؛

الثاني: تأثير قيام التجارة الخارجية سوف يؤدي إلى تحقيق المساواة في أسعار عوامل الإنتاج المستخدمة.

نلاحظ أن الافتراضات التي قامت عليها هذه النظرية لا تقدم أي تفسير بالنسبة للاستثمار الأجنبي نجد أهمها:

- التشغيل التام في السوق تسوده المنافسة التامة؛

- شروط الإنتاج متماثلة أي أن الدول المتبادلة ذات مستوى تكنولوجي متجانس؛

- يتم الإنتاج بعوامل قابلة للإحلال، وأن رأس المال والعمل متحركان على صعيد الدولة والعكس في ما بين الدول؛

- من مصلحة البلد التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي يتطلب صنعها كمية أكبر نسبياً من عامل أو عوامل يتمتع فيها بميزة نسبية، ويستورد السلع التي يتطلب صنعها عامل أو عدة عوامل يتمتع فيها بميزة نسبية أقل.

- **نظرية التجارة على أساس الفجوة التكنولوجية ل "بوسنر":** تمثل هذه النظرية تحليلاً ديناميكياً لقانون النفقات النسبية، فهي تفسر نمط التجارة الخارجية بين الدول في ذلك النوع من المنتجات الذي يعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية، وتتكون النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية من ثلاثة نماذج:

نموذج اقتصاديات الحجم: يعتبر توافر سوق داخلي ضخم، شرطاً أساسياً لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج حيث تنشأ وفورات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية.

نموذج الفجوة التكنولوجية: يفسر التجارة الخارجية بالاعتماد على الأسواق غير الكاملة والفروق في عرض التكنولوجيا.

نموذج دورة حياة المنتج: وهو للاقتصاديين S.Hirsh و R.Vernon والذي ركز على عوامل السوق أو جانب الطلب.

¹ خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة الاستراتيجية والتنمية للعلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، مستغام، العدد 03، جويلية 2012، ص 12-14.

- نظرية التجارة على أساس الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج لريموند فيرون :

قام الاقتصادي "VERNON" بتطوير نموذج تحليلي ديناميكي للميزة النسبية كما افترض أن التقدم والتفوق التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في أمريكا ومن ثمة ينتقل في مرحلة لاحقة إلى دول أخرى خارج أمريكا، وهذا يعطيها دوراً ريادياً في تطوير منتجات جديدة وتصنيعها والذي يؤدي بها إلى تحقيق النجاح ورواج السوق الأمريكية، ومن ثم هذه المنتجات تستحوذ على اهتمام وطلب تجار آخرين خارج أمريكا مما يمكنها من المباشرة في تصدير هذه المنتجات لدول أخرى. وبدوره يؤدي إلى توسع الطلب الأجنبي على مثل هذه السلع فإنه يصل إلى حجم كبير بما فيه الكفاية لتحفيز منشآت أجنبية على تبني هذه السلع ومحاولة إنتاجها لصالحها. فإذا تمكنت هذه المنشآت الأجنبية من الحصول على التكنولوجيا الإنتاجية اللازمة فإنها ستبشر في الإنتاج ثم البيع في السوق المحلي في بداية الأمر يؤدي ذلك إلى انخفاض صادرات أمريكا لهذه السوق، وبعدها تبدأ مرحلة التصدير للسلعة إلى دول أخرى أجنبية، وبهذا تكتسب هذه المنشأة الأجنبية للخبرة والمهارة في إنتاج هذه السلع والتوسع الكبير في الإنتاج لسد حاجات السوق المحلي والخارجي و هكذا يمكنها من تخفيض تكاليفها إلى درجة تمكنها في النهاية من البدء في تصدير السلع للسوق الأمريكي¹.

II-1-2- سياسة الانفتاح التجاري محرك النمو الاقتصادي:

قد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي وحتى مطلع القرن الحالي عدة دراسات التي تبحث في العلاقة القائمة بين نمو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وأشهرها:²

- **دراسة (Tyler 1981):** استخدمت الدراسة نموذج ثنائي وبيانات مقطعية لـ 55 دولة خلال الفترة 1960-1977 كمحاولة لاختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وبينت نتائج الدراسة التأثير الإيجابي لنمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من خلال نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة كقطاع التصنيع والاستثمار والتصدير وأوضح تحليل المقطعي العلاقة القوية بين نمو الصادرات الوطنية ونمو التكوين الرأسمالي في جميع الدول التي شملتها الدراسة.

- **دراسة (Feder 1982):** شملت هذه الدراسة 31 دولة خلال الفترة 1964-1977 كمحاولة لإيجاد العلاقة بين حجم الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في الدول النامية شبه الصناعية، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية في الاقتصاد الوطني، واستنتجت كذلك بأن تحفيز النمو الاقتصادي يمكن أن يتم ليس بنقل العمالة ورأس المال وأيضاً بنقل الموارد الاقتصادية من القطاعات غير التصديرية ذات الفعالية الأقل إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.

- **دراسة (Sachs-Warner 1995):** تعد من أشهر الدراسات العصرية وأقرها التحليل الواقعي، حيث دارت حدود الدراسة على خليط من الدول النامية والدول المتقدمة، فكانت أدلة توجه الدول نحو تبني سياسة الانفتاح

¹رشاد العصار، والآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص 27-29.

²عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلم التجارية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، العدد 8 السنة 2010، ص 152-153.

التجاري متمثلة في خمسة معايير إذا انطبقت على دولة ما، دل ذلك على انغلاق تلك الدولة على نفسها، وهذه المعايير هي: الأول متوسط معدل التعريفية أعلى من 40%، الثاني الحواجز غير التعريفية تفرض على أكثر من 40%، الثالث وجود نظام اجتماعي اقتصادي بالدولة، الرابع احتكار السوق في يد قلة من المصدرين الكبار، والخامس وجود سوق سوداء لسعر الصرف يفوق القيمة الحقيقية بحوالي 20%، ودلت النتائج على أن الاقتصاديات المفتوحة تنمو أسرع من الاقتصاديات المغلقة بـ 2.5 نقطة مئوية، كما أن الاقتصاديات المفتوحة تفوق الاقتصاديات المغلقة بأنها تتمتع بمعدلات استثمار أعلى، وتوازن اقتصاد كلي أفضل ودور أكبر للقطاع الخاص كمحرك للتنمية.

- دراسة (1977) Michaely¹: استخدمت 41 دولة نامية باستخدام البيانات المقطعية وتم اختيار هذه الدول بناءً على توافر البيانات الموثوقة خلال فترة البحث لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية استخدمت في هذه الدراسة متوسط التغير السنوي في نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي، لاختبار الفرضية القائلة بأن النمو السريع للصادرات يؤدي إلى نمو متزايد في متوسط معدل التغير السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وقد، وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي وقوي ومعنوي إحصائياً بين نمو نسبة الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأكثر تقدماً (داخل عينة الدول النامية)، والارتباط ضعيفاً وغير معنوي في الدول الأكثر فقراً (الدول الأقل نمواً)، واستنتجت الدراسة أن نمو الصادرات لا يحفز النمو الاقتصادي إلا إذا وصلت الدولة إلى مستوى أدنى من التنمية يسمح لها بالاستفادة من التجارة الدولية.

¹Michaely, M. (1977), op .cit , p53.

II-2-الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية: " و هو يعكس هدف حصول كيان في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".¹

II-2-1-النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر :

ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول ذات الدخل المتوسط، حيث تحصل من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، ويعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة، فضلا على أنه يساعد على عمليات التكيف الهيكلي، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية، ومن أهم نظرياته نجد:

1- النظرية التقليدية: (النظرية الكلاسيكية، نظرية رأس المال، نظرية أخطار التبادل، نظرية عدم كمال الأسواق نظرية الميزة الاحتكارية)

استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها:

- الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط؛
- افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها؛
- كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية (نوعية وكمية إنتاجها المرتفعة وانخفاض سعرها، توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية، التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية، الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح لها).²

النتائج:

ويفترض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، وتعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات أهمها:

1- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.³

2- هناك اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها وقدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى؛

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

² عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 48.

³ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للشهر، الأردن، 2007، ص 55-56.

3- اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية؛

4- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية؛

6- نتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى عناصر قوة الشركات الأجنبية، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة.

الانتقادات:

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.¹

كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية ولضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية

2- **النظرية الحديثة:** (من أهمها نظرية الاقتصاد العالمي، نظرية دورة حياة المنتج، نظرية نموذج احتكار القلة الدولي):
تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مفاده أن كلا من الشركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة يربطهم علاقة المصلحة المشتركة، أي أنه لا يوجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيك، ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد، غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما.

الفرضيات: تركز النظريات الحديثة على الافتراضات التالية:

- فكرة توزيع المخاطر (تخفيض المخاطر عن طريق توزيع الأنشطة)، حيث تستثمر الشركات بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها وتختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى.²

- تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة؛³

1 عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

2 رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 48.

3 فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 182.

الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتحرير المالي

- التركيز على القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.
- وجهة نظر رواد النظرية الحديثة يؤيدها الكثير من الأدلة والبراهين العملية، أن تنافس الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها أصبح حقيقة يفرضها واقع ما تقدمه هذه الدول من ضمانات متعددة وامتيازات وتسهيلات مختلفة للشركات الأجنبية ومتعددة القوميات؛
- إن الدول المضيفة لكي تحقق أكبر قدر ممكن من المنافع، فإنها تحاول فرض شروط معينة على الشركات متعددة الجنسيات لكي تزيد من فرص التوظيف، و المساهمة في تنمية الموارد البشرية ، و القيام بسلسلة من البحوث و التطوير في مجالات البيع و الإنتاج، وتشجيع المشاركة الوطنية في الاستثمار، وتنمية الموارد المحلية واستغلالها ، وتحسين المنتجات وزيادة الصادرات، والحد من الواردات .¹

II-2-2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

نتيجة للأهمية الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية، فإنها تقوم بمنح التسهيلات المختلفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ليشترك في تنمية اقتصادياتها بالعمل على معدلات النمو الاقتصادي، وخاصة في ظل تواجد فجوي الموارد المحلية والتجارة الخارجية ومواجهتها للعديد من المشكلات مثل تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وعدم استقرار حصيلة الصرف الأجنبي كنتيجة للتركيز السلعي والجغرافي لتجارتها الخارجية، وإن أنشطة البحث والتطوير التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى خلق منافسة داخل الدول المضيفة، مما يؤدي إلى تشجيع الشركات الوطنية على زيادة أنشطة البحوث والتطوير، و يترتب على هذا تحسين جودة المنتجات القائمة، إنتاج منتجات جديدة وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.² فمزايه نجدها في:³

- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية لدى هذه الدول ونقل التكنولوجيا في مجالات عديدة؛
- الإسهام في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المضيفة؛
- المساعدة على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحسين حالة ميزان المدفوعات في الدول المضيفة.

¹ عمر صقر، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

² محمدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنتدى العلمي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005، ص 199.

³ خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

II-3-الأسمال البشري

الرأس المال البشري هو المعرفة والمهارات والإمكانات والقدرات والصفات والخصائص المختلفة الكامنة في الأفراد والتي لها صلة وارتباط بالنشاط الاقتصادي، كما أنه هو أصل غير ملموس ضمن طاقة المنظمة، وهذا الأصل يدعم ويعزز الإنتاجية وعمليات الإبداع والابتكار وعمليات تشغيل العاملين التشغيل الأفضل، وهو يتفاوت بين منظمة وأخرى، فهو قد يكون وافرا وغزيرا في منظمة ما، وقد يشهد حالة من الضعف والتراجع في منظمة أخرى.¹

II-3-1-نظريات رأس المال البشري:

الرأس المال البشري طبقاً لشولتز يمثل القدرة والمعلومات التي تحدد بقيمة اقتصادية، وتمثل نظرية الرأس المال البشري على فرضية أساسية مفادها، أن هناك اختلاف بين الأفراد فيما يتعلق بمقدار الاستثمار في مواردهم البشرية، ومن ثم اختلاف في قدراتهم، مهاراتهم وخبراتهم ويتطلب وجود تمايز في قيمة الأفراد، ضرورة وضع المنظمة لبعض السياسات والاستراتيجيات للتعامل مع الاختلافات الفردية، وأهم هذه النظريات ما يلي:²

1- نظرية "شولتز":

أن نظرية الاستثمار البشري وفكرة تقييم الأفراد كأصول بشرية لم تلق الانتشار الواسع ولم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث شولتز، وبحسبه فإنه يمكن تفسير العديد من الظواهر مثل: الاختلافات في مستوى الأجور، هجرة العمالة، الزيادة في الإيرادات المتحققة للفرد وتفسير النمو البطيء للدول النامية، إلا أن الجذور الحقيقية لهذه المفاهيم ترجع إلى القرن الثامن عشر، فقد وجدت عدة محاولات في هذه الفترة هدفت إلى جذب الانتباه إلى أهمية العنصر البشري، وتحديد ماهية رأس المال البشري، والتركيز على استثماره لتحسين مهارات وإنتاجية الفرد، وتقدير قيمته لتحديد الأهمية الاقتصادية لمخزون الموارد البشرية، ثم تحديد الربحية الاقتصادية والناجحة من هجرة العمالة، والاستثمار في مجال الصحة والتعليم و التدريب.³

2- إسهامات "بيكر":

تؤدي الاستثمارات في رأس المال البشري إلى زيادة الإيرادات، ولكن في عمر متقدم نسبياً، لأن العائد المتحقق من الاستثمار يعد جزءاً منها، وبما أن التأثير على الإيرادات يأخذ صفة العمومية على الأنواع المختلفة من الاستثمار في رأس المال البشري، فإنه يمكن الوصول إلى نظرية شاملة وموحدة تساعد على تغيير ظواهر عديدة ومختلفة مثل: شكل الإيرادات وتأثير التخصص على مستوى مهارة الفرد، كما أن بعض الاستثمارات في رأس المال البشري، ليس لها تأثير على الإيرادات ويرجع هذا إلى احتمال تحمل الشركة أو الحكومة لتكلفة هذا الاستثمار، ومنه تكون هي التي تحصل على الإيرادات .

¹ فرعون محمد، محمد إلفي، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة، ملتقى دولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص 6-7.

² عياد محمد سمير، بديار أحمد، تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على سلوك العمال داخل الشركة-دراسة حالة شركة الاتصالات "نجمة" في الجزائر-، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم-الجزائر، العدد 06، جانفي 2014، ص 206-207.

³ راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 65-66.

3- إسهامات "مينسر":

استخدم " مينسر " مفهوم الرأس المال البشري في بناء نموذج يهدف إلى تفسير الانحرافات في توزيع الإيرادات، وافترض أن الاختيار الرشيد للوظيفة يتضمن مساواة القيمة الحالية للإيرادات مدة حياة الفرد المتوقعة عند الوقت الذي قام فيه الفرد بهذا الاختيار، ولقد حدد ثلاث أهداف ينبغي تحقيقها من خلال الأبحاث والدراسات الخاصة بالاستثمار في الرأس المال البشري، تمثلت في: تحديد حجم الموارد المتخصصة في التدريب، تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب وتحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة والعائد على التدريب .¹

II-3-2- أثر الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي :

يقوم الرأس مال البشري بدور حيوي في تنمية الاقتصاد المحلي والحد من الفقر وتطوير قدرات الابتكار، ويمكن النظر إلى العلاقة بين الرأس مال البشري والاقتصاد من خلال العناصر الآتية:²

- زيادة الإنتاجية العمالية: العمال الذين يمتلكون مهارات ومعارف أعلى يكونون أكثر كفاءة في أداء المهام، مما يرفع من الناتج الحدي للعمل .
- تحفيز الابتكار والتطور التكنولوجي: تساهم القوة العاملة المتعلمة في ابتكار تقنيات جديدة أو استيعاب وتكييف التكنولوجيا المستوردة من الخارج، وهو جوهر نماذج "النمو الداخلي" .
- جذب الاستثمارات الأجنبية: تفضل الشركات الكبرى الاستثمار في مناطق تتوفر فيها عمالة ماهرة، مما يعزز تدفقات رؤوس الأموال والنمو الاقتصادي .
- تحسين النوعية الديموغرافية: يرتبط ارتفاع مستوى التعليم (خاصة للإناث) بانخفاض معدلات النمو السكاني العشوائي، مما يسمح بزيادة نصيب الفرد من الدخل والتركيز على جودة النشء

¹راوية حسن، مرجع ذكر سابقاً، ص66-69.

²Robert E Lucas op .cit, p 35-39.

II-4-الحكم الراشد

فالحكم الراشد هو طريقة الحكم والقيادة، تسيير شؤون منظمة، فالحكومة تركز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار.¹ ويعرفها البنك الدولي على أنها الطريقة التي تمارس بها السلطات من أجل إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من أجل التنمية، ومن وجهةه فإن الحكومة الجيدة هي مرادف لتسيير اقتصاد جيد.²

II-4-1-النظريات الممهدة للحكم الراشد:³

ومفهوم الحوكمة اشتق من نظريات التقليديين المحدثين وهذا لمعرفة كيف يؤدي الاقتصاد وظائفه وقد افترضوا أن الأسواق سوف تتوازن، وإن قيادة الاقتصاد يكون من خلال سيادة المنافسة التامة، ووفق هذا النموذج فإن الوظيفة الأساسية للدولة هو ضمان قانون المنافسة، وليس لديها نشاطات اقتصادية مباشرة، وإتهم يوافقون على التدخل الحكومي في الاقتصاد في الأجل القصير أما في الأجل الطويل فإن جميع الوسطاء الاقتصاديين هم عقلانيين وأن قوى العرض والطلب هي التي سوف تسمح بإدارة الاقتصاد، والاقتصاد سوف يعمل عند المعدل الطبيعي حيث التوظيف والإنتاج التأمين.

أما المدرسة الكنزوية يفضلون الإدارة الحكومية المستمرة للاقتصاد مفهوما وأداة والتي تكون ملائمة للسياسة الاقتصادية ولضمان الاستقرار ومن ثم ازدهار السوق، ضمان النمو والتنمية، وأكدت أن نظام السوق يسمح لنفسه بالعمل وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار والأزمات، أما الكنزيين المحدثين فإنهم يؤمنون بالإدارة الحكومية للاقتصاد، بسبب إن عدم الاستقرار ملازم لنظام السوق. وفي فكر هذه المدرسة فإن الإدارة الحكومية للاقتصاد أمر مهم لتجنب الأزمات الاقتصادية، لذلك فإن هذه المدرسة ترى أن الحكومة يجب أن تتدخل في الاقتصاد لتصل النمو والتنمية.

¹سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، دفعة 2012-2013، ص 146.

²زيري بلقاسم، الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- الجزائر يومي 08-09 مارس 2005، ص 2.

³محمد نايف محمود، أثر الحوكمة في النمو في ظل اقتصاد المعرفة- دراسة في الاقتصاد العراقي والدول المجاورة-، مركز الدراسات الإقليمية العدد 25، العراق، كانون الثاني 2012، ص 4-5.

II-4-2-أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي:¹

يعتبر الحكم الراشد الركيزة المؤسسية التي تحول الموارد الاقتصادية إلى نمو مستدام، حيث يوفر البيئة القانونية والسياسية اللازمة لاستقرار الأسواق وتشجيع الاستثمار، يؤثر الحكم الراشد على الأداء الاقتصادي من خلال عدة مؤشرات رئيسية (حسب معايير البنك الدولي):

- سيادة القانون وحماية حقوق الملكية: عندما يشعر المستثمرون أن عقودهم محمية وممتلكاتهم مؤمنة ضد المصادرة، يزداد الميل نحو الاستثمار طويل الأجل في المشاريع الإنتاجية.
- مكافحة الفساد: يقلل الفساد من كفاءة الإنفاق العام ويحرف الموارد بعيداً عن القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم؛ لذا فإن الحكم الراشد يضمن تخصيصاً أمثلاً للموارد.
- الاستقرار السياسي وغياب العنف: يوفر بيئة تنبؤية للأعمال، حيث أن الاضطرابات السياسية غالباً ما تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وتوقف النشاط الاقتصادي.
- جودة الأنظمة والقوانين: الحكم الراشد يعني صياغة سياسات تدعم نمو القطاع الخاص وتزيل العوائق البيروقراطية غير الضرورية أمام ممارسة الأعمال.

¹Dani Rodrik, Arvind Subramanian & Francesco Trebbi, Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development, Journal of Economic Growth, Volume 9, (2004), pages 131–165.

III-النظام المالي بين الكبح والتحرير

لقد مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي متزايداً من فترة إلى أخرى، ذلك بما تمتلكه من إمكانيات مادية، فتدخلها الآن ضرورة حتمية بغية حماية النشاط الاقتصادي من مشاكل عديدة قد تعترضه كالتضخم، الانكماش وعدم الاستقرار.

III-1-أهمية تطور النظام المالي في الأدبيات الاقتصادية

يعد قيام النشاط الاقتصادي وتوسعه رهينا بتوفر عناصر الإنتاج المختلفة وفي مقدمتها عنصر رأس المال، لذلك فإن الحاجة إلى التمويل يقف وراءها نشوء وتطور الأنظمة المالية والذي حمل معه تنوعاً متزايداً من حيث التنظيمات، الوظائف والأدوات، ولإبراز طبيعته ومدى تأثيره على الاقتصاد نحاول معرفة وفهم ماهية هذا النظام وهيكله التنظيمي.

III-1-1-ماهية التطور المالي¹:

أن الكتابات الأولى للتطور المالي أو " التنمية المالية " في الأدبيات الاقتصادية كانت لأعمال الاقتصاديين (1960) Gurley & Shaw) في محاولة مبكرة لوضع نظرية حول دور القطاع المالي المتطور في التنمية الاقتصادية، " حيث أن قطاع مالي متخلف، يتنافى وتحقيق مستوى كاف من الادخار وبالتالي موارد أقل للاستثمار، ونمو اقتصادي ضعيف. " ووفقاً ل Patrick, 1966 & Goldsmith (1969) فإن دراسة التطور المالي يتطلب بالضرورة دراسة التغيرات في الهيكل المالي على مدى فترات زمنية معينة، حيث توصل إلى أن التطور المالي والنمو الاقتصادي يحدثان بالتزامن، بينما يرى ليفاين 2004 مفهوم التطور المالي من وجهة نظر المدرسة النيوليبرالية في أنه زيادة مدى وكفاءة الخدمات والمؤسسات المالية في الحد من قصور السوق متمثلاً في خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات، وذلك من خلال تجميعها وتداولها عبر الاقتصاد القومي بما ينتج آثار إيجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي. وهكذا يمكن وصف التطور المالي في بلد ما بأنه يمثل التحسن في الطريقة التي يحقق بموجبها القطاع المالي هذه المهام الأساسية، والواقع أن التجارب الناجحة له أثبتت أن قيام القطاع المالي بهذه المهام يحتاج أيضاً إلى توفير الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي وإلى توفير كل الظروف المؤسسية والهيكلية والقانونية للقطاع المالي.

¹ محمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 08، سنة 2015، ص 129-130.

III-1-2-أهمية ودور التطور المالي في الاقتصاد

عرف التاريخ والفكر الاقتصادي من قبل العديد من المساهمات المبدئية في هذا الشأن أهمها :
فالأفكار (Wallter Bagehot) سنة 1873 والذي اعتبر النظام البنكي أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يوجه الوسطاء الماليون النمو الاقتصادي من خلال دورهم في حشد رأس المال لتمويل المشاريع الكبرى، وما يترتب على ذلك من اقتصاديات الحجم.

أما الاقتصادي (Joseph Schumpeter) فقد أولى في كتابه "نظرية التطور الاقتصادي" سنة 1911 أن المساهمة الفعالة للجهاز المصرفي في التكوين الرأسمالي، مركزاً في تحليله على الودائع المشتقة وعملية خلق الائتمان وهو ما من شأنه أن يسمح بالتوسع الاقتصادي حتى في حال عدم وجود القدر الكافي من المدخرات، يدعمه الاقتصادي الألماني (Frank Hahn) الذي أوضح أن دور البنوك هام في عملية التكوين الرأسمالي، حيث يصبح رأس المال عبارة عن قوة شرائية جديدة تنعكس في النهاية بوسائل إنتاج حقيقية جديدة وهذه القوة الشرائية ضرورية لتمويل عملية التطور والنمو الاقتصادي.

أما الاقتصادي (Adam Smith) يؤكد سنة 1937 على الدور الهام للبنوك في تحقيق النمو الاقتصادي بإنجلترا وتنمية التجارة، هذه الأخيرة التي تضاعفت بعد تشييد البنوك في كل من سكوتلاندا وغلاسكو وإدنبرة، وما تؤيده إلى حد بعيد الدراسة التي قام بها الاقتصادي الأمريكي (Alexander Gerschenkron) حول "التخلف الاقتصادي في المنظور التاريخي" سنة 1962، موضحاً أن لهذه المؤسسات المالية مشاركة مهمة في دعم تطور الصناعة في هذه الدول.¹

¹ خاطر طارق، مفتاح صالح ، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشراتته في الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية وإدارية ، جامعة محمد

III-2-2- التحليل النظري للكبح المالي ومدى تطبيقه

إن أول من تطرق إلى الكبح المالي هما "Mckinnon et Shaw" وكان ذلك في بداية السبعينات، وقد لقي هذا المفهوم اهتماماً كبيراً من قبل الاقتصاديين.

III-2-1- تعريف وأدوات الكبح المالي (Répression financière):

يطلق Mckinnon et Shaw (1973) على الكبح المالي بأنه: "انعكاس لتدخل الحكومة الشديد في المال الاقتصادي، ويظهر هذا التدخل من خلال التشريعات والقوانين التي تخص النشاط البنكي والمهادفة إلى الحد من حرية الجهاز المصرفي". أما Chatelin et Amble (1995) يعرفانه: "بأنه إبقاء أسعار الفائدة تحت مستويات التوازن المحدد من طرف قانون العرض والطلب، والتدخل في برنامج توزيع القروض في الاقتصاد، أو كل تدخل من طرف الحكومة على النشاط المالي بهدف السيطرة التامة على نشاط الوساطة المالية وذلك لضمان توجيه التمويل الكافي للقطاع العمومي".¹

أما Fry (1995) فقد شدد على ضرورة التفريق بين "التقييد" و"الكبح" في تحليل السياسات الاقتصادية للدول النامية، واعتبر أن هذه الدول قد استخدمت سياسات التقييد الذي عرفه بأنه أشكال التدخل التي تقوم بها الدولة في السوق المالي للحصول على موارد مالية إضافية، وأن التقييد لا يتحول إلى كبح مالي إلا في ظل وجود معدلات مرتفعة للتضخم.

III-2-2- نظرة على أدبيات الكبح المالي:

يعتقد كينز (1937) يعتقد بأن الأنظمة المالية تحتاج إلى أن تستثمر وتدار بعناية، وإلا فإنها قد تعطل الأنشطة الاقتصادية، فقد قدم ما يعرف بـ"مصيصة السيولة" يحدد فيه سقف أسعار الفائدة الاسمية، لهذا يجب أن يكون سعر الفائدة الحقيقي يفوق مستوى التوازن مع العمالة الكاملة، تجاوز معدل الادخار والاستثمارات الملزم قيام بها، هذا الاختلال عن طريق انخفاض الدخل الحقيقي، بدورها تؤدي إلى تقليل المدخرات والاستثمارات على قدم المساواة.² وعلى حسب كينز يعود طلب على النقود أو تفضيل السيولة إلى الأسباب الثلاثة التالية:³ دافع المعاملات، دافع الاحتياط دافع المضاربة. واعتقد كينز وتوبين (1965) وأتباعهم الكبح المالي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال التوسع النقدي والسيطرة على أسعار الفائدة.

¹ بن بوزيان محمد، عربي ناصر صلاح الدين، أثر تحرير لفائدة على حجم الادخار، حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، 05 المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 06 ماي 2009، ص 04.

² Ammar Hamad Khalaf, *Financial Repression and Financial Development in Iraq*, Journal of dananir, of economic Sciences, N° 05, Iraq University, 2015, p329-330.

³ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 200، ص 104.

III-3-التحرير المالي بين النظرية ومحيط التطبيق

يعتبر التحرير المالي احد مكونات وصفة التحرير الاقتصادي و التي تركز على تقليل و إزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية وتوسيع نشاط القطاع الخاص و إطلاق حرية قوى العرض و الطلب في التسعير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية وتبسيط إجراءات التجارة، والاستثمار والدفع إلى تبني معايير الجودة طبقا للمواصفات العالمية.

III-3-1- مفهوم التحرير المالي:

عرفها Murat Ucer (2000) على أنها: " عبارة عن عملية تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تطبق من أجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي كتحرير معدلات الفائدة، نزع القيود المفروضة على حساب رأس المال، بهدف إصلاح القطاع المالي الداخلي والخارجي للدولة".¹

كما عرفها Amable, Chatelain & De Bandt (1997): على أنها: " تلك السياسة التي تقود إلى رفع الإدخار، واستخدام أمثل للموارد المالية المتاحة للاستثمار".²

فالتحرير المالي يتمثل في إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام وحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية، من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي، وهذا بتحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع، والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان، وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، والتوجه نحو اعتماد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وتمثل هذه الإجراءات التحرير المالي الداخلي، هذا بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تمثل التحرير المالي الخارجي والذي يعتبر تكملة للتحرير المالي الداخلي.

III-3-2- الجوانب الأساسية لسياسة التحرير المالي:

إن أبرز المكونات الخاصة بالتحرير المالي هي خلق مؤسسات مالية ومصرفية ذات ملائمة عالية وقدرة تنافسية تؤهلها للبقاء دون أي شكل من أشكال الدعم والحماية، وهذه العملية تتم سواء بمبادرة حرة من المؤسسات والدول المعنية أو بشكل اضطراري تحت وطأة ضرورات الاندماج والضغط التي قد تمارسها المؤسسات الدولية، أما عن إجراءات التحرير المالي الخارجي فتتمثل في تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال، ومهما اختلفت إجراءات وخطوات سياسة التحرير المالي، إلا أنه يمكن شملها في ثلاثة جوانب رئيسية وفق المعادلة التالية:

$$(17) \quad LF = \frac{1}{3} LSBI + \frac{1}{3} LMF + \frac{1}{3} LCC$$

¹ **Belkacem Benallal** , Les effets de l'application de le politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970-2010) : Etude économétrique avec la méthode de contégration, « Actes de la jeune recherche en Économie, Société et Culture. Lauréats du concours FES,Algérie 2012 », Fondation Friedrich Ebert , p 03 .

³ محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، التحرر المالي وأثره على النمو الاقتصادي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة طاهري ممد، جامعة بشار، الجزائر، يومي 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31 أفريل 2006، ص 02.

حيث:

Libéralisation Financière : LF التحرير المالي، أما الجوانب الأخرى يمكن تحليلها في :¹

- 1- **تحرير النظام المصرفي الداخلي** Libéralisation du Système Bancaire Interne (LSBI): يشمل ثلاثة عناصر أساسية: تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، تحرير القروض، تحرير المنافسة البنكية.
- 2- **تحرير الأسواق المالية** Libéralisation des Marchés Financières (LMF): يتم ذلك بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأصول المالية المحلية الصادرة في بورصة القيم المنقولة وإلغاء الحواجز أمام خروج الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل والأرباح الناتجة عنها.
- 3- **تحرير حساب رأس المال** Libéralisation du Compte de Capital (LCC): ويتضمن العمل على عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل صرف العملة المحلية والمطبق على المعاملات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال. كذلك يتضمن تحرير تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد، وحرية التعامل بمختلف أشكال رؤوس الأموال كالأستثمارات الأجنبية المباشرة وأستثمارات المحافظ المالية كالأسهم والسندات والمعاملات المتعلقة بالديون والالتزامات والتسهيلات الائتمانية المقدمة الدول النامية، والديون المستحقة على الديون الجديدة والتعامل بالنقد الأجنبي.

III-3-3- الإطار النظري لسياسة التحرير المالي:

لقد اعتبر التحرير المالي كجزء فعال لتسريع عملية النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية، وقد وجدت هذه النظرية الصدى المناسب لدى المنظمات العالمية، من أهم الاقتصاديين الذين ساهموا فيها ما يلي:

- 1- قاما Mckinnon & Shaw (1973) بدراسة العلاقة بين النظام المالي والتنمية الاقتصادية لسبع دول بعد الحرب العالمية الثانية، وخلص إلى أن النظم المالية التي تعمل جيدا تحفز النمو الاقتصادي، وتراكم رأس المال²، هذه دراسة انتقدا فيها بشدة سياسة الكبح المالي التي طبقت في أغلب الدول النامية، وما خلفته من آثار سلبية على كل من التطور المالي والنمو الاقتصادي لهذه الدول. واعتبرت سياسة التحرير المالي من طرفهما كحلّ للدول النامية للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي به و يمكن أن تحفز على تراكم الادخار فترتفع الاستثمارات، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة، ودرجات متقدمة من التطور المالي³.
- 2- دراسة Galbis (1977): الذي قام ببناء نموذج من قطاعين: قطاع تقليدي حيث يكون عائد رأس المال ثابت وضعيف، وقطاع حديث حيث يكون عائد رأس المال أيضا ثابت لكن أكثر ارتفاعاً، يمول القطاع الأول استثماراته

¹ Belkacem Benallal , Ipid, p 06 .

² Aka Brou Emmanuel , Développement financier, croissance économique et productivité globale des facteurs en Afrique subsaharienne, Groupe de la Banque Africaine De Développement ,p05 pour consulté : <http://www.afdb.org/fr/documents/document/cea-2008-developpement-financier-croissance-economique-et-productivite-globale-des-facteurs-en-afrique-subsaharienne-8542/a:21-04-2016>

³ W. W. Rostow, «Money and Capital in Economic Development by Ronald I. Mckinnon», The American Political Science Review, Vol. 68, No. 4 ,USA ,Dec., 1974 , pp. 1822-1824

ذاتياً، في حين أن القطاع الثاني يمول بالادخار والقروض البنكية، في ظل هذا النموذج فإن التحرير المالي يؤدي إلى زيادة إنتاجية الاستثمارات بالقدر الذي يتيح انتقال الادخار من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.

3- دراسة Matheson (1979): وتكمن الفكرة الرئيسية لهذا النموذج بأنه دعم توجه Mckinnon-Shaw في ضرورة التحرير المالي كشرط لتحفيز النمو الاقتصادي، حيث أنه من الضروري أن يتم تحديد سعر الفائدة التوازني بشكل حر في ظل محيط تنافسي بين المؤسسات المصرفية والمالية، حتى لو كان مصحوباً في البداية بتدابير قصيرة الأجل لضمان الاستقرار المالي عند تطبيق سياسات التحرير المالي، لذلك فإن هذه الأخيرة التي ترفع إلى درجة كبيرة تكاليف القروض، يمكن أن تدفع المؤسسات الوطنية إلى الاقتراض من الخارج وبالتالي دخول رؤوس أموال ضخمة بمعدلات تغذي الضغوط التضخمية، وفي ظل نظام صرف ثابت ووجود فائض في ميزان المدفوعات ناتج عن دخول رؤوس الأموال الأجنبية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي المولد للتضخم، كما ينتج عن هذه الزيادة في الأسعار، تخفيض مستوى أسعار الفائدة الحقيقية والذي يؤدي إلى مستوى جديد لأسعار الفائدة الاسمية، ولتجنب هذه المشكلة نادى بضرورة تخفيض أهمية النقود في الاقتصاديات النامية لمسايرة سياسة التحرير المالي.¹

الانتقادات الموجهة لنظريات التحرير المالي:

لكن من الناحية السلبية التي ظهرت عليه تجارب التحرير في بعض الدول النامية خاصة أمريكا الجنوبية وإفريقيا أدى إلى صياغة العديد من الانتقادات لنظرية التحرير المالي، ومن بين أهم الانتقادات نذكر:²

أن العلاقة إيجابية بين الادخار ومعدلات الفائدة من طرف Tybout & Mélo (1986) و Bekerman (1988) الذي اعتبر أن ارتفاع سعر الفائدة قد يؤثر سلباً على الاستثمار لأنه يخفض الطلب الكلي الفعال بسبب انخفاض معدل الربح، وبالتالي ينخفض الاستثمار والإنتاج.

دار جدل كبير حول نظرية Mckinnon and Shaw سواء من الجانب النظري أو التطبيقي، فعلى سبيل المثال: Stiglitz and Weiss (1981) لم يؤيد فكرة التحرير الكلي لأسعار الفائدة وناديا بضرورة الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة، وارجعاً هذا لما يسمى بمشكلة عدم تناظر المعلومات والتي تتجلى في جانبين أحدهما متعلق بالخطر الأخلاقي والثاني يخص مشكلة الاختيار العدائي، هذان العاملان من شأنهما أن يؤثر في القرارات الاستثمارية مهما كان معدل الفائدة، كما أضاف Stiglitz (1994) أن التحرير البنكي والمالي لا يمكن أن ينجح دائماً وهذا بسبب الأزمات المالية وأن على الحكومات أن تترك معدلات الفائدة أقل من المعدل التوازني للسوق.

¹ محمد عبد الكريم بوغزالة، مرجع سبق ذكره، ص127.

² محمد بن بوزيان، فتحي بلدغم، التحرير المالي والبنكي والتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي: السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق يومي 29-30 ديسمبر 2004، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان- 2004، ص05.

IV-التطور المالي والنمو الاقتصادي بين المدارس الفكرية والدراسات التجريبية

يمثل موضوع التطور المالي والنمو الاقتصادي إشكالية تطرح مدخلا جديدا وهاما لتفسير مدى التقدم في مجال النمو الاقتصادي المسجل من طرف مختلف الدول، وتأتي هذه المقاربة الجديدة استكمالا للنظريات التقليدية التي تركز على الدور المركزي الذي تؤديه دالة الإنتاج التقليدية في تفسير كثافة النمو وديمومته، تتجلى المفارقة عند الانتقال إلى دراسة وضع الدول السائرة في طريق النمو الذي يبين ما تنتبأ به هذه النظريات وبين مستوى النمو الاقتصادي المحقق في هذه الدول وجودته.

IV-1-النماذج النظرية للعلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي

إن مناقشة دور النظام المالي في النشاط الاقتصادي تولد عنه اختلاف حول الكيفية التي يمكن أن يساهم بها التطور المالي في النمو، حيث أنه يمكن بشكل عام تصنيف أدبيات العلاقة بين التطور المالي والحقيقي، ضمن ثلاث مدارس أو فرضيات من أهمها ما يلي:

IV-1-1-فرضيات الهيكلية المالية: ¹

تعزى الفرضية إلى عدة اقتصاديين نادوا بتشجيع نمو وتوسع مؤسسات النظام المصرفي وتنويع الأدوات المالية وجعلها أكثر انتشاراً بوصفه أنجع أسلوب لتحقيق النمو المالي، وأن هذا يدفع باتجاه تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد عبر كل من (Gurly & Shaw, 1960) في كتابهما "النقود في نظرية المال" عن أهمية وحساسية الدور الذي يلعبه القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، وذهبوا إلى أن نظاماً مالياً متنوعاً ومتطوراً سيسمح بتخصيص أكفأ للموارد المالية ويؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، فالتطور المالي يسمح بتركيز أكبر للادخار داخل النظام المالي ويزيد عن المنافسة بين الوسطاء الماليين، بفضل تنوع المؤسسات المالية ما يسمح بتخصيص أمثل للادخار نحو الاستثمار بفضل السوق.

وتعد الدراسة التي قام بها الاقتصادي (Goldsmith & Raymond, 1969) والتي اختبر من خلالها العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية لـ 35 دولة متقدمة ونامية، وذلك من خلال قياس المؤشر (F.I.R) التي تمثل نسبة إجمالي الأصول المالية إلى صافي الثروة القومية، باعتبارها أوسع مفهوم للقياس يمكن استخدامه لوصف الهيكل المالي والتنمية ضمن النطاق الوطني وهي تقيس كثافة الغطاء المالي للاقتصاد، ووجدوا أنه قد نمت بنية النظام المالي بمعدلات أسرع من نمو الناتج القومي بما يعني ارتفاع مؤشر أن قيمة هذه النسبة في الدول النامية تقل عن نظيرتها في أوروبا ودول جنوب أمريكا.

¹ خاطر طارق، مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 146.

IV-1-2-1-فرضيات الكبح المالي: ¹

اعتبرا (Mckinnon & Shaw 1973) أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي سيضم مستويات عالية من الادخار المتاحة للاقتصاد وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري وبالتالي معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، حيث يقوم جوهر هذه الفرضية بأن ظاهرة الكبح المالي تحدث من خلال القيود و الضوابط المالية التي يتم فرضها على أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالإضافة إلى المعدلات المرتفعة لنسبة الاحتياطي القانوني في البنوك التجاري، والتي يترتب على سوء تطبيقها تشويه لدور سعر الفائدة في الاقتصاد وخفض معدلات النمو، لذا يرى هذا النموذج أنه يتعين إزالة هذه الضوابط والقيود وترك الحرية لتفاعل قوى السوق من أجل تدعيم عملية التنمية الاقتصادية.

وقد لاقى الأفكار التي صاغها (Mckinnon & Shaw) تأييداً كبيراً من قبل العديد من الاقتصاديين أمثال (Roubini & Sala Martin 1992, Matheson 1979, Kapur Galbis 1977)، والذين عملوا على وضع نماذج تدرس أثر التحرير المالي وتحرير معدلات الفائدة الحقيقية على الاستثمار والنمو، وهي الأعمال التي خلصت نتائجها إلى دعم الطرح القائل بإيجابية أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

IV-1-3-فرضيات مدرسة نماذج النمو الداخلي :

1- نموذج Greenwood et Javanovic (1990): يدرس هذا النموذج دور الوسطاء الماليين في توجيه المدخرات نحو المشاريع الأكثر ربحية بغية تحقيق تخصيص أمثل للموارد، حيث أن مصدر الخطر قد يكون صدمات خارجية أو متعلقة بالمشروع في حد ذاته، وبالمقابل فإن الوسطاء الماليين واستناداً على عينة مقتصرة على المشاريع ذات المردودية بإمكانهم أن يحسنوا اتخاذ القرار، وبفضل جمع وتحليل واستغلال المعلومات بتكاليف منخفضة، يرسم هؤلاء الوسطاء استراتيجياتهم في الاستثمار على أساس توقعات للصدمات التي قد تحدث في الفترة الجارية، وبالتالي قدرتهم على اختيار المشاريع المناسبة والمفاضلة بينها تعمل على زيادة المردود المنتظر من المحافظ المالية، وتشجيع الادخار وتوجيهها نحو المشاريع الأكثر ربحية وتوزيع المخاطر المحتملة على الأنشطة الجديدة، حيث أن التقييم واختيار المقاولين يقلل من تكلفة الاستثمار ويرفع من إنتاجية رأس المال ويزيد من مستوى النمو الاقتصادي.

2- نموذج Saint et Paul (1992): يعتبران وجود اقتصاد ذي قطاعين أين للمستهلكين الخيار بين امتلاك أصول ذات مخاطرة وربحية عالية وبين امتلاك أصول ذات مخاطرة وربحية أقل، حيث أنه إذا لم تكن الأسواق المالية متطورة فإن الأفراد لم يعد بإمكانهم توزيع أصولهم ومنه فإن اختيارهم يقع على الأصول الأقل مخاطرة وربحية، فتطوير الأسواق المالية يعظم من البدائل ونتيجة لذلك ينقص حجم القطاع ذو الأصول الأخيرة ومن ثم فإن النمو الاقتصادي يتأثر بالتطور المالي نتيجة للإحلال بين أنواع الأصول. ²

¹ خاطر طارق، مفتاح صالح، نفس المرجع السابق، ص 148-149.

² عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، المجلة الأكاديمية العلمية العراقية، المجلد 17، العدد 17، العراق، سنة 2011، ص 182.

IV-2-العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في أهم الدراسات التجريبية

بين التنظير الفكري في تحديد اتجاه التأثير بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والدراسات التجريبية التي أجريت على عدة دول فإن الآراء لم تحسم بعد، وباعتبار أن النظام المالي يحوي كل من البنوك والأسواق المالية، فإن طرح التساؤل بوجود علاقة بين تطور القطاع المصرفي، الأسواق المالية والنمو الاقتصادي كان محل لدراسات نظرية وتطبيقية عديدة على عينات مختلفة من الدول من حيث درجة التطور الاقتصادي فاختلفت وجهات النظر، ومن أهم تلك الدراسات:

IV-2-1- فرضية قيادة العرض (أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي):

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المؤسسات المالية بإمكانها أن تعزز الكفاءة الاقتصادية ككل، وأن تخلق وتوسع السيولة وتحشد المدخرات وتعزز التراكم الرأسمالي، وتحول الموارد من القطاعات التقليدية إلى قطاعات تحت النمو بشكل أكبر، فاستمر الاقتصاديين في اعتبار أن النظام المالي كأحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية ، ويدعم هذا الرأي :¹

1- دراسة Raymond Goldsmith (1969): فبحوثه الكمية اتسمت بتركيزها على أهمية المؤسسات المالية في حشد المدخرات التي تحتاجها مسيرة النمو، حيث اختبر العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي لـ 35 دولة وللفترة (1860-1963) واستنتج بأن التمويل من خلال البنوك وأسواق الأسهم المالية في الاقتصاد لها آثارها الإيجابية على النمو الاقتصادي ولاسيما على المدى البعيد، وبين أن الفترات التي يرتفع بها النمو الاقتصادي تزامنت مع فترات التطور المالي المرتفع.²

وعليه فقد تم وضع البذرات الأولى لتلك العلاقة الإيجابية على الرغم من تعرض دراسته لبعض الانتقادات من قبل الدراسات التي تبعتها كونها لم تضم المتغيرات غير المالية، علاوة على ذلك عدم إظهاره للعلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، فضلاً على عدم بحثه الارتباط المحتمل بين التطور المالي ونمو الإنتاجية وتراكم رأس المال.

2- دراسة Hicks (1969): يرى بأن النظام المالي لعب دوراً رئيسياً في تحريك التصنيع في انكلترا من خلال تسهيل تعبئة رأس المال لتمويل المشاريع الكبيرة، وأيده العديد من أمثال (Fry 1978, Diaz & Alejandro 1985, Moor 1986) الذين اعتبروا أن الثورة الصناعية في بريطانيا لم تكن ناشئة عن الاختراعات التكنولوجية فحسب، بل أن الأنظمة المالية لعبت دوراً أساسياً وهاماً في هذا التقدم، وأن التطور في الوساطة المالية عن طريق تعبئة المدخرات وإدارة المخاطر وتسهيل المعاملات وتقييم المشروعات وغيرها يمكن أن يسرع من معدل تراكم رأس المال وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.³

3- دراسة King & Levine 1993: قاما بفحص دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية المالية باستخدام بيانات مقطعية لـ 77 بلداً على مدى الفترة 1960-1989⁴ ، واللذان استخدمتا في دراستهما عدداً من

¹ أشواق بن قدور ، مرجع سبق ذكره ، ص 113.

² حسن كريم حمزة ، العولمة المالية والنمو الاقتصادي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان ، 2011 ، ص 133.

³ خاطر طارق ، مفتاح صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص 150.

⁴ Zouhier Abaida ,Imen M^{ed} Sghaier ,Nahed Zghidi ,Finanacial Development and Economic Grouth : Evidence From North African Countries ,Economic Alternatives ,issue 02 , Bulgaria ,2015 p19

الفصل الأول: النمو الاقتصادي والتحرير المالي

مقاييس التطور المالي منها متوسط الموجودات السائلة للنظام المالي إلى الناتج المحلي الحقيقي ومتوسط معدل الائتمان المصرفي إلى إجمالي الاقتراض وظفا عدة مقاييس للنمو الاقتصادي منها متوسط دخل الفرد ومتوسط التعليم ومؤشرات تعكس سعر الصرف والتجارة والسياستين المالية والنقدية، حيث أن النتائج المتوصل إليها تدعم بشكل قوي فرضية أن تطور القطاع المصرفي يعزز من النمو الاقتصادي، حيث تراوحت معدلات الارتباط بينهما (0,51-0,70) وكذلك انحدار عند مستوى معنوية معاملات الانحدار (0,05-0,01) مع معدلات نمو الإنتاجية الحقيقية، ومتوسط الناتج المحلي الحقيقي للفرد، ومتوسط خزين رأس المال الحقيقي، وأوضح أن الدول الغنية تحتفظ بأصول سائلة أكثر نسبياً من الائتمان في المصارف التجارية وكذلك تمنح تلك البلدان قروضاً للقطاع الخاص بنسبة كبيرة، حيث وصل إلى أن مستوى التنمية المالية في البلاد لا يمكن أن يتنبأ بمستوى النمو الاقتصادي.

4- دراسة أخرى قام بها Ross Levine (1997) من خلال توصيف الروابط بين وظائف النظام المالي وتراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، ثم قدم عرضاً للدلائل التي توحى بوجود علاقة بين هيكل النظام المالي (الأسواق المالية والوسطاء الماليون) ووظائفه، بعد ذلك بين قياسياً أن لتطور النظام المالي تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، وكذا إمكانية الاعتماد عليه للتنبؤ بمعدل النمو، واعتمد في دراسته على خمس متغيرات، أربع منها تتعلق بقياس حجم النظام المالي ومدى تحريره، وواحدة تتعلق بمعدل النمو للفرد خلال الفترة 1976-1993 لـ 29 دولة.¹

5- دراسة كل من Klein (2000)، Harvi (2001)، Kandala (2001): تناولت العلاقة بين التكامل المالي الذي أحدثته العولمة المالية والنمو الاقتصادي للفترة (1950-2001) على مجاميع متنوعة من الدول النامية، إذ شملت دراسة كلاين أكثر من 92 دولة أثبتت إيجابية العلاقة خلال الفترة (1986-1996)، وأكدت دراسات أخرى النتائج السابقة حول الدور الإيجابي للتطور المالي في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث أشارت إلى أن تنمية سوق المالية وتطويرها ترتبط بعلاقة سببية وأن اتجاهها إيجابي على النمو الاقتصادي، ومن خلال عدة قنوات متعلقة بمحددات النمو الاقتصادي علاوة على التخصص المتزايد الذي يتم من خلال التطور المالي في السوق المالية والتي تنعكس في النهاية على النمو المحلي الإجمالي.

6- تهتان موراد 2006-1980 : وأكدت دراسات أخرى أجريت على بلدان عربية النتائج نفسها بحثت العلاقة في دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو في سبع بلدان عربية (مصر، الكويت، البحرين، المغرب، الجزائر، الأردن، السعودية) وباستخدام سببية Grenger وتقنية دالة الاستجابة الحركية والرافعة، أشارت النتائج إلى الارتباط القوي بين التطور المالي ونموه والناتج المحلي الإجمالي خصوصاً على المدى الطويل، في حين أظهرت تلك العلاقة السببية في خمس دول هي مصر والكويت، البحرين، المغرب والأردن، ولا يوجد دليل على التنمية المالية تسبب النمو الاقتصادي في الجزائر والسعودية وأوضحوا أن سبب ذلك عدم امتلاك تلك الدول (الجزائر والسعودية) نظام مالي متقدم.²

¹ أشواق بن قدور، مرجع ذكر سابقاً، ص 115.

² حسن كريم حمزة، مرجع ذكر سابقاً، ص 134-139.

IV-2-2- فرضية اتباع الطلب: (أثر النمو الاقتصادي على التطور المالي)

ترى هذه المقاربة أن النمو المتحقق في القطاع المالي هو محصلة واستجابة لنمو القطاع الحقيقي، حيث أن توسع القطاع الحقيقي نتيجة للتقدم التكنولوجي أو تقدم كفاءة العمل سيدفع باتجاه زيادة الطلب على الخدمات المالية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة عمل المؤسسات المالية وإنشاء أخرى جديدة وبالتالي توسع ونمو القطاع المالي، ونجد:

- دراسة J.Robinson 1952: حيث يعتقد أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود إلى التنمية المالية، ويؤيده (Gurley & Shaw 1955- 1967) باعتبار أن التطور المالي هو دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فخلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية.¹
- دراسة Kar & Pentecost 2000: توصلت إلى نتائج متباينة، فعند استخدام نسبة عرض النقود إلى الناتج القومي الإجمالي كمقياس للتطور المالي وجدوا أن العلاقة ذات اتجاه وحيد من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، وحين تم استخدام كل من نسبة الودائع المصرفية ونسبة الائتمان الخاص والائتمان المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي، واستنتجوا بصورة عامة أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤثر في التطور المالي.

IV-2-3- فرضية التأثير المتبادل: (العلاقة المتبادلة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي)

- أظهرت دراسات أن التطور المالي والنمو الاقتصادي يؤثران إيجابياً في بعضهما البعض، حيث الوساطة المالية تحسن كفاءة توزيع الموارد ومن ثم تتوسع الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي، وفي الوقت نفسه الكفاءة التقنية ستزيد حجم القطاع المالي.
- دراسة Patrick 1966:² يضع فرضيتين في تفسير للعلاقة، حيث يرى أنه في المراحل الأولى من التنمية تتجه العلاقة من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، حيث يسمح التطور المالي بتحويل الادخار من القطاعات التقليدية الأقل الإنتاجية نحو القطاعات الحديثة الأكثر الفعالية في الإنتاج وعائد رأس المال، أما في المراحل المتأخرة من عملية التنمية فإن العلاقة تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.
 - دراسة Arestis & Demetriades 1996: توصلت الدراسة التي تم فيها استخدام نسبة الائتمان ونسبة M_2 إلى PIB كمؤشرات للتطورات المالية، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي لـ 16 دولة نامية، واستخدام تقنيات السلاسل الزمنية وتوصلا إلى وجود سببية مزدوجة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.
 - دراسة Kul & Khan 1999: تم استخدام عينة مكونة من 10 دول نامية وتم استخدام نموذج "VAR" المتعدد مع اختبار التكامل المشترك ونموذج التصحيح الخطأ، وتم التوصل إلى أن العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي هي ثنائية الاتجاه في الأجل الطويل لجميع الدول 10 المختارة في الدراسة.³

¹ خالد بن حمد عبد الله القدير، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، السعودية، المجلد 18، العدد 01، 2004، ص05.

² خاطر طارق، مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص152.

³ M.Kabir Hassan, Benito.S, Jung-Suk Yu, Financial development and economic growth: New evidence from panel data, The Quarterly Review of Economics and Finance, N51, Netherlands, 2011, p90.

خلاصة الفصل:

لقد شكّل النمو الاقتصادي المحور المركزي للدراسات الاقتصادية عبر مختلف العصور، حيث سعت الدول جاهدة لإسقاط أطروحات المدارس الفكرية على واقعها لتقييم أدائها وتطوير مستويات رفاهيتها. وقد استهل الفكر الكلاسيكي هذا البحث بالتركيز على محركات النمو طويل الأجل، فتعددت الرؤى بين آدم سميث الذي قدّس تقسيم العمل، وريكاردو الذي رهن النمو بمعدلات الأرباح، وصولاً إلى مالتوس وتركيزه على الصناعة، في حين جعل ماركس من 'فائض القيمة' النواة الحقيقية للتراكم الرأسمالي. ومع ظهور المدرسة النيوكلاسيكية، انتقل التحليل إلى صياغة نماذج كمية، حيث ركز هارود ودومار على حتمية الاستثمار، بينما أحدث سولو نقلة نوعية بإدراج التقدم التكنولوجي كعامل مفسر لاستدامة النمو، بالتوازي مع أطروحات رامزي حول التوازن الأمثل بين الادخار والاستهلاك. ومع مطلع الثمانينيات، أحدثت نماذج النمو الداخلي ثورة مفاهيمية بجعل محركات النمو نابعة من صلب النظام الاقتصادي؛ فبرز دور رأس المال البشري عند لوكاس، والمعارف المتراكمة عند رومر، والإنفاق العام عند بارو، وصولاً إلى التجديد التكنولوجي لدى أغيون وهويت. وانطلاقاً من هذا الزخم الفكري، تبلورت الرؤية المعاصرة التي تولي للتطور المالي دوراً جوهرياً، حيث أضحت العلاقة التفاعلية بين كفاءة النظم المالية ومسارات النمو الاقتصادي هي الحقل الأكثر خصوبة في الدراسات النظرية والتطبيقية الحديثة، سعياً لتحديد اتجاهات التأثير التي تضمن نجاح السياسات الاقتصادية

الفصل الثاني

المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة

وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

تمهيد الفصل :

ركزت الكثير من الأدبيات الاقتصادية على دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي، فالنظرية الاقتصادية قد تناولت في مضمونها آلية وأسباب تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وتحسين مستوى المعيشة، حيث باتت دراسة هذه الظاهرة تكتسي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد، إذ أن الناتج الوطني الحقيقي هو مقياس يعبر عن الزيادة في إنتاج البلد من السلع والبضائع والخدمات المختلفة، فقد سعى العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عن مختلف الطرق والوسائل المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من النظريات التقليدية والحديثة.

فلم تكتفِ الدراسات الحديثة بتحديد المتغيرات المالية المؤثرة في النمو الاقتصادي، بل غاصت في تحليل طبيعة العلاقة التفاعلية بين المتغيرات، فقد أثبتت التجارب القياسية وجود روابط معنوية عميقة، حيث لا تعمل المؤشرات المالية بمعزل عن البيئة الاقتصادية الكلية، بل تتداخل في علاقات تبادلية أو علاقات أحادية الاتجاه. هذا الترابط هو الذي يحدد في نهاية المطاف مدى نجاح السياسات الاقتصادية المنتهجة وقدرتها .

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

I- المتغيرات المالية الأساسية المفسرة للنمو الاقتصادي

ترتبط النظرية النقدية بالنظرية الاقتصادية العامة ارتباطاً قوياً، فالنشاط الاقتصادي يتأثر بالكثير من العوامل المتغيرة التي تتشابك مع بعضها في الواقع العملي ومن بينها النقود، وتشغل النظرية النقدية حيزاً هاماً في الفكر الاقتصادي الحديث من خلال الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع بغية شرح وفهم الآليات وعمل وتفاعل العناصر المكونة لهذه النظرية كإطار لتفسير مجموعة كبيرة من الظواهر والمتغيرات التي تصحب التغير في كمية النقود المتداولة في المجتمع.

I-1- معدل التضخم

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، وهذا ما يبدي لنا أن تعريفه صعب، حيث يصطدم بكثير من الغموض والتناقضات من خلال التباين الفكري والمذهبي بين المدارس¹. ويعرف على أنه الارتفاع العام والمستمر في الأسعار، كما يمثل الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية للوحدة النقدية، وتقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن شراؤه بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات.²

I-1-1- النظريات المفسرة للتضخم :

نظراً لأهمية ظاهرة التضخم فإن نظريات عدة ظهرت لتقدم تفسيرات مختلفة لأسباب ظهورها، واختلفت هذه النظريات بسبب اختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي إليها أصحابها، ومن هذه النظريات:

1- النظرية الكمية للنقود: يجمع معظم الاقتصاديين على أن جوهر النظرية النقدية هو تفسير التغير في قيمة النقود وتأثير ذلك على مستوى العام للأسعار والمتغيرات الاقتصادية الكبرى، وتعتبر من أقدم المدارس في الفكر الاقتصادي التي اهتمت بظاهرة التضخم في تحليلاتها، وكانت تنص على تفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار وعلاقتها بكمية النقود المتداولة ويقوم مضمونها على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل والاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويمكن طرح ذلك في صورتين:³

- صورة المبادلات للنظرية الكلاسيكية (معادلة فيشر 1971):

هذه المعادلة تحدد العلاقة الموجودة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، أي يرجع التضخم إلى العوامل التي ترتبط أساساً بزيادة (عرض) النقود، وقد عبر الاقتصادي الأمريكي فيشر عن هذا التغير من خلال معادلاته الشهيرة والمسماة بمعادلة التبادل وتكون على الشكل التالي:

$$VM=TP \quad (18)$$

بحيث: M: كمية النقود؛ P: مستوى العام للأسعار؛ V: سرعة دوران النقود؛ T: حجم المعاملات .

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص 286

² غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 09.

³ مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص 520.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

من المعادلة يتبين أن هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود مع ثبات سرعة دوران النقود، أي أن كمية النقود هي العامل الأساسي في ظهور الضغوط التضخمية، ويمثل التشغيل الكامل وثبات حجم الانتاج حالة استثنائية. ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية مخالفتها للواقع، فالأفراد يحتفظون بجزء من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم في شكل مدخرات، وأي زيادة في كمية النقود لا تنعكس بشكل كامل على ارتفاع المستوى العام للأسعار. إضافة إلى تغير سرعة دوران النقود في الاجل القصير من خلال تدخل سعر الفائدة الذي يحفز الافراد على التخلص من النقود التي بحوزتهم مقابل عوائد فتزيد سرعة دوران النقود ويرتفع مستوى العام للأسعار.¹

- صورة الأرصدة النقدية (معادلة كمبرج): يعتبر "ألفريدي مارشال" و"بيجو" وأعضاء مدرسة كمبرج النيوكلاسيكية الفضل في صياغة هذه المعادلة التي تعتبر الوجه الثاني للنظرية الكمية للنقود بعد معادلة المبادلة، وأهم ما يميز النظرية التقليدية أنها تبحث التوازن في اقتصاد عيني لا نقدي، فالنقود عند التقليديين محايدة، ولما كان الاقتصاديون الكلاسيكيون يفترضون أن سرعة تداول النقود وحجم المعاملات ثابتين، ولا تتغير في الأجل القصير، ذلك أنها تعتمد على جملة من العوامل منها: تطور النظام المصرفي ونظام الدفع، استخدام الأفراد للتسهيلات الممنوحة من طرف البنوك، حجم الدخل الحقيقي، بحيث كل هذه العوامل لا تتغير بسهولة في المدى القصير، ذلك أن النظرية التقليدية تفترض أن الدخل يكون دائماً عند مستوى الاستخدام الكامل الذي افترضت هذه النظرية سيادته لعوامل الانتاج.²

وصفوة القول أن النظرية الكمية للنقود كان لها الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية، كما تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة تناولت الأساس النظري الذي استندت إليه والنتائج التفصيلية التي استخلصت وتتنحصر أهم هذه الانتقادات في الآتي:³

- عدم صحة الفرضيات في تفسير ظاهرة التضخم وهذا ما أثبتته التجارب الواقعية كأزمة الكساد الكبير 1929-1933.⁴
- تعرف النقود تعريفاً جامداً، فالمشكل فيها يصبغه الناس بالنقود وليست كمية النقود فقط؛
- تجاهلت النظرية آثار سعر الفائدة على الأسعار، فارتفاع سعر الفائدة النقدية لا يشجع على فتح باب الاعتمادات، مما ينقص من فرص الاقتراض، فتتخفف الكمية المتداولة فتتجه بتلك المستويات العامة للأسعار نحو الارتفاع والعكس صحيح؛
- تذهب النظرية إلى أن النقود هي التي تحدد المستوى العام للأسعار وليست سببية، فهذا الأخير هو الذي يحدد كمية النقود التي تحدد تلقائياً تبعاً لمقدار الحاجة إلى النقد.

¹ أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، محمد السيد عابد، النظرية الاقتصادية والكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 317

² زياد عز الدين طه طالب، م.م. كيلان اسماعيل عبد الله، التأسيس النظري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع الإشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2013، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 33، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2015، ص 109-110.

³ مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، دار الغريب، القاهرة، 2002، ص 33.

⁴ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي "المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، شباب الجامعة، ط 1، الاسكندرية، 2008، ص 86.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

2- النظرية الكينزية :

ويعد كينز من الاقتصاديين الذين بنّو تعريفهم للتضخم عن طريق الاختلال الحاصل بين الطلب والعرض كسبب منشئ للظواهر التضخمية والذي يعتبر أن التضخم يعني الفرق بين فائض الطلب الكلي النقدي (الإنفاق القومي مقداراً بالأسعار الجارية) وبين حجم الناتج القومي الحقيقي (مقدراً بالأسعار الجارية)، الدخل القومي الإجمالي مقاساً بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة، أي عندما يفوق فائض الطلب على السلع المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية.¹

بعدما رفض كينز الأفكار الأساسية لتحليل الكلاسيكي في مجال: النقود، سعر الفائدة، الادخار والاستثمار، قانون ساي، استخدام أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي، حيث ركز التحليل الكينزي الضوء على الزيادة التي تحدث في الطلب الكلي على السلع والخدمات، وذلك على أساس أن عدم التوازن الذي يحدث في أسواق السلع ينعكس أثره مباشرة على أسواق عوامل الإنتاج.²

وفي نظرة تقييمية لنظرية فائض الطلب الكينزية كمفسر للتضخم ينبغي التذكير أن الافتراضات تصف حال الدول الصناعية المتقدمة التي تعاني من فائض طاقتها الإنتاجية في أوقات الكساد بتمييزها بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة، وجهاز أسعار فعال في توزيع الدخل وتخصيص الموارد في حين تتمثل المشكلة الأساسية في الدول المتخلفة في قصور حجم طاقتها الإنتاجية بسبب الطاقة الصناعية الضعيفة وجهاز السوق الذي يعمل بكفاءة منخفضة في تحديد الأسعار وتخصيص الموارد، وحيث تسود الاختلالات الهيكلية المتنوعة، الأمر الذي يجعل جهازها الإنتاجي غير مرن وناجحاً الوطني قريب من الثبات مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيراً من واقعها في مساحة التضخم.

3- المدرسة النقدية المعاصرة: قام الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" الذي طور في سنة 1956 نظرية الطلب

على النقود بإعادة صياغة معادلة كمية النقود، ورغم أن فريدمان يشير في تحليله إلى امتداد وتطوير لتحليل فيشر، إلا أن تحليل فريدمان للطلب على النقود أقرب إلى تحليل كينز ومدخل كمبرج منه إلى تحليل فيشر، هذا يعني أن نظرية فريدمان تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعاً من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي خاصة في النقاط التالية:

- تم استبعاد العلاقة التناسبية ووجود العلاقة السببية بين التغيرات النقدية ومستوى العام للأسعار؛
- عدم الاعتراف بثبات سرعة تداول النقود واعتبار الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال؛
- رفض الفرضية المتعلقة بثبات حجم الإنتاج في معادلة التبادل؛
- الثروة الكلية مكونة من العناصر التالية: النقود، الأصول المالية، الأصول الحقيقية، رأس المال البشري؛
- السياسة التوسعية هي السبب الأساسي للتضخم؛
- النمو الاقتصادي يتطلب زيادة بمعدلات ثابتة في كمية النقود.

¹ أزيد أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري نعمة الوائلي، عبد الرزاق عزيز حسين، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 منتصف 2010 تحليل وقياس، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد7، العدد23، كلية الغدادة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2011، ص 100-102.

² محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص296.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

I-1-2-الأثار الاقتصادية للتضخم :

- ولقد كان المفكر الفرنسي "جون بودان" أول من لاحظ أن الزيادة في كمية النقود المتداولة هي السبب في ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض في قيمة النقود مما أدى إلى ظهور ما سمي بالنظرية النقدية¹، ونجد آثار التضخم في:
- يساهم في توزيع الدخل الوطني ، فيزداد أصحاب الدخل المتغيرة عكس أصحاب الدخل الثابتة²؛
 - يؤدي إلى زيادة نسبة الدخل القومي المخصص للاستهلاك على حساب الادخار، وهذا يؤدي إلى انخفاض القدرة على تمويل الاستثمارات لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، ونمو الناتج القومي؛
 - تُتخذ بعض الاجراءات لأجل تشجيع أصحاب الديون المتضررين من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، كآلية تحديد سعر الفائدة، من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة؛
 - يؤدي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية إلى انخفاض تنافسيتها في الأسواق الخارجية، وبالتالي زيادة الطلب المحلي على المنتجات المستوردة من الخارج لانخفاض أسعارها، وهو ما يعني حدوث اختلال في ميزان المدفوعات؛
 - يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف الحافز على الإدخار، فيميلون إلى الاستهلاك الحاضر، وما يتبقى من أرصدة نقدية يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة، وإلى شراء سلع معمرة وعقارات.³

¹ مصطفى شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص35.

³ عدنان كريم نجم الدين، محمد علي حميد، جعفر أحمد طالب، التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة 1985-2008، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد06، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، 2012، ص06.

³ زياد عز الدين طه طالب، م.م. كيلان اسماعيل عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص205، 206.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

I-2- الإنفاق الحكومي

يُعد الإنفاق العام محركاً للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي وهذا إذا وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإنه لا تدر إيرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة، ومن ثمّ قد يتسبب في الركود الاقتصادي¹، فالنفقة العامة هي: " مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة"².

I-2-1- نظريات الإنفاق الحكومي :

كان موضوع دور الدولة في الاقتصاد نقطة جدل دائم بين الاقتصاديين عند مطلع القرن الخامس عشر عند ظهور الفكر التجاري، وهذا بعد أزمة ارتفاع الأسعار في الدول الأوروبية، حيث كان هناك نوع من الاعتراف بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد من مبدأ أن قوتها تكمن في ثروتها من الذهب والمعادن النفيسة الأخرى، لهذا رأى التجاريون بأنه لا مناص من تدخل الدولة قصد تحقيق فائض في الميزان التجاري، ولكن ومع ازدهار التجارة الدولية وتطوير المعاملات التجارية والأرباح المحققة، ظهرت الحاجة إلى التخلي عن القيود الحكومية والتطلع للحرية الاقتصادية خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أين ظهرت المعالم الأولى لبداية فكر جديد مع بداية مفهوم الدولة الحارسة³، وتبرز مدى أهمية النفقات العامة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وهذا لارتباطها بالتطور التاريخي للنفقات العمومية تماشياً وأشكال الدولة في الفكر الاقتصادي كما يلي:⁴

1- في ظل التيار الكلاسيكي:

يعتبر هذا التيار الرفض لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واقتصرها على توفير الجو المناسب لنشاط الأفراد وتوفير الأمن وحماية الممتلكات، وفرضوا أن هناك قوى ذاتية تمنع فترات حدوث الركود الطويلة في الاقتصاد، وتستطيع التغلب على الهزات التي تحدث في الاقتصاد الوطني وتحركه نحو التوازن العام، وقد وضعت هذه المدرسة رفضها للتدخل في النشاط الاقتصادي من خلال مجموعة من الفروض، كالحرية الاقتصادية والمنافسة لتحقيق أهداف المجتمع، وكمال الأسواق، أي تحقق مصلحة الفرد والجماعة معاً لإنتاج عند أقصاه وبأقل تكلفة، أبرزهم "آدم سميث" الذي ارتكز في أفكاره على تعظيم ثروة الفرد وابتعاد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بألية السوق وقيام النظام الحر.

اقتصرت نظريته للنفقات العامة على نفقات (الدفاع، العدالة، المرافق العامة)، وهذا ما سمح للأفراد بتعظيم منافعهم الخاصة، واقتصر دور الدولة أن تكون حارسة للنشاط الاقتصادي، وقد حافظ "دافيد ريكاردو" على أفكار "آدم سميث"،

¹ علي سيف علي المرزوعي، إلياس نجمة، أثر الأنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي - دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، سوريا، 2012، ص 613.

² محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 117.

³ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، دفعة 2006/2005، ص 38.

⁴ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، ذكر سابقاً، ص 04-05.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

وزاد عليها أن النفقات العامة للدولة تكون على حساب الإنفاق الخاص لمجموعة أفراد المجتمع، وأن باقي النفقات العامة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ورؤوس الأموال كونها تمول بالاقتطاعات من دخول الأفراد المنتجين، لذا يجب الحد منها. أما "جون ستوارت ميل" فيعتبر أن الفرد وحده يستطيع المحافظة على مصالحه وتنظيم شؤونه، وليس هناك جدوى لتدخل الدولة في شؤون الأفراد إلا من خلال إصدار القوانين والأنظمة التي تحمي ممتلكاتهم، وبهذا ترى هذه المدرسة أن النفقات حيادية لا أثر لها من الناحية الإنتاجية على النشاط الاقتصادي وإنما استهلاك لدخول الأفراد عامة.

2- في ظل التيار الكينزي :

بعد أن ساد الكساد العالمي الكبير 1929م، وتطورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دعوا إلى ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وجاء هذا مع بروز أفكار النظرية الكينزية، وكانت معاكسة تماماً لأفكار الكلاسيك التي رسمت السياسة الحكومية الواجب إتباعها للخروج من الأزمة، وبرزت عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم وأن الاختلالات فيه تكون عرضية فقط، ويتم العودة إليها بفعل آلية السوق.¹

إذا أبرز كينز أن الأزمة ناتجة عن ضعف في الطلب الكلي الفعال الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي، ويرى كينز أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية خاصة النفقات العامة التي تسهم في زيادة الطلب الكلي، وأكد "كينز" أن ميزانية الدولة هي مكون للدورة الاقتصادية إلى جانب العائلات والمؤسسات، وأن دور الدولة يترجم عن طريق اقتطاع الضرائب والإنفاق العام والاستثمار العمومي، وأن للإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري دور كبير في تكوين الطلب العام وسيؤثر على الإنتاج ومنه على مستوى الاستخدام، وأكد كفاعدة الأساسية أنه ليس بالضرورة تحقيق توازن في الميزانية العامة وإنما ضرورة العمل على تحقيق توازن اقتصادي على المدى المتوسط، من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي باللجوء إلى إحداث زيادة مقصودة في النفقات العامة من الإيرادات العامة المتوفرة ويتم تغطية تلك الزيادة بوسائل عديدة، لعل أهمها الدين العام الداخلي.²

3- في ظل التيار الاشتراكي:

بعد الحرب العالمية الأولى سادت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي، حيث ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، وأدى إلى ضرورة إعادة النظر في دور الدولة بجعلها المقرر الرئيسي لأي نشاط اقتصادي قصد تعظيم المصلحة الخاصة للأفراد على حساب المصلحة العامة للمجتمع، أي العمل على المشاركة بصفة ثابتة ومميزة في النشاط الاقتصادي واستهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ودول العالم الثالث التي كانت وقتها حديثة الاستقلال هي التي تبنت أسلوب التخطيط المركزي، وكانت تتطلع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بأنظمتها.³

واقترنت هذه البلدان بأنه لا يمكن حدوث التنمية دون تدخل مباشر من جانب الدولة، ومع تعافي دول العالم من تداعيات أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 وصولاً إلى انهيار النظام الاشتراكي سنة 1989، وعدم قدرة المبادئ الاشتراكية

¹ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية - دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 206.

² بن عزة محمد، المرجع ذكر سابقاً، ص 06-07.

³ دراوسي مسعود، مرجع ذكر سابقاً، ص 39-40.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

للنظام الاقتصادي على الصمود في المدى الطويل، تراجع الفكر الاقتصادي الاشتراكي وزالت معالمه خاصة مع تحول العديد من الدول الاشتراكية إلى دول رأسمالية تماشياً مع عودة بروز مبادئ العولمة.

I-2-2- آثار النفقات العامة على الاقتصاد:

- يترتب على النفقات العامة عدة آثار اقتصادية في غاية الأهمية، ويمكن إدراجها فيما يلي: ¹
- تحدث النفقة العامة أثراً مباشراً في الانتاج القومي من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار ، وتأثيرها على تحويل عناصر الانتاج والقوى المادية للانتاج وعلى الطلب الفعلي.
 - تؤثر النفقة العامة على الاستهلاك من خلال نفقات الاستهلاك الموزعة من طرف الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور، ومن أهمها النفقات الموجهة لتغطية مصاريف المرافق العمومية، أو بدون مقابل مثل زيادة الدعم المقدم لأحد السلع الضرورية أو لقطاع من القطاعات الإنتاجية. ² ويتبين لنا من خلال ما تولده النفقات العامة المنتجة ذات طابع استثماري من زيادة في الدخل الوطني، وهو ما يبين زيادة القدرة الادخارية للأفراد. ³

¹ محمد الصغير العلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

² علي كنعان، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسين، دمشق، 1998، ص05.

³ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2016، ص09.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

I-3-الانفتاح التجاري

يعرف الانفتاح التجاري بأنه "تلك السياسة التي تؤدي إلى إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية والاتجاه نحو نظام موحد لها، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملاً للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وتشجيع الصادرات، سعر الصرف، إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والتجارية تجاه الشركاء التجاريين"¹.

I-3-1-المؤشرات المالية المستعملة في الانفتاح التجاري:

يعتبر من المقاييس ظاهرة التبعية الاقتصادية وهي الحالة التي نشأت من عملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق دول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي، وهيمنة دول المركز الرأسمالي ومهمة الشركات متعددة الجنسيات على مصير الدول النامية²، ويقاس الانفتاح التجاري بعدة مؤشرات يمكن التركيز على أهمها فيما يلي:³

1- مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي: وهو مجموع الصادرات والواردات الوطنية منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام، ويسمى بمعدل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني، ويبين درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به .

2- مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية: ويعبر عنها بمجموع صادرات الدولة من السلعة ما خلال فترة معينة على مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة نفسها، وهو مدى تركيز صادرات الدولة على السلعة.

3- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية: يقيس مدى اعتماد الدولة في صادراتها على الدول، وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل أن الدول المعينة عرضة للتأثر بالقرارات والأحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية في الدول الصناعية، ونستخدم نفس المقياس المستخدم في التركيز السلعي.

4- مؤشر التبادل التجاري: ويعبر عنه رياضياً عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات لدولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة وارداتها في 100.

5- ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في الأجل القصير، وهو عبارة عن " بيان أوسجل محاسبي منظم يشمل كل المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات أو جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة"⁴.

¹ عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، دفعة 2010/2011، ص44.

² صاوي مراد، الانفتاح التجاري وأثره في السياسة المالية والنقدية، دراسة قياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد 417، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، نوفمبر 2013، ص64.

³ موارد هتان، رضوان بن عروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، سبتمبر 2017، صص 241-242.

⁴ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص20

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

I-3-2-العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات :

وهناك عدة عوامل على ميزان المدفوعات نذكر منها:

- إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.
- إن زيادة الدخل في دولة معينة يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، والعكس صحيح.¹
- يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.²
- يؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، كما أن الزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة مدفوعات خدمة الدين التي تواجه البلدان النامية أو الدول التي بصدد الاستدانة يحدث انخفاض في الطلب والإيرادات على صادرات البلدان النامية، بسبب السياسات الحمائية التي تتبعها البلدان المتقدمة، مما يؤدي إلى تزايد العجز في موازين المدفوعات.³

I-3-3-أثار مؤشرات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي:

- بعد الحرب العالمية الثانية شهدت العديد من دول العالم تسارعا في معدلات نموها الاقتصادي، ومن أهم الأسباب وراء هذه القفزات الكبيرة تحرير التجارة الخارجية، حيث أصبحت العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي موضوعاً رئيسياً للنقاش بين خبراء التنمية الاقتصادية، حيث توصلت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع وذلك من خلال مجموعة من الآليات أهمها:⁴
- 1- تؤدي تنمية الصادرات إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل ومن ثم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية مما يؤدي في الأخير إلى زيادة رفاهية المستهلكين وزيادة الناتج القومي الحقيقي ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.
 - 2- لتحقيق أي تنمية اقتصادية تتطلب بالدرجة الأولى استخدام طرق وسائل حديثة ومتطورة للإنتاج والابتكارات وكل هذه المتطلبات من شأنها أن ترفع كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج، وعليه فالصادرات تعتبر مصدراً مهماً لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة، ومصدراً مهماً للتعليم والممارسة واكتساب المهارات والخبرات والتدريب.

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 64

² أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة الحسين العصرية، بيروت، 2013، ص 100-101.

⁴ سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 78-79.

⁴ طالب دليلة، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1980-2013، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 03، العدد 02، الأردن، 2016، ص 101.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

3- تؤدي عملية التوسع في الصادرات إلى زيادة المنافسة الشديدة بين المشاريع، فتستفيد المشاريع المحلية المستمرة من وفرة الحجم الكبير، مما يرفع مستوى إنتاجية وبالتالي زيادة الناتج القومي المحلي، ورفع معدل النمو الاقتصادي، كما تؤدي الصادرات إلى ربط المشاريع المحلية بالأسواق الدولية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل، مما يؤهلها للعمل في بيئة تصديرية ترتبط بشكل مستمر مع الأسواق المحلية والأجنبية.

4- تعتمد استراتيجية الاستيراد في أي دولة على ضرورة فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة، بغية حماية المنتجات والصناعات المحلية من التدهور أمام تنافسية الأسعار والتنوعية، وهكذا فإن ضرائب الاستيراد، تشكل مصدر للإيرادات الضريبية للدولة، ووسيلة لتشجيع إعادة تعيين الحصص من المصادر الانتاجية. ولكن فوق ذلك، فإن ارتفاع الأسعار ينعكس على مستعملي هذه المنتجات في شكل ضرائب خفية سواء تعلقت بالاستهلاك المتوسط أو النهائي.¹

¹ طالب دليّة، مرجع سبق ذكره، ص102.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

I-4-سعر الصرف

لا تخفى أهمية سعر الصرف كونه يلعب دوراً أساسياً ومهماً في تحقيق معدلات نمو جيدة تدفع بالاقتصاد نحو الأمام وتحديد قدرته على مواجهة العديد من الأزمات المالية أو الحقيقية، ويقصد به عملية تحويل عملة أجنبية لعملة محلية أو العكس، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، هذا من جانب، ومن جانب الآخر فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي.¹

I-4-1-النظريات والنماذج المفسرة لسعر الصرف

في ظل اختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية المقدمة في تحديد قيمة العملة التي جاءت في شكل نظريات اقتصادية كل منها يعطي تفسير لاختلاف أسعار الصرف بين الدول وتغيرات قيمة العملة الوطنية تاركة وراءها مجموعة من الانعكاسات والآثار على مختلف المؤشرات الاقتصادية الجزئية والكلية، نجد أهمها:

1- المقاربة الحقيقية لسعر الصرف :

تعنى هذه المقاربة بالمحددات الحقيقية لأسعار الصرف والمتمثلة في الأسعار النسبية للسلع والخدمات المحلية وميزان المدفوعات، نجد من أهمها:

- نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف

يمكن أن تفسر القيمة الخارجية للعملة، أو مستوى سعر الصرف، على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات ميزان العمليات الجارية والرصيد المالي، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما عجز فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهو ما يقود إلى بقاء الأشياء الأخرى على حالها، انخفاض قيمة العملية الوطنية في سوق الصرف، ويحدث العكس عند حدوث فائض في ميزان المدفوعات أي ارتفاع قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف.² ومع هذا يجب أن نحتاط من أن نأخذ خلاصة باستعجال ذلك أن رصيد التجارة الخارجية يتجاهل أثر الخدمات وخاصة أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التدفقات المالية، في حين أن هذه الأخيرة تستطيع أن تعوض الأثر الإيجابي أو السلبي لرصيد العمليات الخاصة بتصدير واستيراد السلع، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشراً على صحة هذه النظرية وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل الدوران وارتفاع مستوى الأسعار، والسبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها، بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة³، غير أنه يؤخذ على هذه النظرية بعض الانتقادات كالاتي:⁴

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 203

² Yves Simon, Samir Mannai, Technique Financière Internationales, Ed Economica, 7eme édition, 2002, p173 .

³ عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 123-124.

⁴ سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

✓ وجود علاقة تبادلية في التأثير بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، وليست علاقة تأثير من جانب واحد؛
✓ هناك افتراض يفيد وجوب توازن ميزان المدفوعات من خلال فقرات رأس المال القصير الأجل، حينما يغيب دوره في التأثير على سعر الصرف؛

✓ وجود عمليات في ميزان المدفوعات تخص حقوق وديون البلد أي صفقات في تواريخ بعيدة وليست معنية بفترة الزمنية.

- نظرية تعادل القوى الشرائية:

إن الفكرة الأساسية لهذه النظرية اقترحت في كتابات الاقتصاديين "ويلتي وريكاردو" في العشرية الأخيرة منذ القرن 19 والتي قام بتطويرها بعد ذلك الاقتصادي السويدي "كوستاف كاسل" 1916 عندما أصدر كتابه بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبية" بعد عام، ويرى كاسل أن سعر أي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين اللتان تشاركان في التبادل التجاري، وعليه فإن التغيرات التي تحدث في مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين، فهذه النظرية تقدم تفسيران فهي من جهة الأصل هي نظرية لتحديد سعر الصرف ولكن من جهة ثالثة تستعمل كثيراً للمقارنة بين مستويات العيش في البلدان¹، أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين هو السعر الذي تتساوى عنده القوة الشرائية للعملة، إضافة إلى هذا، تعتبر كشرط توازن في سوق السلع التي يتم الاتجار فيها، فهي تطرح نظرة من الميكانيزمات الاقتصادية والتي تعتمد على علاقات التحكيم بين السلع المعروضة في مختلف الدول.

واستناداً لما سبق فإن النظرية توضح وجود علاقة سلوكية بين تطورات أسعار الصرف وإن القدرة الشرائية في البلدين تتناسب مع سعر الصرف التوازني، إن الصياغة الأخيرة المعدلة للنظرية تعرضت هي الأخرى بدورها إلى الانتقاد التالية:²

- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار للفترات المستقبلية تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس؛
- تحمل العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة؛
- تحمل أثر كل من اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات، والرقابة في النقد الأجنبي، والمديونية الخارجية وأعباء الضرائب، وأثر تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في سعر الصرف؛
- عدم اهتمام النظرية بأثر التعريفية الجمركية المانعة والتي نسبتها مرتفعة جداً من قيمة السلع المستوردة في معظم الدول النامية، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية لبيع السلع المستوردة، ومن ثم يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات.

¹ Robert Lafernce, Lawrence Schembre, Parité du pouvoir d'achat (définition, interprétation), Revue de la banque du canada, octobre 2002, p29 .

² رفاه عدنان نجم، أنوار سعيد ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 233.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

2- المقاربة المالية لسعر الصرف :

يوجد العديد من النظريات التي تقوم بربط تحركات أسعار الصرف بمتغيرات مالية كمعدل الفائدة المحلي، معدل الفائدة الأجنبي، العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية، ونجد ما يلي:

- نظرية تعادل أسعار الفائدة:

طورت هذه النظرية من طرف كينز سنة 1923 وتشترط بهذه النظرية بأن معدل التسليم للعملة يجب أن يعكس اختلاف معدل الفائدة بين بلدين، وحسب هذه النظرية فإننا المستثمر عند وضع أمواله في الخارج يكون المعدل مرتفع عن السوق المحلي فهو يتحصل بذلك عن معدل إيراد مرتفع عن الذي يتحصل عليه في سوقه، حيث يكون اختلاف معدل الفائدة معوض بالفرق بين السعر المحلي والسعر الآجل.¹

حيث استمدت العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة مع أخذ بعين الاعتبار مسألة سعر الصرف الآجل، هذه العلاقة مطبقة في حالة افتراضية لوجود عمليتين، معنى هذا أن سعر الصرف يتحدد من خلال الفرق بين سعر الفائدة المحلي وباقي أسعار الفائدة الأجنبية، بحيث أنه كلما كان سعر الفائدة المحلي مرتفع مقابل أسعار الفائدة الأجنبية يرتفع معدل الصرف والعكس صحيح يعني أن العلاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل الفائدة الحقيقي²، حيث وجهت لهذه النظرية بعض الانتقادات التالية:

- إمكانية وجود حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال مثل الرقابة على الصرف؛
- معدلات الفائدة لا تمثل سوى عامل من العوامل الموجهة لسلوك المراجحين؛
- إمكانية حدوث آثار تذبذبية من خلال المضاربة.

- النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات³، أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة حيث يمارس سعر الفائدة تأثيراً مهماً في تحديد سعر الصرف فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف. فيما يأتي التوصيف الرياضي لهذه النظرية وفقاً للمعادلات الآتية :

$$(20)R = \frac{M.K.(i^*Y^*)}{M^*.K.(iY)}$$

إذ أن :

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 95.

² أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2013، ص 45-47.

³ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 228.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

M: عرض النقد؛ P: المستوى العام للأسعار؛ i: معدل الفائدة الاسمي؛ Y: مستوى الدخل الحقيقي؛
R: سعر الصرف (معبّر عنه بوحدات العملة المحلية لكل وحدة واحدة من العملة الأجنبية)؛
K: الطلب على النقود؛ *: البلد الأجنبي.

تبين المعادلات السابقة أن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية (iY) K يرتبط سلبياً بسعر الفائدة الاسمي وإيجابياً بمستوى الدخل الحقيقي، إذ يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج، مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية مما يؤثر سلباً في الصادرات والحساب الجاري في ميزان المدفوعات وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي، ومن خلال التحليل السابق يتبين أن الاستخدام المتزايد للسياسة النقدية من طرف العديد من الدول النامية والمتقدمة، أما لغرض الحد من التضخم وحجم الطلب المحلي أو لغرض المحافظة على سعر الصرف في حدود هامش ثابت وأن إتباع سياسة نقدية انكماشية من طرف الدول يمكن أن يكون له أثر غير مرغوب على النمو خاصة إذا لم تكن مصحوبة بسياسات أخرى لمعالجة تلك الآثار.

- نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية: ¹

تتعمد هذه النظرية بتحديد سعر الصرف المتوازن وتعتمد على حرية وقوى السوق في تحقيق توازن سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات وتصدى لشرح هذه النظرية الاقتصادي الفرنسي "جاك أرتس" أحد خبراء صندوق النقد الدولي، إن العوامل التي تحدد سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية هي الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية والطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية، ويلاحظ أن سعر الصرف يتغير كلما حدثت تغيرات طارئة في الأسواق المالية، لذا فإن العائد من الأصول المالية المحلية يمارس دوراً أساسياً في تحديد مستوى سعر الصرف، وكلما كان تدفق الأصول المالية الأجنبية إلى الخارج أكبر من تدفقها إلى الداخل فإنه يشكل ضغطاً على سعر صرف العملة المحلية لأنه كلما قلت نسبة الأصول المالية الأجنبية إلى المحلية فإن سعر صرف العملة المحلية يتدهور، كما تفترض هذه النظرية إمكانية تحديد العوامل المؤثرة في توقعات سعر الصرف والتي لا يمكن التنبؤ بها إلا إذا كانت السوق النقدية حرة وكان المتعاملون فيها على درجة عالية من الرشد وهو ما يصعب وجوده في الحياة العملية بدرجة عالية، ومن ثم تأتي صعوبة تفسير سعر الصرف الجاري وفقدان النظرية لفاعليتها.

لقد انتقدت هذه النظرية على أساس عدم صلاحيتها لتفسير تغيرات سعر الصرف في الدول التي تتدخل في سوق النقد الأجنبي بدرجة تحد كثيراً من حريته، وعلى أي حال فإن الاتجاهات العالمية الراهنة التي تميل إلى تدويل أسواق المال والنقد وتعويم أسعار الصرف وتحرير التجارة الدولية تشير إلى أهمية تطبيق هذه النظرية وملاحظة النتائج واختبار صحة الفروض التي تقوم عليها وهو ما لم يحدث عملياً حتى الآن.

¹ سمير فخري نعمّة، مرجع سبق ذكره، ص 29-31.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

– نظرية فقاعات المضاربة¹ :

إن الارتفاع المذهل الذي حققه الدولار في منتصف الثمانينات و كذلك الأزمة البورصية في أكتوبر 1987 ساهمت في ظهور مقاربة نظرية جديدة لتفسير عدم استقرار أسعار الصرف ، حيث يمكن القول بأن النقطة الأساسية التي انطلقت منها هذه النظرية وهي التواجد الدائم لفروقات بين سعر الصرف الملاحظ و كذلك القيمة التوازنية له ، إن هذه الفروقات هي التي تُكوّن ما يعرف بفقاعات المضاربة، إن الفكرة الأساسية لهذه النظرية و هي أن المتعاملين في أسواق الصرف الذين يلاحظون العناصر الموضوعية بما فيها (التضخم، معدل الفائدة، ميزان المدفوعات... إلخ) التي تؤثر على القيمة التوازنية، فقد بيّن كل من Watson و Blanchard أن وجود الفقاعات المضاربة يتماشى مع عقلانية المتعاملين لسعر الصرف، فهؤلاء مستعدون لدفع السعر في حالة الارتفاع الدائم لاستحواذ على عملة أجنبية علما بأنهم قادرون على إعادة بيعها بسعر أعلى في تاريخ الحق، وبذلك نقول أن الفقاعات المضاربة تكون عقلانية عندما يكون كل متعامل من المتعاملين في السوق يعلم أن العملة حمل الصفقة فيها مغالاة، ويعتقد أنها ستخفض و مع ذلك يستمرون في المضاربة على الانخفاض وتكون الفقاعات المضاربة غير عقلانية إذا كانت هناك حالة كبيرة من عدم التأكد و قرارات المتعاملين تتجاهل المحددات الأساسية.

– نظرية التعديل الزائد (الاستجابة الزائدة):²

قدمت هذه النظرية سنة 1976 من قبل الاقتصادي Dornbusch. R وطور هذه النظرية على أساس الفكرة التالية: إن سرعة التعديل تختلف في السوق المالي عنه في السوق الحقيقي للسلع والخدمات ففرضية Dornbusch على أن أسعار الأصول المالية تتعدل في نفس اللحظة أي أن استجابة الأصول المالية لقوى العرض والطلب تكون سريعة، يكمن اختلاف نموذج Dornbusch مع النموذج النقدي في تحديد الأسعار وتوقعات الصرف، وقد احتفظ من النموذج النقدي بتوازن سوق النقود وتعادل أسعار الفائدة.

¹ بن ياني مراد، سعر الصرف و دوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة قياسية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، دفعة 2011-2012، ص 24.

² بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، دفعة 2012، 2013، ص 80.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

I-4-2- العوامل المؤثرة لسعر الصرف :

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل من بينها ما يأتي:

1- عرض النقد:¹ يرى فريدمان أنه للمحافظة على مستوى الأسعار يجب أن تكون الزيادة في المعروض النقدي موازية للزيادة في الإنتاج المتناسب مع معدل نمو السكان لأجل ثبات مستوى الأسعار، أما إذا كانت العكس فهذا يؤدي إلى تذبذب تنافسية السلع المحلية مع نظيراتها من السلع العالمية .

2- اختلال ميزان المدفوعات: في حالة حدوث عجز لبلد ما فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات لسد العجز وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية يعني تدهور سعر الصرف لعملة البلد، والعكس صحيح في حالة الفائض وهذا يعني وجود علاقة طردية بين ناتج ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الآجال القصيرة.²

3- الموازنة العامة: لها دور كبير في التأثير على أسعار الصرف فإذا انتهجت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الانفاق الحكومي سيؤدي بدوره إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي، وانخفاض معدلات التضخم فإن الأمر هذا سيؤدي حتماً إلى رفع سعر الصرف للعملة المحلية.

4- أسعار الفائدة: من الواضح أن سعر الفائدة يرتفع في البلدان التي تشكو من ندرة رأس المال، وينخفض في البلدان التي يتوافر فيها فائض منه وعلى أساس ذلك سوف ينتقل رأس المال من البلدان الثانية إلى البلدان الأولى على شكل قروض بينهم بهدف تعظيم الربح،³ حيث في حالة أسعار الفائدة المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية سيؤدي هذا إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية وهذا ما ينجر عنه ارتفاع في أسعار الصرف، والعكس صحيح في حالة أسعار الفائدة الأجنبية.

5- التضخم: ينتج من هذا أنه في ظل تبني نظام سعر الصرف العائم فإنه يؤثر التضخم على سعر الصرف حيث أنه كلما كان التضخم المحلي ارتفعت أسعار السلع المحلية مع نظيرتها الأجنبية، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية يقابله زيادة الطلب على العملة الأجنبية مخلفاً ورائه انخفاض سعر الصرف، أي العلاقة بين سعر الصرف والتضخم المحلي عكسية، والعكس صحيح في حالة التضخم العالمي.⁴

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء، الأردن، 2011، ص62.

² موردخاي كريانين، الترجمة محمد ابراهيم منصور، مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المرخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2007، ص265.

³ صبحي حسون الساعدي، أياد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان المختلفة، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، العراق، 2011، ص94.

⁴ عماد عمر الهنداوي، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الرقازيق، مصر، 2011، ص61.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

I-4-3-العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي

خلصت معظم النقاشات إلى أن تقلبات أسعار الصرف من شأنها أن تخلق ما يعرف بكلفة المرور وهي الكلفة التي يتحملها المستثمر الأجنبي إذا ما قرر توجيه رأسماله نحو الدولة المعنية، وتترايد هذه الكلفة مع تزايد تقلبات أسعار الصرف وتنعدم عند استقرار أسعار الصرف، وبهذا فإن استقرار سعر الصرف من شأنه أن يزيد النمو الاقتصادي عبر تحفيزه لتدفقات الاستثمارات الأجنبية شريطة توافر فرص استثمارية مربحة، وهياكل إرتكازية جيدة، وفي الحقيقة هناك تأثيران متضادان، الأول: إن سعر الصرف الثابت يحفز النمو الاقتصادي عبر تحفيزه لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى داخل الدولة، يقابله تأثير ثانٍ مفاده أن سعر الصرف المرن يحفز النمو الاقتصادي من خلال إعادة تخصيص الموارد نحو استخداماتها البديلة، وهذا يزيد من الناتج الحدي للمورد¹، وعليه فإن ارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف الاسمية عن مستواها التوازني سوف تكون له قيمة أكبر أو أقل على الأداء الاقتصادي وذلك من خلال القنوات الآتية:²

- التأثير السلبي على التنافسية عن طريق رفع أسعار الصادرات إذ يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري وهدر للموارد الخارجية، وقد يؤدي إلى انهيار أسعار الصرف عقب أزمة في ميزان المدفوعات.

- التخصيص السيئ للموارد بإحداث فجوة بين الأسعار المحلية والدولية، مما يخفض الاستثمار وخسائر في الانتاج

- التأثير السلبي على الأسواق المالية برفع المخاطرة وتشجيع المضاربة على العملة مما يزيد من خطر الأزمة المالية.

¹ فواز جار الله نايف، سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرفادين، العدد 93، مجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص07.

² بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، شرين الثاني 2003، ص18.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

II- المؤشرات الممثلة للقطاع المصرفي

أصبحت البنوك في العصر الحالي تواجه تحديات غير متوقعة، يتطلب تجاوزها أداء قوي وفعال في جميع مجالات نشاطها، وهذا ما دفع العديد من الدول عبر العالم إلى تحرير وإصلاح قطاعاتها المصرفية بالتركيز على المستويات الموارد البشرية والتكنولوجية، فتم الانتقال من خلال ذلك من العمل المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الشاملة الحديثة، مستفيداً في ذلك من جهود السلطات النقدية والمصرفية لمواصلة سياسات الإصلاح المصرفي المتزامنة مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي¹.

II-1-1- سعر الفائدة :

لقد اعتبر "ألفريد مارشال" في كتابه أصول علم الاقتصاد سعر الفائدة بأنها: " الثمن الذي يدفع لاستخدام رأس المال في أية سوق ويميل إلى مستوى التوازن بحيث أن الطلب على رأس المال في هذه السوق عند سيادة هذا السعر يصبح معادلاً للكمية المعروضة"، أما كينز فإنه يرى في سعر الفائدة " بأنه متغيراً نقدياً يتحدد بمستوى التفضيل النقدي للأفراد فإذا ازداد تفضيل الأفراد للسيولة ارتفع سعر الفائدة، وبالمقابل إذا انخفض تفضيل الأفراد للسيولة انخفض سعر الفائدة ".² مما تقدم نرى بأن سعر الفائدة متغير نقدي مهم ومن ثم يمكن تعريفه كما يلي:

"هو ثمن التخلي عن النقود يتحدد استناداً للعرض والطلب على النقود ومستوى الربحية ومعدل التضخم، ويؤثر على الادخار والاستثمار ويحقق التوازن بين العرض والطلب على النقود ويساهم في زيادة معدل النمو".³

II-1-1-1- النظريات المفسرة لسعر الفائدة

سعر الفائدة من المقولات الاقتصادية التي اختلف حولها الكثير من المفكرين الاقتصاديين منذ القدم، احتدم الخلاف والنقاش أكثر مع بداية ظهور الثورة الصناعية أين بدأ بروز تيارات فكرية متحررة فتكونت ما يسمى "بالمدارس الاقتصادية" فقد اجمعت كلها على جواز أسعار الفائدة واختلفت في أسباب جوازها وأخذها بالقليل أو الكثير.

1- النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة:

إن النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة تعرف بنظرية التفضيل الزمني، قد تم وضع هذه النظرية من قبل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو، وتم تطويرها تنقيحها بواسطة الاقتصاديين مثل (Marshall, Pigou, Cassel, Walras....) وفي نظرهم فإن الفائدة إنما هي مكافأة الانتظار أو الادخار والامتناع عن الاستهلاك الحاضر، والفرضيات التي يسلم بها الاقتصاديون الكلاسيك هي تحقيق حالة الاستخدام الكامل، وإن وظيفة النقود تقتصر على تسهيل عملية المبادلة (استبعاد فرضية الاحتفاظ بالسيولة النقدية)، ونظراً لثبات حجم الدخل المحكوم بفعل المتغير المستقل وهو معدل الفائدة .⁴

¹ عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، سنة 2013، ص 53.

² علاوة نوري، أضرار التعامل بسعر الفائدة على مؤشرات التوازن الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ص 189

³ علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبنانية للطباعة والنشر، لبنان، 2012، ص 383-384 .

⁴ سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

يتحدد سعر الفائدة بتقاطع دالة الادخار مع دالة الاستثمار، وهو الثمن الذي يحقق التوازن بين طلب الموارد للاستثمار وبين الاستعداد للامتناع عن الاستهلاك الحاضر، وعليه فإن النظرية الكلاسيكية ترجعه إلى الإنتاجية الحدية لرأس المال في المعنى الحقيقي (دالة طلب الاستثمار) والضرر الحدي للانتظار (دالة الادخار)، ومن ناحية أخرى فإن زيادة الادخار على الاستثمار، يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة هذا يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، وتستمر هذه الزيادة حتى يتساوى الادخار مع الاستثمار.¹

يمكن عرض مجموعة من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية حول سعر الفائدة، فيما يلي:²

- 1- أن حجم الدخل يتغير بتغير حجم الاستثمار أو حالات النشاط الاقتصادي لدولة ما، وهذا يوضح أن الدخل خاضع للتغيرات الزمن وليس ثابتاً كما افترضته النظرية الكلاسيكية.
- 2- أن التقلبات الاقتصادية وما ينتج عنها من تغيرات في مستويات الدخل القومي تحدث بسبب انحراف سعر الفائدة السوقي الذي يقرره الجهاز المصرفي عن سعر الفائدة الطبيعي الذي يعرف بالكفاية الحدية لرأس المال.
- 3- بين كل من "كينز" والاقتصاديون المحدثون أن علاقة حجم المدخرات بسعر الفائدة هي ليست بالضرورة علاقة موجبة، وأنه بدراسة السلوك الادخاري للفرد يمكن استنتاج استجابته في اتجاه الزيادة والنقصان للتغيرات في سعر الفائدة.
- 4- يرى البروفيسور Shapiro أن محصلة التفاعل بين أثر الاحلال وأثر الدخل لا تكون بنفس النسب بين الأفراد حيث ذوي الدخل المنخفضة سوف تتغير مدخراتهم طردياً مع تغير سعر الفائدة، في حين يرى أن ذوي الدخل المرتفعة فإن النتيجة العكسية قد تترتب عن ارتفاع سعر الفائدة.

2- نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض:

إن نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض تم وضعها من طرف الاقتصادي وكسيل، وقد تم تطوير وتنقيح هذه النظرية بواسطة مجموعة من الاقتصاديين السويديين هم (H.Robertson , Ohlin ,Hansen).³

فوفقاً لهذه النظرية فإن سعر الفائدة يتحدد بتقاطع طلب وعرض الأرصدة المعدة للاقتراض، كذلك فرق Wiksell بين سعر الفائدة الطبيعي وسعر فائدة السوق الذي يتحدد عند التعادل بين الطلب والعرض وذلك على أساس الوحدات النقدية، وبالرغم من التحسينات التي أدخلتها نظرية الأرصدة النقدية على النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة من حيث أن نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض هي العرض على أساس كل من الوحدات النقدية والوحدات الحقيقية، وأيضاً اعترفت هذه النظرية بالدور الحيوي الذي تلعبه النقود في الاقتصاد الحديث.

إلا أنه هذه النظرية تعرضت للانتقاد كونها لا تمدنا بحل لمشكلة سعر الفائدة، فمنحنى (M+S) مضافاً إليه الإضافات الصافية من الأرصدة المعدة للاقتراض، التي تأتي من النقود الجديدة ومن تحرير اكتناز الأرصدة العاطلة، ولكن لما كان جزء من المدخرات إنما يتغير من مستوى الدخل المتاح، فإنه يتبع ذلك أن المنحنى (S+M) إنما يتغير مع تغير الدخل وعليه فإن

¹ فارس فضيل، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الاسلامي أنموذجاً، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 05-06 ماي 2009، ص 04.

² علاوة نواري، أضرار التعامل بسعر الفائدة على مؤشرات التوازن الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ص 189-190.

³ سمير فخري نعمة، مرجع ذكر سابقاً، ص 41-45.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

سعر الفائدة لا يمكن معرفته إلا إذا عرفنا مستوى الدخل، وهذا الأخير لا يمكن معرفته إلا إذا عرفنا سعر الفائدة الذي يحدد مستوى الاستثمار من خلال المضاعفات إنما يحدد مستوى الدخل، ونظراً لاختلاف طبيعة كل من الادخار والاستثمار (عوامل الحقيقية)، والائتمان المصرفي وتفضيل السيولة (عوامل نقدية)، فمن غير الممكن جمعها والمقارنة بينها لتحديد سعر الفائدة، لقد أشار البعض إلى أن هذه النظرية قد غالت في أثر سعر الفائدة على الادخار، حيث يروا أن الأفراد عادة ما يدخرون بسبب دافع الاحتياط ويعني ذلك أن الادخار يعتبر غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة.¹

3- نظرية كينز في سعر الفائدة (نظرية تفضيل السيولة)

يعتبر كينز أن النقود سلعة كباقي السلع تطلب لذاتها، ولها ثمن يتمثل في سعر الفائدة يتحدد بناءً على عرض النقود والطلب عليه، فهو ثمن للتخلي عن السيولة، وله دوراً مهماً في تحديد مستوى الانتاج والاستخدام. فعلى حسب كينز يمارس سعر الفائدة دوره الإيجابي في إنعاش الاقتصاد وفقاً للفرضيات الكينزية بالنظر إلى وضعية مرونة دالة التفضيل النقدي بالنسبة لسعر الفائدة، مرونة الطلب على الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة وكذا قيمة المضاعف. فأزمة الكساد في الثلاثينات من القرن العشرين أظهرت عجز سعر الفائدة على تحفيز الاستثمار وإنعاش السوق من ركوده.²

فكلما ازداد التفضيل كلما ارتفع معدل الفائدة، والعكس. وعليه فارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة هو خير مقياس لدرجة التفضيل النقدي لدى الأفراد، وتمثل السيولة النقدية جانب الطلب بينما تكون الكميات النقدية جانب العرض³، إن فكرة تفضيل السيولة تعني تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالثروة في شكل نقود سائلة بدلاً من أي شكل غير نقدي، لهذا فقد فرق كينز بين ثلاثة دوافع هي التي تؤدي إلى التفضيل النقدي وهي كالتالي:⁴

أ- يرجع طلب النقود للمعاملات الجارية لكل من الأفراد ومنشآت لمواجهة دافع المعاملات، وبالتالي فإن حجم الأرصدة النقدية السائلة إنما يتوقف على حجم الدخل المستلم وأيضاً على عدد مرات استلام الدخل وعلى تكرار الانفاق.
ب- إن الطلب على النقود بدافع الاحتياط إنما يمثل الرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية الحاضرة وذلك لمواجهة أحداث المستقبل غير المعروفة (المرض، البطالة... الخ)، وتختلف من فئة لأخرى ومن سبب لآخر.
ت- إن دافع المضاربة يرجع الرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية بغرض الاستفادة من تحركات السوق، وذلك عن طريق أرباح المضاربة من شراء وبيع السندات، وعن طريق التغيرات في سعر الفائدة في المستقبل، حيث أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة في سوق السندات وسعر السند في السوق.

ث- أما فيما يتعلق بعرض النقود الذي تحدده السلطات النقدية، ويتحدد بعيداً عن تغيرات سعر الفائدة كالإصدار الجديد أو كهيئة نقد ائتمانية أو غيرها من وسائل الدفع، من هنا فإن سعر الفائدة التوازني يتحدد بعرض النقود (الودائع

¹ فارس فضيل، مرجع ذكر سابقاً، ص 07.

² بن عبد الفتاح دحمان، سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية الراهنة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الاسلامي نموذجاً، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2009، ص 07.

³ سمير فخري نعمة، مرجع ذكر سابقاً، ص 46-47.

⁴ فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 08-09.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

الجارية مضافاً لها الكمية النقدية المتداولة)، وطلب النقود (تفضيل السيولة) وطبقاً للقاعدة العامة يتجه سعر الفائدة عكسياً مع الكمية المعروضة وطردياً مع تفضيل السيولة.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية لسعر الفائدة يمكن عرض بعض هذه الانتقادات فيما يلي: ¹

- تخفيض سعر الفائدة من أهم العوامل المساعدة على رفع مستوى النشاط الاقتصادي، لكن الواقع أظهر أن معدل الربح يلعب الدور الأهم في ذلك.

- تعتبر الظروف الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة على حجم الاستثمار بالرغم من الانخفاض الكبير في أسعار الفائدة. إن معدلات التضخم المرتفعة التي سجلت في اقتصاديات معظم الدول الصناعية الرأسمالية، كانت السلطات النقدية تضطر إلى القيام برفع أسعار الفائدة في محاولة للحد من ارتفاع معدلات التضخم، لذلك لوحظ وجود نسب مرتفعة للبطالة ومعدلات مرتفعة للتضخم بنفس الوقت، وتخفيض سعر الفائدة في مثل هذه الظروف قد يزيد في معدلات التضخم دون تخفيض نسب البطالة.

- إن أهم السياسات المقترحة من قبل (كينز) لزيادة الاستثمار وبالتالي رفع مستوى النشاط الاقتصادي، هي تخفيض سعر الفائدة حتى الحد الأدنى، لكن الأزمة الاقتصادية أثبتت عكس ذلك .

4- نظرية أسعار الفائدة الحديثة ²

إن نظرية سعر الفائدة الحديثة تعرف أيضاً بنظرية الكينزيون المحدثون أو كما يطلق عليه بأمودج (هيكس-هانسن) المدعم بشروط التوازن الداخلي والخارجي، إذ أخذنا نظرية الأرصد المدة للاقتراض ونظرية كينز في تفضيل السيولة معاً لمدانا بنظرية مناسبة لسعر الفائدة، حيث تقوم هذه النظرية الحديثة في سعر الفائدة بجمع كل من العوامل الأربع (الادخار، تفضيل السيولة، الاستثمار، كمية النقود) في نظرية متكاملة فهي تجمع العوامل النقدية مع العوامل الحقيقية وذلك لغرض التوصل إلى تفسير عملية تحديد سعر الفائدة، فقد قام "هانسن" في كتابه: Monetary Theory And Fiscal، بتوضيح أربعة محددات لسعر الفائدة وهي: جدول طلب الاستثمار؛ دالة الادخار؛ جدول تفضيل السيولة؛ كمية النقود.

فوضع التوازن لهذه المتغيرات الأربعة بهدف تحديد سعر الفائدة، وفي الحقيقة فإن نظرية الكينزيين المحدثين في سعر الفائدة أسفرت عن وجود جدول IS يوضح التوازن بين المتغيرات من التيارات في القطاع الحقيقي و جدول LM فيمثل التوازن للمتغيرات من الأرصد في القطاع النقدي، وعند تمثيل الجدولين بيانياً فإن تقاطعهما يعطي سعر الفائدة التوازني³، الذي يتحقق عنده كلا من القطاع الحقيقي والقطاع النقدي يكونا في حالة توازن كمايلي:

المدخرات الكلية = الاستثمارات الكلية.

الطلب الكلي على النقود = العرض الكلي على النقود.

¹ علاوة نواري، مرجع سبق ذكره، ص 192.

² سمير فخري نعمة، مرجع ذكر سابقاً، ص 54.

³ فارس فضيل، مرجع ذكر سابقاً، ص 14.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

II-1-2-العوامل المحددة لأسعار الفائدة :

يمكن للسلطة النقدية أن تعالج بهذه الأداة تلك الاختلالات في الاقتصاد، وتعتبر لتشجيع الاستثمار والحد منه حسب ما تقتضيه الحاجة والأمر لا يقف على المستوى المحلي بل يتعداه ليشمل التوازن الخارجي، حيث تستطيع السلطة النقدية معالجة هذا الخلل في ميزان المدفوعات باستعمال أداة سعر الفائدة، بالتالي فسعر الفائدة النقدي يعتبر كأداة للتأثير في التدفقات المالية الدولية من وإلى البلد، ويمكن توزيع العوامل المؤثرة في سعر الفائدة إلى نوعين¹:

1- العوامل غير المباشرة : وتتضمن بعض النظريات التي تفسر تحركات وسلوك سعر الفائدة ، وهي كالآتي:

- نظرية التوقعات : يمكن أن تتأثر بتوقعات المستثمرين بشأن معدلات التضخم المستقبلية.
- نظرية تفضيل السيولة : وهي تفسر تحركات سعر الفائدة حيث تشير إلى أن الأوراق المالية ذات الأجل الطويل تحقق عائداً أعلى مما تحققه الأوراق المالية قصيرة الأجل.
- نظرية تجزئة السوق : وقد حاولت هذه النظرية أن تفسر أن كل من المقرضين والمقترضين له أجل واستحقاق يعتمد على ظروف كل من العرض والطلب في الأسواق طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

2- العوامل المباشرة : تتلخص هذه العوامل فيما يلي:

- تمارسة السلطة النقدية دورها في تحديد حجم النقد في السوق، حيث أن زيادة نسبة نمو عرض النقد يؤدي إلى انخفاض مستوى سعر الفائدة واحتمال ارتفاع معدل التضخم المتوقع والعكس صحيح.
- أن زيادة حجم الدين العام للدولة بسبب سياستها الإنفاقية يضطرها إلى الاقتراض المباشر من المصارف وهذا يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- أن ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال وارتفاع هيكل أسعار الفائدة خاصة عندما يترافق ذلك مع ارتفاع نسبة التضخم وتوسع في عرض النقد بسبب السياسة النقدية المتساهلة والعكس في حالة الركود.

¹ رياض رؤوف عمر ، أنيس عواد حمود ، تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الأداء المصرفي - مصرف الرشيد حالة تطبيقية-، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد، العدد السادس ، سنة 2008، ص 97_98.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

II-1-3- الآثار الاقتصادية للتغير في سعر الفائدة على النمو الاقتصادي

أكدت الدراسات المالية والنقدية وتجارب العديد من الدول بأن سعر الفائدة متغير نقدي يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويمكن أن يكون سياسة تستهدف حالة معينة باستخدامات سعر الفائدة يؤدي للوصول إلى حالة متطورة ترغب الدول بالوصول إليها، حيث يؤثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية كما يلي:

- يؤثر سعر الفائدة بشكل مباشر على الاستثمار والإنتاج، ففي حالة الركود تخفض الدالة سعر الفائدة فيزيد الطلب على الاستثمار الأمر الذي يزيد الإنتاج فتزداد أرباح المنظمين ويزداد حجم التشغيل ويطراً التحسن الاقتصادي الاجتماعي، وإذا كانت الصناعة الوطنية متطورة سوف يزداد حجم التصدير ويطراً التحسن على وضع ميزان المدفوعات فترتفع قيمة العملة الوطنية ويزداد استهلاك الأفراد نظراً لرخص السلع الأجنبية؛

- يجب على السلطات النقدية تحديد سعر الفائدة بحيث يكون أقل من الربحية في المشاريع الإنتاجية، أعلى من معدل التضخم بالنسبة للمدخرين أي يخدم المدخر والمستثمر معاً فيؤدي إلى تحسن مستمر وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية؛

- يؤثر سعر الفائدة على الأسواق المالية، ففي حالة رفع سعر الفائدة يؤدي ذلك لتراجع الاستثمار والتشغيل ومن ثم انخفاض الأرباح فيتوجه المضاربون في البورصات لتوظيف أموالهم في شراء الأسهم أو السندات بدلاً من المصارف؛

- إن رفع سعر الفائدة سوف يجذب رؤوس أموال أجنبية إلى الاقتصاد الوطني فيزيد القطاع الأجنبي فتتحسن قيمة العملة الوطنية، لكن ذلك يؤثر على الاستثمار والتصدير، وبالمقابل فإن تخفيضه سوف يشجع المدخرين على إخراج أموالهم إلى اقتصاديات لديها سعر فائدة مرتفع فتتخفف الاحتياطيات الوطنية ويؤثر ذلك سلباً على قيمة العملة المحلية؛

- يؤثر سعر الفائدة على هيكل الاقتصاد الوطني، فقد يؤدي سعر الفائدة لتطوير بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى، الأمر الذي يؤدي لتخلف القطاعات الأخرى ويحصل عدم التوازن في نمو القطاعات الاقتصادية.¹

¹ علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، لم تذكر دار النشر، دمشق، نيسان 2011، ص 389-391.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

II-2- القروض الموجهة للقطاع الخاص

إذا كانت وظيفة وآلية تعبئة المدخرات تمثل أحد أهم وظائف الوسطاء الماليين، حيث يسهم الوسطاء الماليون في دفع النمو الاقتصادي عن طريق تجميع واستثمار هذه المدخرات متدنية الإنتاجية الحدية وإتاحتها لوحدة العجز المتسمة بارتفاع الإنتاجية الحدية لوحدة رأس المال ومن ثم تخفيض مخاطر السيولة ورفع إنتاجية رأس المال.

II-2-1- ماهية القروض الموجهة للقطاع الخاص:

أن الوسطاء الماليون يتعدى دورهم مجرد التوفيق بين وحدات العجز ووحدات الفائض إلى التأثير في توجيه المدخرات للأكثر كفاءة عن وحدات العجز، وهو ما يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، حيث يساهمون في دفع النمو الاقتصادي عن طريق تجميع واستثمار هذه المدخرات متدنية الإنتاجية الحدية وإتاحتها لوحدة العجز المتسمة بارتفاع الإنتاجية الحدية لوحدة رأس المال ومن ثم تخفيض مخاطر السيولة ورفع إنتاجية رأس المال.¹

فمؤشر القروض الخاصة إلى إجمالي حجم القروض يفيد في معرفة نصيب القطاع الخاص من الاقتراض إلى إجمالي القروض في الاقتصاد. فقد أكد "كينغ وليفاين" سنة 1993 على أن الانظمة المالية التي تخصص جزءاً أكبر من إجمالي الائتمان للقطاع الخاص من المحتمل أن تكون أكثر كفاءة في اختيار المشاريع الاستثمارية، وممارسة مراقبة الشركات وتجميع المخاطر وتعبئة المدخرات على نحو أكثر من الأنظمة المالية التي توجه أساساً الائتمان إلى الحكومة والمؤسسات العامة،² ولو اقتصرنا في التركيز على السنوات الأربعين المنصرمة لوجدنا أن الاهتمام بشأن السياسة المالية قد برز إثر صدور بحوث كمية أجراها "Goldsmith 1969" اتسمت بتشديدها على أهمية المؤسسة المالية في حشد المدخرات التي تحتاجها مسيرة النمو، فقد بين كل من "Micknon 1973 et shaw 1973" أن إجراءات التحرير المالي وخاصة التي تمثلت في ارتفاع أسعار الفائدة في السوق، قد تؤدي إلى زيادة الاستثمار من خلال زيادة المدخرات واستبعاد الاستثمارات ذات المردود المتدني.³

II-2-2- أساسيات الاقراض :

أصبحت إجراءات التحرير المالي وما زالت إلى حد بعيد تشكل عناصر هامة في خدمة الإصلاحات التي توصي بها مؤسسات "Bretton woods" بالرغم من اشتداد الانتقادات حيالها، وقد ركزت على أربع نقاط وهي:

- أن أسعار الفائدة العالية لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى الادخار، الأمر الذي يكسر رابطاً حيوياً بالنمو.
- أن المؤسسات المالية المهيمنة في الدول النامية تعمل في أسواق بيع احتكارية، وبالتالي فإن أسعار الفائدة الحرة من شأنها فقط تقوية سيطرتها على السوق.

¹ أبو بكر بوسالم، فطيمة الزهرة عيسات، أثر الوظائف المصرفية الوسيطة على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية من 1990-2012، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العموم الانسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 26، السنة 09، مارس 2017، ص 06.

² بن قانة اسماعيل، بوغزالة محمد عبد الكريم، قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة 2015، ص 268.

³ علي أحمد البلبل، محمد مصطفى عمران، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي، حالة مصر (1974-2002)، معهد السياسات الاقتصادية، العدد 09، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، 2004، ص 03.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

- قد لاحظ أن الاسواق المالية تتسم بعدم تماثل المعلومات، وينتج عن ذلك أن الاختيار المعاكس يجعل أسعار الفائدة العالية تستقطب في المقام الأول المقترضين المتعطلين، لذا فإن أسعار الفائدة الأكثر اعتدالاً قد تسمح وحدها بتحسين متوسط نوعية طلبات الاقتراض.

- وهي النقطة الأكثر أهمية، تتعلق بتقوية البيئة التنظيمية والتسلسل الزمني للاصلاحات.¹ وفي الجانب النظري أيضاً جرت العادة على استخدام خمس قواعد رئيسية يستنار بها عند منح الائتمان، ويرمز لها بالرمز "5C's"، وعند الاستناد إلى مثل هذه البديهيات في العمل الائتماني، فإن المصرف سيواجه درجة قليلة من المخاطرة، ومن القواعد التي يستدل المصرف من خلالها على مقدرة العميل على سداد القرض (شخصية العميل - القدرة على الاستدانة - رأس مال العميل - الضمان - الظروف الاقتصادية).²

II-3- مؤشرات العمق المالي (السيولة)

وقد جاء مفهوم العمق المالي أو التعميق المالي في إطار البحوث التي قام بها "ماكينون وشو"، حيث أكد الاقتصاديان على أهمية تخفيف تجزئة الأسواق المالية وضرورة إيجاد معدلات فائدة حقيقية موجبة من أجل تحفيز الادخار المالي بالشكل الذي يؤدي إلى توسع حجم وكفاءة الوساطة المالية، ويمكن احتساب العمق المالي من خلال:

- مؤشر سيولة الاقتصاد (M_2/PIB) واستخدام هذا المؤشر من قبل الاقتصادي "كينغ وليفاين" سنة 1993 و "بمترادس" سنة 1997، ويقيس هذا الأخير درجة السيولة النقدية في الاقتصاد، ويجدر بهذا المؤشر أن تتجه نحو الارتفاع طوال عملية التنمية وتطور القطاع المالي، حيث تنمو أدوات مالية أخرى ليست مدرجة في M_1 وتصبح متاحة على نحو متزايد.

- كما يستخدم كمؤشر لتطوير قطاع البنوك، ويتم حسابه بنسبة المديونيات السائلة للوسطاء الماليين إلى الناتج الوطني المحلي ولا يأخذ بعين الاعتبار إن وقعت هذه المديونيات على عاتق البنك المركزي، أو البنوك التجارية أو المؤسسات النقدية كما لا يأخذ بعين الاعتبار مكان استخدام هذه الموارد.³

- ويمكن احتساب العمق المالي من خلال مؤشر نسبة التزامات ودائع النظام المصرفي إلى الناتج (QM/PIB) كمقياس نوعي للتطور المالي. ويتم استبعاد العملة المتداولة، وأي ارتفاع في هذا المؤشر أي ارتفاع نسبة الودائع من المدخرات المالية مقابل الناتج المحلي الإجمالي، يجوز تفسيره على أنه يعني تحسناً في الودائع المصرفية وغيرها من الأصول المالية خارج نطاق القطاع المصرفي التي من المحتمل استخدامها في تراكم الأصول وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي⁴

¹ علي أحمد البلبل، محمد مصطفى عمران، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² مهند أبو رجليه، فتحي سروجي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، فلسطين، 2013، ص 13.

³ أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 27.

⁴ بن قانة اسماعيل، بوغزالة محمد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 267.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

II-4- مؤشر الحجم المطلق للقطاع المالي:

ينصرف هذا الأخير إلى قياس أهمية الخدمات المالية إلى حجم الاقتصاد القومي، ويعد هذا المعيار من أكثر المعايير تعبيراً عن حجم التطور المالي، حيث يوضح حجم نشاط الوساطة المالية بالنسبة للطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، ويمكن قياس هذا المؤشر بقسمة إجمالي أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز (ABCM/PIB) لمعرفة حجم القطاع المصرفي. وكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على مدى عمق واتساع حجم القطاع المالي، وتحقيق وفورات الحجم الكبير، بما يسمح بتخفيض النفقات المتعلقة بنشاط الوساطة المالية من ناحية، وقدرة القطاع المالي على جذب المدخرات وتوفير التمويل وتوزيع المخاطر وإدارتها على نطاق واسع من ناحية أخرى.¹ ومن شأن هذه النسبة أن ترصد لنا مدى فعالية البنوك التجارية مقارنة بفعالية البنك المركزي.

III- المؤشرات الممثلة للأسواق المالية

إذا ما تتبعنا تاريخ السوق المالي فإنه يكشف لنا أن نشوؤه و تطوره جاء انعكاساً للظروف والاحتياجات الاقتصادية المتزايدة في البلدان التي وجدت فيها، فنشوؤه كان لمقتضيات التطور التجاري و الاقتصادي في تلك البلدان، إذ سعت الشركات إلى استثمار الفوائض من خلال الأسواق، وتوظيفها في الدورة الاقتصادية، وتعد أسعار الأسهم وقيمتها في الأسواق من العناصر المؤثرة في التوازن والمؤثرة على قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية لذلك تستخدم النسب أو المؤشرات المالية لإسقاط اتجاهات المستقبلية لأسعار الأسهم، وبالتالي اتجاه التطورات الاقتصادية.²

III-1- الأبعاد النظرية للسوق المالية:

أن الأسواق المالية هو الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق، وذلك بغض النظر عن الوسيلة والمكان التي يتحقق بها هذا الجمع، لكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق بحيث تجعل الأثمان السائد في أية لحظة زمنية معينة واحدة لأية ورقة مالية متداولة فيه³، كما عرف الاقتصاديون التقليديون أن سعر السهم هو السعر الناتج للورقة المالية والمعلن أثناء انعقاد مجلس البورصة، وتم تسجيله في الجدول بعد الجلسة، و قليلاً ما تتساوى القيمة الحقيقية للورقة المالية مع قيمتها السوقية، نظراً لأنه من الصعب أن تتحقق للسوق الكفاءة الكاملة⁴، في حين أن الأسهم هو صك يمثل جزءاً من رأس مال شركة الأموال ويثبت للمالكه حقوق المساهم.⁵

¹ بن فانة اسماعيل، بوغزالة محمد عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 267.

² آدم محمد، أسواق الأوراق المالية واقتصاديات الدول النامية، مجلة النبأ، العدد 59، دار المستقبل للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص 104.

³ أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، دار معتر للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 11.

⁴ أركان عبد اللطيف، إيمان عبد الله جاسم، الأوراق المالية (الاسهم والسندات)، مجلة العلوم الاسلامية، العدد 22، البلد، 1435، ص 09.

⁵ Joseph Antoine, Marie-Claire Capia, Traduit par Amel Leila Serbis, Dictionnaire des marchés financiers, edition pages Bleues, Bruxelles, 2010, p 12

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

III-2- المؤشرات الأساسية للأسواق المالية:

يمكن أن تقويم درجة تطور النظام المالي، وتحديد العلاقة بين التوسع المالي والنمو الاقتصادي، من خلال عدة مؤشرات التي تعكس درجة تطور السوق وتقدمه، ونوجزها فيما يلي:

أ- معدل القيمة السوقية: ويسمى رسملة السوق وتقاس بقيمة مجموع الأسهم المدرجة في السوق مضروبة بمتوسط أسعارها في نهاية المدة كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي للدولة¹، ويُعد هذا المؤشر مناسباً لقدرة الدولة على تحريك رأس المال وتنويع المخاطر على المستوى الاقتصادي الكلي، ويستخدم هذا المقياس لقياس الحجم الكلي للسوق المالي.²

ب- مؤشر حجم التداول: يُمثل حجم التداول قيمة الأسهم التي تتداول في السوق بمختلف الأسعار خلال مدة معينة ويعد من المؤشرات التي تعطي تلميحات مهمة عند قوة مهمة عن قوة السوق واحتمالات صعوده أو هبوطه في المستقبل.

ت- مؤشر عدد الشركات: يُقصد بها عدد الشركات المدرجة في السوق المالي، ويُستخدم هذا المؤشر للدلالة على حجم السوق، إنَّ هذا المؤشر يفقد تلك الدلالة إذا لم يصاحبه استخدام مؤشر القيمة السوقية، ويُقاس نموها نسبة إلى الفترات السابقة إذ تعكس الزيادة في عدد الشركات التطور في السوق المالية وتنوعه بصورة عامة.³

ث- المؤشر العام لأسعار الأسهم: وهو مؤشر إحصائي يقيس الأداء الكلي للسوق، ويتكون هذا المؤشر من معدل أسعار مجموعة من الأسهم تستخدم مقياساً للحركة العامة للسوق، ويحتل المؤشر العام لأسعار الأسهم أهمية كبيرة لكافة المتعاملين في السوق المالي، لما لهذا المؤشر من تأثير في تحديد القرارات الاستثمارية للمتغيرين في السوق.

ج- سيولة السوق المالية: أن الأوراق المالية ذات السيولة العالية تمكن المستثمرين من تصفية استثماراتهم متى اقتضت الحاجة، ولقياس درجة سيولة السوق نستخدم عدّة مؤشرات:⁴

1- معدل دوران السهم: يمثل قيمة الأسهم المتداولة خلال مدة معينة كنسبة مئوية من القيمة السوقية لتلك المدة، ويستخدم معدل الدوران العالي مؤشراً جيداً على أن كلفة إتمام الصفقات أو المعاملات المالية المنخفضة، ويعتبر معدل الدوران هو الأكثر ملائمة كمعيار لسيولة السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2- معدل القيمة الكلية المتبادلة: يعادل هذا المؤشر نسبة القيمة الكلية للأسهم المحلية التي يتم تبادلها في السوق المالي إلى الدخل الوطني خلال فترة معينة، ويعد بذلك حافزاً للاستثمار في المشروعات طويلة الأجل ذات العوائد والمخاطر المرتفعة الأمر الذي يؤدي بالمقابل إلى تنشيط النمو الاقتصادي، ويمكن المستثمرين من سحب رؤوس أموالهم بسهولة عن طريق بيعها قبل اكتمال آجال المشروعات.

¹ أديب قاسم شندي، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، جامعة واسط، العراق، 2013، ص 167.

² أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³ محمد جاسم محمد، علاقة نسبة الرفع المالي و Wacc في مؤشرات سوق الأوراق المالية -دراسة تحليلية في مجموعة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العراقية في العلوم الاقتصادية، العدد 37، المجلد 10، العراق، تشرين الثاني، 2014، ص 165.

⁴ إيمان عبد المطلب حسن المولى، مؤشرات قياس سيولة سوق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت -العراق-، المجلد 07، العدد 23، سنة 2011، ص 120-123.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

III-3-التحليل الفني والأساسي للسوق المالي:

ينصرف اهتمام التحليل الفني إلى تتبع حركة أسعار الأسهم في الماضي على أمل اكتشاف نمط لتلك الحركة، فمن خلال هذا التحليل يمكن تحديد التوقيت السليم لقرار الاستثمار في الأسهم، فحركة الأسعار في الماضي تعد مؤشراً يعتمد عليه في التنبؤ بحركتها في المستقبل¹. ويتم ذلك من خلال استخدام البيانات التي تتولد عن سوق معين لتحليل كل من سوق الأسهم الكلية أو الأسهم الفردية وأحياناً يسمى بتحليل السوق الداخلي². كما أنه هو دراسة الاتجاه الماضي لسعر الورقة المالية وكمية تداولها، لمحاولة التنبؤ باتجاهها المستقبلي، ويتم استخدام برامج متخصصة في تحويل تغيرات الأسعار إلى مخططات بيانية تربط السعر بالزمن³.

III-3-1-فرضيات التحليل الفني: يستند التحليل الفني إلى عدد من الفرضيات، من أبرزها ما يأتي⁴:

- ✓ تتحدد القيمة السوقية للأسهم وفقاً لآلية السوق بمعنى تفاعل قوى العرض والطلب؛
- ✓ يعطي السوق آلياً وبصفة مستمرة وزناً لكل متغير من المتغيرات التي تحكم العرض والطلب؛
- ✓ إن أسعار الأسهم تميل إلى التحرك في اتجاه معين وتستمر على ذلك لمدة طويلة من الزمن؛
- ✓ أخيراً الاختلاف على أن السوق يعطي كل متغير وزناً بصفة آلية ومستمرة.

III-3-2-نظريات التحليل الفني:

إن التحليل الفني يجعل المستثمر على دراية باتجاه أسعار السوق وتحديد الورقة المالية التي ينبغي أن يشتريها أو يبيعها، إضافة إلى تتبع حركة التغير في سعر الورقة المالية، وتوجد عدة نظريات ودراسات في التحليل الفني، وهي النظريات التالية:

1- نظرية داو جونز Dow Theory :

نظرية داو هي مجموع من الأفكار والمبادئ والافتراضات عن حركة الأسعار في الأسواق المالية، بنى داو نظريته على اعتقاد أن الأسعار في الأسواق المالية تتحرك في دورات متتابعة من الصعود والهبوط تعكس حالات الازدهار والانكماش التي يحركها السلوك البشري المتقلب بين الإفراط (الإسراف) الذي يؤدي إلى الانكماش وهذا الأخير بدوره يدفع الإنسان إلى الاقتصاد والتفريط ينتج عنه تحسن تدريجي في ظروفه إلى أن تبلغ مرحلة الازدهار من جديد، وهكذا يتعاقب النمو والركود في حلقات متكررة، وللكشف عن دورات الأسعار وتعقب مختلف مراحل تطورها اعتمد على مؤشرات السوق لمتابعة وتفسير حركة السوق (مؤشر لقطاع الصناعة ومؤشر لقطاع النقل والسكك الحديدية)، وتقوم نظرية داو على ستة افتراضات أساسية⁵:

¹ محمد صالح الحناوي والأخرون، الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها مدخل للتحليل الأساسي والفني، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 129.

² حماد طارق عبد العال، التحليل الفني والتحليل الأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 320.

³ محمد صالح جابر، الاستثمار بالأسهم والسندات وإدارة المحافظ الاستثمارية، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 94-95.

⁴ هندي منير ابراهيم، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، ط2، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2006، ص 189.

⁵ بن لطرش خالد، اختبار مدى تنبؤية ورجحية التحليل الفني للأوراق المالية في الأسواق المالية العربية، أطروحة دكتوراه علوم، في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، دفعة 2018-2019، ص 18-26

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

- متوسطات الأسعار (مؤشرات السوق) تأخذ كل شيء في الحسبان؛
- أسعار السوق لها ثلاث حركات متزامنة: الاتجاه الرئيسي، الحركات الثانوية، والتقلبات اليومية الطفيفة؛
- الاتجاه الرئيسي يتكون من ثلاث مراحل؛
- المتوسطات يجب أن تؤكد بعضها البعض؛
- حجم التداول يجب أن يؤكد اتجاه الأسعار؛
- يفترض أن يستمر الاتجاه السائد حتى تظهر إشارات مؤكدة عن تغييره.

لقد قدمت نظرية داو إسهامات جليلة للفكر الاقتصادي والمالي عامة والتحليل الفني خاصة وفيما يلي ملخص لأهم إسهامات نظرية داو:

- تمثل القاعد النظرية للتحليل الفني وأساس العديد من القواعد والأدوات الفنية؛
- يعتبر داو وشريكه جونز أول من ابتكرا مؤشرات السوق بغرض متابعة الاتجاه العام للسوق وقياس الظروف الاقتصادية العامة، وساهم اختراع المؤشرات بشكل غير مباشر في تطوير الصناعة (الهندسة) المالية؛
- الإشارة إلى ظاهرة ارتباط الأسواق المالية محلياً ودولياً؛
- التأكيد على أهمية تحليل ما بين الأسواق الذي يهتم بدراسة العلاقة بين حركة أسعار الأسهم ومختلف القطاعات والمتغيرات الاقتصادية الكلية.
- على الرغم من الإسهامات الكبيرة التي قدمتها نظرية داو للتحليل الفني إلا أنها لم تسلم من بعض الانتقادات والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: ¹
- تأخر الإشارات التي تعطيها النظرية عن تغير الاتجاه الرئيسي، ويعود هذا التأخر إل مبدأ التأكيد الذي تتطلبه النظرية؛
- اعتماد النظرية على مؤشرات السوق يجعلها تنطبق على السوق ككل ولا تنطبق على الأسهم الفردية، وبالتالي لا تساعد على اختيار الأسهم التي ينبغي شراؤها أو بيعها؛
- النظرية لا تخدم المستثمرين في الآجال القصيرة والمتاجرين اليوميين، لأنها تركز على الاتجاه الرئيسي للسوق ولا تعطي أهمية كبيرة للحركات الثانوية (الوسيطية) وتتجاهل التقلبات اليومية.

وخضعت نظرية داو بعد نشرها 1932 للاختبار التجريبي من طرف بعض الأكاديميين من أهمهم²:

¹ بن لطرش خالد ، مرجع ذكر سابقاً، ص27.

² - Alfred Cowles 3rd, Can Stock Market Forecasters Forecast ? The Journal Of Econometrics, Cleveland ,ohio , Vol 1, No° 3 , 1933,p 309-324

- Stephen.J.Brown, William .Goetzmann, Alok Kumar, The Dow Theory : William Peter Hamilto's Track Record 79 Reconsidered. The Journal Of Finance, Chicago, Vol53, No° 4 , 1998, p 309-324

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

- اختبار ألفريد كاولس (1933) بعنوان: "Can Stock Market Forecasters Forecast?" حيث قام كاولس باختبار تنبؤية نظرية داو ومدى قدرتها على تحقيق ربحية أفضل من استراتيجية الشراء والاحتفاظ، من خلال متابعة إشارات الشراء والبيع والخروج من السوق المستمدة من التنبؤات باتجاه الأسعار التي كان ينشرها وليام هاملتون في افتتاحيات جريدة وول ستريت خلال الفترة الممتدة (1903-1929)، وتوصل كاولس إلى أن أداء نظرية داو كان أقل من أداء استراتيجية الشراء والاحتفاظ، ومنه استنتج عدم قدرة النظرية على التنبؤ باتجاه الأسعار.

- اختبار ستيفان براون وآخرون (1998) بعنوان: "The Dow Theory : William Peter Hamilt'o's Track Record Reconsidered" قام كل من ستيفان براون وآخرون بإعادة اختبار نظرية داو خلال نفس الفترة مع الاعتماد على معيار العائد المعدل بالمخاطرة، وهذا للتحقق من نتائج الدراسة السابقة، وتوصلوا إلى نتائج مخالفة لدراسة كاولس حيث أظهرت النتائج أن معدل العائد بالمخاطرة الذي حققته استراتيجية الاستثمار المبنية على نظرية داو أفضل من مثيله المحقق من استراتيجية الشراء والاحتفاظ.

2- نظرية تراجعات (الانسحابات) فيبوناتشي¹

تعتبر أداة فيبوناتشي من أهم أدوات التحليل الفني الأساسي، من خلال تحديد الأماكن التي قد يرتد من عندها السعر للدخول في عملية جديدة، والنتيجة التي عرضها فيبوناتشي كانت الأرقام المتتالية التالية: 1-1-2-3-5-8-13-21-34-55... إلخ، ويلاحظ أن كل رقم من هذه الأرقام في هذه السلسلة هو نتيجة جمع الرقمين السابقين له في هذه السلسلة، والتي تم استخدامها في التحليل الفني من خلال خطوات التراجعات أو تصحيحات فيبوناتشي، والتي تعتبر من الأدوات الشهيرة في التحليل الفني التي يستخدمها المحللون والمهم في هذه المسألة ليست الأرقام نفسها بل العلاقة الرياضية التي عبر عنها من خلال نسب محددة تظهر العلاقة الرياضية بين سلسلة الأرقام، وذلك من خلال تحديد نقطتين رئيسيتين في الحد الأقصى من مخطط الأسعار، وهما في العادة قمة وقاع، ومن ثم تقسم المسافة العمودية بين هاتين النقطتين من خلال استخدام نسب فيبوناتشي، وتستمر عملية التصحيح إلى أن يخترق اتجاه التصحيح النسبة الذهبية وبعدها يعتبر أن السعر غير اتجاهه وتتغير هذه النسبة من نقطة دعم إلى مقاومة أو من مقاومة إلى دعم، والجديد بالذكر أن خطوط فيبوناتشي لا تستخدم إلا عند تجاوز اتجاه التصحيح النقطة 23.6 في المئة وإذا مثل هذا الحد مستوى المقاومة فمن المحتمل أن يتم اختراق مستوى 38.2 في المئة بشكل سريع، وفي حالة اختراق الاتجاه مستوى مئة بالمائة أو صفر بالمائة تنتهي عملية فيبوناتشي تعتبر كل الخطوط ملغاة ويتوجب رسم خطوط جديدة، نسبة فيبوناتشي الرئيسية وهي 61.8 في المئة يشار إليها بالنسبة الذهبية والتي لعبت دوراً مهماً في سوق الأوراق المالية، وأيضاً في تحديد نقاط الحرج التي يحتمل أن تتراجع عندها أسعار الأسهم.

¹ George A . Maclean , Fibonacci and Gann Applications in Financial Markets: Practical Applications of Natural and Synthetic Ratios in Technical Analysis , Wiley Trading, USA , 2005 , p 27,30 .

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

تعتبر تصحيحات فيبوناتشي من أهم الأدوات التي تعين المحلل في تحديد مستويات الدعم والمقاومة، والتصحيح هنا هو أن يتخذ السهم اتجاهاً معاكساً للاتجاه العام للسهم، ومن ثم تساعده في تحديد نقاط الدخول والخروج للاستفادة من العملية القصوى.

3- نظرية الموجات لـ رالف نيلسون إليوت¹

تعد ثاني أهم نظرية للتحليل الفني بعد نظرية داو، وهي تكملة للنظرية السابقة وتفصيلاً لها، وتوصل إليوت في دراسته لحركة أسعار الأوراق المالية لبورصة نيويورك إلى أن هناك إيقاع معيناً يحكم حركتها، وقد أكد أن الأساس الرياضي لمبدأ الموجة يعتمد على الأرقام ونسب فيبوناتشي، من خلال تحديد أنماط تلك الحركة ومداتها ومدتها، مفسراً ذلك في كتابه " Nature's Law – The Secret Of the Univers - قانون الطبيعة – سر الكون"، كما عكفت نظرية إليوت في تفسير أسعار الأسواق المالية، حيث ميز بين خمسة موجات متكررة في حركة السعر، قام بتسميتها وتوضيحها وتفسير مختلف التغيرات التي تطرأ على أشكالها، ووصف كيفية ارتباطها فيما بينها لتشكيل نسخة من الموجات أكبر منها، وهكذا لتشكيل بذلك تدرجاً مهيكلًا، وتتم بثلاث جوانب أساسية وهي:²

- النمط: يعبر عن شكل أو نموذج حركة الأسعار؛
 - النسب: تحدد العلاقة بين طول (مدى) مختلف الموجات والحركات السعرية؛
 - الزمن: يحدد المدة التي تستغرقها مختلف الموجات والحركات والدورات السعرية.
- كما لها اسهامات كبيرة في التحليل الفني، إلا أنها تتميز ببعض الخصوصيات، نلخصها في النقاط التالية:
- تسمح هذه النظرية للمحلل الفني بدراسة مختلف الأطر الزمنية وفي آن واحد (سنوية، شهرية، أسبوعية، يومية....)، مما يساعد على إتخاذ القرار وإتاحة فرص المتاجرة؛
 - تمكن النظرية من تحديد وتصنيف كل حركات السوق، بشكل يساعد على التنبؤ باتجاه الأسعار؛
 - تسمح بتحديد الحركات التصحيحية للاتجاهات الصعودية والهبوطية القصيرة منها والطويلة؛
 - بناء بعض الأنماط (الموجات) السعرية كالمثلثات القطرية، المنعرجات، القنوات السعرية... إلخ، والتي أصبحت إحدى أدوات التحليل الفني التقليدي.

ومن أهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية الموجات نوجزها فيما يلي:

- تعتبر النظرية من أعقد نظريات وأدوات التحليل الفني نتيجة للمعايير والخصوصيات واللامتناهية التي تتضمنها؛
- صعوبة تطبيقها والتحكم فيها كما تتصف بالاحتمية لأنها تقدم تفسيرات وأنماط لكافة الحركات السعرية قبل حدوثها؛
- كل مستوى من مستويات الموجات مبني على المستويات السابقة له، وعليه لا يمكن متابعة الأسعار في مستوى معين دون المرور على كل المستويات السابقة؛

¹ بن لطرش خالد، مرجع سبق ذكره، ص 29، ص 41.

2-Ralph Nelson Elliott, *Nature's Law – The Secret Of the Univers (Elliot Wave)*, Snowball publishing, USA, 2011, p124 - Robert R. Prechter, *R.N. Elliott's Masterworks: The Definitive Collection*, New Classics Library, Georgia, USA, 1996, p 308

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

- افتراض انتظام حركة الأسعار مما يجعلها غير قابلة للتطبيق في الواقع الذي تكون فيه حركة الأسعار غير منتظمة.

4- نماذج تقييم الأصول المالية في نظرية السير العشوائي لحركة أسعار الأسهم:

يرجع اكتشاف ظاهرة الحركة العشوائية للأسعار إلى الباحث الفرنسي لويس باشوليه Louis Bachelier 1900 من خلال أطروحة الدكتوراه "نظرية المضاربة" Théorie de la Spéculation بتطبيق البرهان الرياضي من أجل دراسة احتمال تحقيق المضارب أرباح أو خسائر في البورصة، فقد قامت دراسته على افتراض أن السعر في السوق في أي لحظة من الزمن لا يمكن معرفة مساره، وهو ما يشبه لحد كبير فرض السوق الكفاء، وبناءً على هذه الفكرة افتراض أن الدالة الاحتمالية للسعر المستقبلي للأصل المالي هي دالة متناظرة معرفة على المجال $]-\infty, +\infty[$ ، وهذا ما أنتقد عليه في كون أن السعر لا يمكن أي يكون أقل من الصفر¹.

III-3-3- التحليل الأساسي للعوامل المؤثرة في السوق المالية:

يعرف التحليل الأساسي على أنه تحليل المحددات المؤثرة على سعر السهم كتلك الخاصة بالأرباح المتوقعة²، حيث عمل الاقتصاديين على إيجاد أهم العوامل المؤثرة فيها، ومحاولة دراستها وتفسيرها وإيجاد نوع العلاقة التي بينها وبين أسعار الأسهم، ويمكن حصرها فيما يلي:

1- سعر الفائدة:³ يعد سعر الفائدة المحرك الأساسي لتوظيف رأس المال وانتقاله بين الأسهم والسندات والبنوك ذلك لاعتباره الفرصة البديلة للمستثمر، فإذا كان سعر الفائدة مرتفعاً سيفضل المستثمر بأن يضع أمواله في البنك والحصول كل عام على سعر الفائدة المحدد له، وفي نفس الوقت فإن ارتفاعه سيؤدي إلى التقليل من عمليات الاقتراض وبالتالي خفض نسبة السيولة مما يؤدي إلى تقليل نسبة التضخم.

2- معدل التضخم: فهو يؤدي إلى تآكل وانخفاض مضاعف السعر إلى ربحية السهم، وكونه جزء من معدل العائد المطلوب على الاستثمار فمن المتوقع أن يكون هناك اتجاه عكسي في حركة أسعار الأسهم⁴.

3- سعر الصرف: أجريت عدة دراسات قياسية منها من أشارت نتائجها على وجود علاقة سببية إيجابية بينهما، ومنها من عارضتها ونفت وجود ذلك⁵، إذ لا بد من استقرار العملة حيث أن هذا العامل هو عامل محدد لمُدخر أجنبي حيث يسمح له بتأمين تحويل صافي أرباحه السنوية إلى بلده الأصلي، كما أنه عند انتهاء المشروع أو انسحابه منه يفقد رأسماله إذا قام بتحويله إلى موطنه الأصلي.

¹ Louis Bachelier ,Theorie de la Spéculation ,Annales scientifique de L.E.N.P ,03^{eme} Série ,1900, P 21.

² منير ابراهيم الهندي ،أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية ،ط2، منشأة المعارف ،الاسكندرية، 2006 ،ص159.

³ سالم صلال راهي الحسنوي ،المحددات الداخلية والخارجية للقيمة السوقية للأسهم في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد،المجلد السابع ، العدد الرابع عشر ،جامعة البصرة، العراق،أيار 2015 ،ص115

⁴ عبد الغفار حنفي ، استراتيجيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الاسكندرية ، 2007 ،ص219.

⁵ خيرة مزوزي ،أثر الإعلان عن سياسة توزيع الأرباح على أسعار الأسهم المدرجة في سوق دبي المالي -دراسة حديثة خلال سنة 2011- كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح -ورقلة- الجزائر -دفعة 2014-2015 ،ص05.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

4- **حجم الناتج المحلي الإجمالي:** إذ يتأثر صعوداً ونزولاً بدورة الأعمال ويعكس الحالة الاقتصادية للدولة، فالإعلان عن زيادة غير متوقعة في حجم النشاط الاقتصادي يزيد من التفاؤل بشأن مستقبل الاقتصاد، مما يزيد من حركة التعامل على الأسهم، وبالتالي ارتفاع أسعارها.

5- تمتد آثار السياسة النقدية إلى السوق المالية، ومن ثم التأثير في الاستثمارات المالية عبر القنوات التالية: قيام السلطة النقدية باستخدام أداة سعر إعادة الخصم للتأثير في السوق المالية، فتغير أحكام إقراض المصارف التجارية، له تأثير في حجم الاحتياطي تلك المصارف ومن ثم في حجم الاستثمارات المالية، كما أن تأثير عمليات السوق المفتوحة في السوق المالية تصل من خلال قيام السلطة النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية مختلفة الآجل وعبر التأثير في قناة الأسعار، أما بالنسبة للاحتياطي القانوني فإن المصرف المركزي يستطيع التحكم بتلك النسبة، الأمر الذي يدفع المصارف التجارية إلى اللجوء إلى السوق المالية لغرض بيع ما لديها من أوراق مالية، وهذا ينعكس بدوره على مؤشرات السوق المالية.¹

III-4- دور وأهمية المؤشرات السوق المالية في النشاط الاقتصادي:

- لعب السوق المالية دوراً هاماً في الاقتصاد، إذ تعمل على تحقيق التوازن بين قوى العرض وقوى الطلب، ويتم ذلك في:
- تقوم الأسواق المالية بتجميع وتحليل ونشر المعلومات عن الاستثمارات على نطاق واسع مما يزيد من معدل الإدخار، ويحسن من كفاءة توزيع الموارد على البدائل الاستثمارية المختلفة؛
 - تعد وظيفة الأسواق المالية في الرقابة على الاستثمارات من خلال مؤسسات التمويل البنكية عن طريق متابعة التوظيفات المختلفة وحمايتها في حالة تعرضها للمخاطر؛
 - تمويل التنمية الاقتصادية من خلال إصدار أوراق مالية ومن ثم اقتراض الحكومة من الأفراد؛
 - تساهم في تحقيق كفاءة في توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية، وبالتالي نمو وازدهار اقتصادي؛
 - تساعد على جذب المدخرات وتشجيع صغار المدخرين والمستثمرين على استثمار أموالهم في الأوراق المالية، وبالتالي امتصاص فائض السيولة النقدية، واتجاه هذه المدخرات نحو الاستثمار بدلاً من الاستهلاك؛
 - جذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين التكنولوجيا: عن طريق الاستفادة من التطورات المالية والاقتصادية العالمية، حيث تعمل سوق الأوراق المالية على زيادة الترابط مع العالم الخارجي عن طريق ارتباطها بالأسواق المالية الدولية.²

¹ سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، ط3، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 2000، ص 41.

² سمير شرف، اسماعيل شعبان، هدى اسبر، دور السوق المالية في تفعيل النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 1، العراق، 2009، ص 6، 5.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للمتغيرات المالية كحلقة وصل بين سياسات التحرير ومعدلات النمو

خلاصة الفصل:

"شهد الفكر التنموي المعاصر تحولاً جذرياً في تشخيص مسببات النمو الاقتصادي، حيث انتقل التركيز من العوامل الإنتاجية التقليدية إلى فضاء أوسع يشمل المحددات النقدية والمالية التي تحكم استقرار الاقتصاد الكلي. ويأتي سعر الفائدة في طليعة هذه المحددات؛ فبينما اعتبرته الأدبيات الكلاسيكية والكينزية أداة حيوية لتحفيز الادخار وتوجيه الاستثمار نحو القنوات الأكثر كفاءة، ذهبت المدرسة النقدية بقيادة فريدمان إلى التقليل من فاعليته، محذرة من أن التدخل في مستوياته قد يصبح مصدراً للتقلبات والأزمات بدلاً من الاستقرار. وبالتوازي مع ذلك، يبرز سعر الصرف كمتغير استراتيجي يربط الاقتصاد المحلي بالعالم الخارجي، ورغم كثافة الدراسات التجريبية، إلا أن الجدل لا يزال قائماً حول طبيعة أثره؛ فبينما تؤكد بعض النماذج دوره في تعزيز التنافسية الدولية، تشير أخرى إلى ضعف معنويته في ظل الاختلالات الهيكلية لبعض الاقتصادات.

ومن جانب آخر، يمثل ميزان المدفوعات السجل الإحصائي الأكثر دقة لبيان القدرة الائتمانية والمركز التجاري للدولة، حيث يفرض السعي نحو توازنه ضرورة ابتكار سياسات تصحيحية تضمن حماية الاحتياطيات الأجنبية من الاستنزاف. وفي سياق الانفتاح المالي الحديث، تعاضد دور الأسواق المالية ومنظومة أسعار الأسهم كقنوات ديناميكية لحشد المدخرات الوطنية وتحويلها إلى استثمارات إنتاجية تدعم الرفاهية العامة، وهو دور يظل رهيناً بتحقيق شرط الكفاءة؛ إذ رغم غياب نظرية موحدة تفسر حركة الأسعار، تظل البورصة المرآة العاكسة لثقة المستثمرين والآفاق المستقبلية للنمو. إن هذا التداخل بين القنوات النقدية (الفائدة والصرف) والقنوات المالية (البورصة والميزان) هو ما يصيغ اليوم ملامح التنمية المستدامة في الاقتصاديات الحديثة.

الباب الثاني

الدراسة التطبيقية للعلاقة بين

المتغيرات المالية والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تميزت الحقبة ما قبل التسعينيات في الجزائر بتبني نموذج التنمية المقادة بالدولة، حيث هيمن التخطيط المركزي على مفاصل النشاط الاقتصادي. ركزت هذه الاستراتيجية على ضخ استثمارات عمومية ضخمة لبناء القاعدة الإنتاجية وتوسيع البنية التحتية، مع تهميش دور القطاع الخاص وحصر المبادرة الاقتصادية في يد المؤسسات العمومية. وقد استند هذا التوسع بشكل مطلق على الإنفاق العام كأداة وحيدة لتحفيز الدورة الاقتصادية.

إلا أن هذا النموذج "الريعي النزعة" واجه اختباراً حاسماً في منتصف الثمانينيات؛ حيث أدى الانهيار الحاد لأسعار النفط عام 1986 إلى كشف الهشاشة الهيكلية للاقتصاد الوطني. تسبب هذا التراجع في تقليص الحيز المالي للدولة، مما ولد اختلالات داخلية وخارجية حادة، تجسدت في عجز الموازنة وتفاقم المديونية، مما جعل آليات الإنعاش التقليدية غير قادرة على احتواء الأزمة.

وفي ظل هذا الانسداد الاقتصادي، وبضغط من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، دخلت الجزائر مرحلة التحول القسري نحو اقتصاد السوق. تمثلت هذه النقلة في تبني حزمة من الإصلاحات، كان الهدف الجوهري من هذا التحول هو الانتقال من نمو تقوده الوفرة المالية النفطية إلى نمو يركز على الكفاءة التنافسية والانفتاح الاقتصادي.

الفصل الثالث

تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري

خلال الفترة 2000-2016

تمهيد الفصل:

انتقلت الجزائر من مرحلة التصحيح الهيكلي (1990-2000)، التي اتسمت بسياسات نقدية صارمة وتقشف مالي لضبط الاختلالات السابقة، إلى مرحلة نمووية جديدة تركز على تحفيز الطلب الكلي. اعتمدت هذه الاستراتيجية على مبدأ "النمو غير المتوازن" عبر ضخ استثمارات ضخمة في رأس المال الاجتماعي والبنية التحتية. وقد تعزز هذا التوجه بفضل الانتعاش القوي في الأسواق النفطية، الذي وفر الحيز المالي اللازم لتمويل برامج إنفاقية كبرى. وكان الهدف المحوري من هذه الحزم المالية هو تثبيت أركان الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومع ذلك، فإن هذا المسار التوسعي يطرح تساؤلاً جوهرياً حول مدى قدرة هذه المنظومة على تحقيق الاستدامة المالية بعيداً عن تقلبات عوائد المحروقات.

تمثلت هذه الفترة (2000-2014) بتطبيق السلطات الجزائرية سياسة مالية ذات طابع إنفاقي عمومي تحت اسم "برنامج الإنعاش الاقتصادي" وذلك بهدف دفع وتيرة النمو الاقتصادي، في هذه المرحلة يواصل الاقتصاد الوطني تحقيق معدلات النمو الاقتصادي موجبة مما أدى إلى نمو ملحوظ في بعض القطاعات الأساسية المساهمة في ذلك، لكن السبب الرئيسي والأساسي يتمثل في الارتفاع الملحوظ في أسعار البترول وبالتالي فالنمو الاقتصادي الذي يحققه الاقتصادي الوطني نتيجة عوامل خارجية.

I- برنامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر "2000-2014"

باشرت الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية الجديدة في تطبيق برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق العام بهدف تحفيز النمو، وفي هذا الإطار تم اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، وقد جاءت هذه البرامج عقب العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر نتيجة للأزمة الأمنية وما صاحبها من تدهور للاقتصاد الوطني وتردي الأوضاع الاجتماعية لعامة المواطنين، ونتيجة لذلك فقد كان لزاماً على السلطة العمومية أن تنتهج سياسات وطرق استعجالية من أجل دعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد خصوصاً مع عودة الاستقرار السياسي والأمني للبلد وما صاحبه من تحسين كبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الألفية .

I-1- وضعية الاقتصاد الجزائري قبل تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي

عانى الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات من وجود اختلالات هيكلية حادة تسببت في حدوث عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع في المديونية الخارجية إلى جانب ارتفاع في معدلات التضخم، وأمام هذه الوضعية وجدت الجزائر نفسها أمام حتمية الانتقال من النظام الاقتصادي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق الذي فتح المجال واسعاً للاستثمار المحلي والأجنبي من أجل المساهمة في رفع وتيرة النمو الاقتصادي.

I-1-1- مرحلة الانتظار (1962-1966):

كانت الأوضاع الاقتصادية للجزائر غداة الاستقلال صعبة متمثلة في عدم وجود صناعات أساسية وتمركز 80% من النشاطات التحويلية وتميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك، تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي، الفلاحي والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، المناجم سنة 1966. وبدأت اللجان التسييرية نزول في الصناعة وتحل محلها الشركات الوطنية بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة،¹ هذه الوضعية الموروثة جعلت تدخل الدولة كخيار استراتيجي تركز عليه الحكومة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما أدى بالدولة إلى انتهاج المذهب الاشتراكي لتحقيق الأهداف التنموية وطموحات

¹ **علام عثمان**، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول، العقود الاقتصادية الجديدة بين التشريعية والوثبات التشريعي، يوم 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 2015، ص03.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

الشعب الجزائري في القضاء على التخلف، حيث قرر مجلس الثورة سنة 1966 مبدأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبنية على التخطيط المركزي ومبدأ التدخل المباشر للدولة في الاستثمارات الانتاجية.¹

I-1-2- التجربة التنموية في الجزائر (1967-1989):

لقد أدت مخططات التنمية خلال الفترة (1967-1978) إلى تحقيق إنجازات جديرة بالملاحظة في عدة ميادين وإلى إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري، وتم إنجاز الجزء الأكبر من الجهود التنموي والمتمثل في إقامة مؤسسات وطنية عملاقة سخرت لها إمكانيات مالية ضخمة وتمت هذه الجهود من خلال خطة تنموية طويلة المدى، وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي شرعت السلطات اليومية بتغيير إستراتيجية التنمية المنتهجة والقيام بسلسلة من الإصلاحات بتطبيق مخططين خماسيين، متوخية منهما تحقيق اللامركزية وديمقراطية الاقتصاد، إلا أن تمويل المشاريع المقررة في المخططان الخماسيان ارتبطت بأسعار المحروقات،² كما هو ملاحظ في الجدول المدون أدناه :

الجدول رقم 03-01 يبين المخططات الوطنية الخمسة للتنمية وأهدافها الرئيسية

المخطط	الأهداف الرئيسية
المخطط الثلاثي (1967-1969)	برامج الاستثمارات موجهة خاصة لتنمية المناطق المحرومة في إطار القضاء على الفوارق الجهوية - خصص له مبلغ 11 مليار دج.
المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	الشروع في تنفيذ برامج التصنيع وتأسيس التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط - خصص له مبلغ 30 مليار دج
المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	تأمين الموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي ، تكامل قطاعات الاقتصاد، تحسين تقنيات التخطيط وتنظيمها عن طريق تحديد الآجال وتنظيم المراحل - خصص له مبلغ 100 مليار دج
المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	إقرار التوازنات الاقتصادية من جديد وإعادة تنظيم المؤسسات، ضمان مردودية الإمكانيات وترتيب الأولويات لمنظمة التخطيط، تعميم التخطيط السنوي وتأسيس مخطط الولاية والعمل بمخطط الإنتاج ، واستعمال أدوات الضبط ، إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية - خصص له مبلغ 250 مليار دج
المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	إعطاء الأولوية لتنمية الفلاحة والري والسكن والنقل، التخفيف من الديون الخارجية وضمان فعالية التسيير في الداخل، المحافظة على السير نحو الغاية رغم الصعوبات التي ترجع إلى انخفاض الإيرادات، إنشاء المجلس الوطني للتخطيط 1987 - خصص له مبلغ 550 مليار دج

¹ بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013، ص 02-03.

² بوعشة مبارك، ذكر سابقاً، ص 08-09.

-ومن أجل ضمانات التسيير بداية 1981، واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية من سنة 1983 كنتويج مع النظام المالي والمصرفي . إن القيام بتلك الإجراءات كانت ترمي إلى عمومها إلى التحلي التدريجي عن المفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، إعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية."

-استقلالية المؤسسات العمومية قانون 01/88، حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في إتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة المركزية. المحكم والفعال للمؤسسات العمومية، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80-242 الصادر في 04-10-

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

المصدر : بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013، ص 07.

- التحليل:** لم تكن نتائج الاستثمارات الضخمة في مستوى الطموحات المنتظرة، ويمكن إنجاز نتائجها فيما يلي:¹
- نتيجة للتأخر في إنجاز المشاريع الصناعية في المتوسط يقدر بـ 2-3 سنوات، وفترة الانجاز لبعض المشاريع امتدت إلى 5-7 سنوات وتفشي ظاهرة البيروقراطية في الإدارات المركزية، بحيث في المخطط الثلاثي نفذت 82% من الاستثمارات، وأن 35% من قيمة الاستثمارات لم تنفذ وذلك يرجع لمحدودية مؤسسات الانجاز، أما مشاريع المخطط الخماسي الثاني فإنها توقفت بسبب انخفاض أسعار البترول التي بلغت سنة 1986 أقل من 10 دولارات للبرميل، مما عقد مشكلة البطالة وظاهرة الندرة التي مست المواد الضرورية كالأدوية والمواد الغذائية.
 - لأن طبيعة وحجم المشروعات الصناعية قد صممت بطريقة غير سليمة وأظهرت من ناحية التكنولوجية أو الإنجاز رغبة في محاكاة مشروعات المؤسسات الوطنية أكثر من الاهتمام بالتلائم مع الظروف المحلية للمرافق الأساسية واليد العاملة، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى الزيادات المفرطة في التكاليف.
 - إن التكاليف الباهضة وتمديد الأجال عملت كلها على إبطال مخططات التمويل مهما كانت جودتها، فأجبرت في بعض الأحيان المؤسسات إلى تسديد القروض قبل استعمال الاستثمارات.

I-1-3- برامج (الثبوت) الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال الفترة (1989-2000):

حاولت الجزائر القيام بعدة إصلاحات اقتصادية خاصة منها ما مست القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير منذ 1988، إلا أن هذه الإصلاحات لم تأت بنتائج مرضية بل زادت من حدة الأزمة الاقتصادية. وطبقت الجزائر أول برنامج تثبيت لمدة سنة بعد إمضاءها اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 مارس 1989 تحصلت بموجبه على قرض قدر قيمته 300 مليون دولار. وسعيا منها لتعميق الإصلاحات في المجال الاقتصادي أبرمت الجزائر اتفاق ثاني بتاريخ 03 جوان 1991 تحصلت بموجبه على قرض يقدر بـ 300 مليون من حقوق السحب الخاصة (DTS)، أي ما يعادل 403 مليون دولار، وتم الشروع في تطبيق الإصلاحات بهدف تخفيض عجز الميزانية في 1992 و 1993 بـ 108.267 و 162.678 مليار دج على التوالي. وبسبب تراجع أسعار البترول خلال الفترة 1991-1993. كما شهدت انخفاض قيمة الدينار بالإضافة إلى انخفاض كبير في سرعة دوران النقود وتدهور الحساب الجاري الخارجي، وظهور ضغوط تضخمية شديدة حيث بلغ سنة 1994 بحوالي 30%، ليبدأ بالانخفاض التدريجي من سنة إلى أخرى بسبب سياسات التقشف في إطار برامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي (أفريل 1994-مارس 1995)، وبرنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995-مارس 1997) حيث انخفض إلى حدود 15% عام 1996، ليصل إلى 5.73% عام 1997، ثم 2.66% عام 1999 إلى أن وصل إلى ما يقارب 1% عام 2000.²

¹ بوعشة مبارك، ذكر سابقاً، ص 08-09.

² بن دعاس زهير، كتاف شافية، سياسات الاستعمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الغوطات التضخمية، حالة الجزائر 2001-2014، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013، ص 13.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج التمويل الموسع (برنامج التصحيح الهيكلي) قد حقق الهدف الأساسي المتمثل في استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين، وهذا نتيجة لتحقيق معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 5.7% سنة 1998، إلا أن ما يعاب على هذا البرنامج هو استمرارية هشاشة الاقتصاد الوطني تجاه الصدمات الخارجية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات، والذي يمثل 95% من الصادرات ويساهم في تشكيل 60% من موارد الموازنة كما أنه يمثل 25% إلى 40% من الإنتاج الكلي، وبالتالي فإن برنامج الصندوق قد نجح في إدارة الطلب الكلي دون المساهمة في تحسين جانب العرض الكلي، ومع حلول سنة 2001 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة الأجل، تمثلت في برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.

I-2-2- دوافع وأهداف وظروف تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي

لقد تعرض الاقتصاد الجزائري للعديد من الأزمات (أزمة انخفاض أسعار النفط 1986، الأزمة السياسية والأمنية في التسعينات، أزمة ارتفاع الدين الخارجي)، حال دون تحقيق الأهداف المسطرة وذلك بسبب اتساع هوة الاختلالات الاقتصادية لاسيما ما تعلق منها بالتوازنات الكلية. لهذا عملت الجزائر على إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وبعث حركية النمو الاقتصادي من خلال إتباع سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي.¹

I-2-1- أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي :

- وفقاً للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العلمية لهذه السياسة حددت فيما يلي:²
- الهدف الرئيسي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة؛
 - تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
 - تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية؛
 - دعم التوازن الجهوي وإعادة بعث النشاط في الفضاءات الريفية، وتحديث وتوسيع الخدمات العامة.

¹ جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف، 2013، ص 13.

² نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، ص 251-252.

I-2-2-دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي :

إن سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة وواصلت تطبيقها، وكل الإصلاحات المتبناة لإعادة تكييف المناخ الاقتصادي (إصلاح القطاع المصرفي، المالي، الطاقة والمناجم، الكهرباء، المحروقات، الإدارة الجبائية، التعريفية الجمركية...)، وهذا رغم عمليات التطهير التي باشرتها لإعادة تأهيل الشركات العمومية، ورغم كل الجهود المبذولة إلا أن الركود الاقتصادي ازداد حدة وانعكس كل ذلك سلبا على الحياة الاجتماعية للسكان، والتي زادت تأزما نتيجة آثار الإرهاب كتخريب المنشآت القاعدية، الحالة الأمنية المتوترة، وما نتج عنه من النزوح السكاني، وأثر سلبا على معدلات الدخل الفردية، مما نجم عنه تدهور القدرة الشرائية والإطار المعيشي للأفراد، الفقر و اللامساواة الاجتماعية، فمعدل النمو المسجل خلال السنوات الأخيرة كان يعتبر جد منخفض، وغير كاف للاستجابة لتطلعات وحاجات السكان الملحة، ليس فقط في مجال الشغل ولكن أيضا فيما يتعلق بالسكن والتجهيزات الاجتماعية و الثقافية، ويوجزها فيما يلي:

1- ضعف معدل النمو الاقتصادي :

أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداءً من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادية وهو ما حدا بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي، ويمكن تبيان أهم مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1993-2000) في الجدول التالي:

الجدول رقم 03- 02 يمثل معدل النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة (1993-2000)(الوحدة: %)

المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو الحقيقية %	-2,1	-0,7	3,9	4,3	1,1	5,1	3,2	2,4
معدل البطالة %	23.1	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، ص 245.

التحليل: من خلال إطلاعنا على مؤشرات الجدول أعلاه يمكننا تقسيمها إلى ثلاث فترات :¹

بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1993-1994) نسبة قدرت بـ 1.4% وهو ما دفع بالحكومة إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي وهذا يعود لاستمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدتها ابتداءً من سنة 1986، في حين الفترة (1995-1998) لجأت الحكومة إلى تطبيق برامج التعديل الهيكلي لمدة أربع سنوات كان يهدف أساساً إلى إعادة التوازن الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو إيجابية قدر متوسطها خلال تلك الفترة بـ 3,6%. في حين تميزت الفترة (1999-2000) بتحقيق معدلات النمو الاقتصادي تراجعاً مقارنة بالفترة السابقة إذ قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 2.8%، وهو ما مثل انخفاضاً بـ 0.8% عن

¹ نبيل بوفليح، مرجع سابق ذكره، ص 245-246.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

متوسط النمو المسجل في الفترة السابقة، وذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إذ وصل متوسط سعر برميل النفط الجزائري إلى 28.5 دولار أمريكي خلال سنة 2000 وهو أعلى سعر يبلغه منذ سنة 1991، وتعود أسباب ضعف النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة لـ:

الاعتماد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة وهو ما حقق نسبة نمو فاقت 05% كمتوسط خلال نفس الفترة. أما قطاعي الأشغال العمومية والخدمات فقد سجلا معدلات نمو موجبة بلغ متوسطها على التوالي: 3.25% و 2.11% وهذا لم يكن كافياً لدعم النمو. فيما يخص القطاع الفلاحي الذي سجل نسبة نمو متوسطة قدرت بـ 1.15% وهذا لارتباطه بالعوامل المناخية السائدة خلال تلك الفترة، في حين سجل قطاع الصناعة أيضاً نسبة نمو سالبة قدرت بـ 1.57% وهذا بسبب الأزمة الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي .

2- إرتفاع معدل البطالة: يظهر من الجدول أعلاه أن¹:

معدلات البطالة شهدت ارتفاعاً متزايداً خلال الفترة (1986-2000)، فقد سجلت سنة 1987 نسبة 21.4% لتراجع تراجعاً طفيفاً إلى 18.1% و 19.7% سنتي 1989 و 1990 على التوالي، وابتداءً من هذه السنة عرفت تزايداً ملحوظاً وصل أعلى معدل لها سنة 2000 إلى 29.8% ويعود ذلك لأسباب ترجع لعدة عوامل متداخلة، فبالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 برفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي وتوقف الاستثمارات العمومية منذ سنة 1986. كما أن عدد مناصب الشغل الموفرة خلال الفترة (1985-1989) لم يتعدى 75000 منصب شغل كمتوسط سنوي خلال الفترة بعدما كان قد بلغ 140000 منصب شغل خلال الفترة (1980-1984) .

¹ نبيل بوفليح ، نفس المرجع السابق، ص248.

I-3-مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

تميزت الوضعية الاقتصادية في فترة التسعينات بنوع من التناقض، حيث مكن العمل ببرنامج التثبيت من امتصاص اختلالات الاقتصاد الوطني، حيث تم وضع حد للركود الاقتصادي من خلال توقيف نسبة تراجع الناتج المحلي الخام. ومن أجل تدعيم الاستقرار النقدي وتحفيز عملية النمو انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية صارمة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي، وكان برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004) تجسيدا لذلك.¹

I-3-1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2000-2004":

تبنت الحكومة منذ سنة 2000 سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري واتضحت معالمها من خلال البرنامج الذي أعد سنة 2001 والذي امتد لمدة 4 سنوات وجه أساساً لدعم نفقات التجهيز على مستوى الموازنة العامة. وقد رصد له مبلغ 7 مليار دولار. ويمكن تلخيصه كما يلي:²

الجدول رقم 03-03 محاور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2000 (الوحدة مليار دج)

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج					المجموع %
	2001	2002	2003	2004	المجموع	
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8,6
للفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	8	11,4	21,4
الأشغال الكبرى	93	73,9	37,6	2	210,5	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,2	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525	100

المصدر: بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013، ص 04.

التحليل: يوضح الجدول أن التنمية المحلية وقطاع الأشغال العمومية يمثلان أهم المحاور التي خصصت لها مغلقات مالية هامة، حيث تم تخصيص حوالي 40% منه لقطاع الأشغال العمومية و 21.4% لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

¹ فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، دفعة 2013-2014، ص 183

² بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013، ص 04.

أهداف البرنامج: ¹ يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية نهائية وهي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
 - خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
 - دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.
- ويرتكز برنامج الإنعاش على المحاور الآتية:
- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛
 - تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛
 - سياسة النفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

مميزات البرنامج: ²

- برنامج الإنعاش الاقتصادي يختلف عن المخططات التي تبنتها الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه بحيث إن البرنامج يتناهي وفكرة التخطيط المركزي؛
- نجاح البرنامج يعتمد بدرجة كبيرة على ضرورة إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي والاقتصادي، والاهتمام بإصلاح الجباية وتنظيم الاستثمار؛
- لن يؤثر البرنامج على معدلات التضخم، باعتبار أن هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة، وبالتالي الزيادة في الطلب الكلي بإضافة إلى أن النمو في الإنتاج يحول دون ارتفاع الأسعار؛
- أعد المشروع بناءً على القدرات التمويلية للدولة، حيث تم تنفيذ البرنامج وفقاً لقانون المالية التكميلي لسنة 2001.

تقييم البرنامج: توضح حصيلة هذا البرنامج خلال الفترة (سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 فيما يلي: ³

- تم استهلاك 96.22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج؛
- تم إنجاز 73% من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع، يوجد 26% من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 4093 مشروع، و1% من المشاريع لم يشرع تنفيذها أي حوالي 159 مشروع؛
- لم يتجاوب القطاع الصناعي مع هذا البرنامج بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي؛
- أدت زيادة الإنفاق إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال الفترة بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد؛

¹ صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013، ص 03.

² فوزية خلوط، مرجع ذكر سابقاً، ص 187

³ بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 12، 13.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

- حقق هذا البرنامج نمواً سنوياً خارج المحروقات بلغ 5%، إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو .

I-3-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009":

ركزت الدولة على مواصلة جهود إنعاش النمو في جميع القطاعات خصوصاً مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة. فطرح البرنامج التكميلي، واعتبرت هذا البرنامج للاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل 2005 المتعلق بالفترة (2005-2009) خطوة غير مسبقة في تاريخ الاقتصادي الجزائري في إطار مواصلة الإصلاحات الاقتصادية حيث قيمته المرتفعة والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار موزعة في الجدول التالي:¹

الجدول رقم 03-04 مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) (الوحدة مليار دج)

القطاعات	المبلغ	النسبة %
تحسين ظروف المعيشية	1908,5	45,4
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,9
تطوير اتكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1,2
المجموع	4202,7	100

المصدر: عثمانى أنيسة، بوحسان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013، ص 09.

التحليل: لقد تم التركيز في هذا البرنامج على محورين رئيسيين، يتمثل المحور الأول في تحسين ظروف المعيشة وذلك من خلال توفير السكن، تدعيم قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية المتمثلة في قطاع النقل، الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم، وذلك لأنها تمثل دعماً وحافزاً قوياً للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

أهداف البرنامج: جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:²

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة والذي أصبح ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط لقطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛
- تحسين المستوى المعيشي من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على هذا النمط كالجانب الصحي، الأمني والتعليمي؛

¹ عثمانى أنيسة، بوحسان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013، ص 08.

² بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 212.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية لما لهم دور في تطوير النشاط الاقتصادي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

تقييم البرنامج: توضح حصيلة هذا البرنامج ما يلي:¹

- اتسم النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة بالانخفاض ويعود ذلك إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالمياً نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007؛
- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة دون مستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007؛
- ساهم هذا البرنامج في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3% سنة 2009؛
- سنة 2008 إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في البرنامج وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار؛
- غياب إستراتيجية واضحة ومكاتب الدراسات المؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية؛
- استحواذ الشركات الأجنبية على الوطنية في معظم الصفقات العمومية ومشروعات الهياكل القاعدية.

I-3-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي - البرنامج الخماسي - "2010-2014":

يعتبر البرنامج الخماسي الذي سطره كل من مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية بتاريخ 2010/05/24 كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار)، فهذا البرنامج كان ضمن ديناميكية الإعمار الوطني، والتي تعمل على استكمال منجزات كل من برنامجين السابقين، وهو يشمل شقين اثنين هما:²

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج، (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار)؛
- واستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار).

الجدول رقم 03-05 برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) (الوحدة مليار دج)

النسبة %	المبلغ	القطاع
49.5	9386,6	التنمية البشرية
08.1	379	الخدمة العمومية
31.5	6447	المنشآت القاعدية
9.3	أكثر من 895	الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية
1.6	250	البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال

¹ بوعشة مبارك ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

² بيان مجلس الوزراء "البرنامج الخماسي 2010-2014" المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010، ص 01. للإطلاع من الموقع <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>، تاريخ الإطلاع 21 نوفمبر 2016

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

المصدر: **عماري عمار، محمادي وليد**، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013، ص 09.

التحليل: ما يمكن إيجازه حول هذا البرنامج، هو مواصلتها للجهود التي بذلت في سبيل إرساء قواعد توطيد النمو من خلال دفع وترقية قطاع الأشغال العمومية إلى التوسع والتطور وكذا دعم كل ما يخص التنمية البشرية التي تعتبر الهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية واجتماعية¹، أما فيما يخص التمويل فإن هذا البرنامج سيتم تمويله حصرياً من الموارد الوطنية وتستبعد كل استئدانة خارجية، وبالتالي لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلد ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل. وإقامة صندوق لضبط الإيرادات، حيث سيساهم في تمويل برنامج مواصلة دعم النمو مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 ملايين دولار.

أهداف البرنامج الخماسي 2010-2014 : تتمثل فيما يلي: ²

- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية، والقضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل؛
 - تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية ومواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي، تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛
 - ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم تطوير البحث العلمي؛
 - تحسين إطار الاستثمار ومحيطه وتثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.
- مميزات البرنامج:** إن المبلغ المالي المخصص يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل البرنامج، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية والوقاية منها من خلال:
- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو- اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه؛
 - عندما يتعلق الأمر بأي دراسات يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابعة لوزارة المالية؛
 - كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني؛
 - تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة؛
 - تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.

¹ **عماري عمار، محمادي وليد**، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013، ص 09.

² **بوعشة مبارك**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

تقييم البرنامج: أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق هذا البرنامج حيث تم التحكم في معدلات التضخم والبطالة بالإضافة إلى تقييد المديونية الخارجية، كما شهد احتياطي الصرف تحسناً كبيراً، أما فيما يخص النتائج المتعلقة بحصيلة المشاريع الخاصة بالقطاعات الرئيسية فكانت كما يلي:¹

جدول رقم 03-06 يبين حصيلة المشروع البرنامج الخماسي (2010-2014)

حصيلة المشروع الخاصة بالقطاعات الرئيسية		القطاع
2014	2010	
26012	24504	التربية الوطنية (مؤسسات تربوية)
99	82	التعليم العالي (مؤسسة)
2100	274	التكوين المهني (معهد)
%98	%93	الموارد المائية (ربط بشبكة المياه الشرب%)
بشبكة الكهرباء سنة 2014		الطاقة (ربط البيوت بشبكة الغاز والكهرباء)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، جامعة الجزائر 3، المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2016، ص 12.

التحليل: لقد اعتمدت الجزائر سياسة النفقات العامة كأداة للسياسة المالية منذ سنة 2001 وحتى الوقت الحاضر والتي استهدفت من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي، وبالتالي خلق الشروط الموضوعية للنمو وتدعيمه ومن ثم توطيده نظراً للركود والأزمات الاقتصادية والمالية للظروف الداخلية والخارجية التي مرت بها الجزائر.

¹ بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، جامعة الجزائر 3، المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2016، ص 12.

II- تشخيص المجمعات الكلية للاقتصاد الجزائري 2000-2016

يعتمد تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مدى تحقيق الأهداف المسطرة له، والمتعلقة أساساً برفع معدلات النمو الاقتصادي، وإن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بالظرف البترولي العالمي، فكلما بقيت أسعار البترول مرتفعة كلما كانت الدولة قادرة على تمويل هذا النمو، ويمكن تحليل ذلك في العناصر التالية:

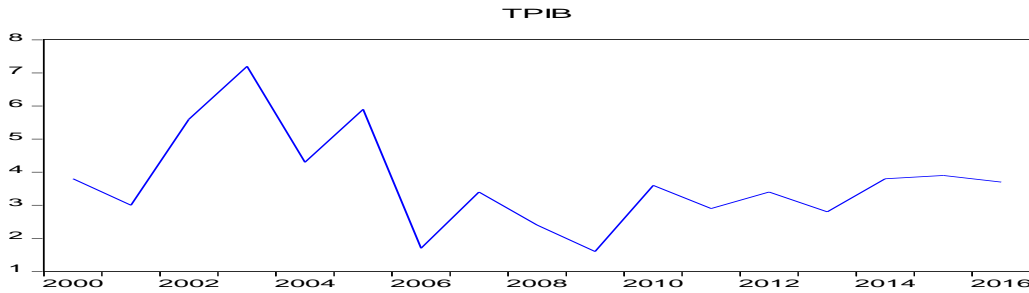
II-1- مؤشرات تطور الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016

يمكن تحليل تطور الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016 من خلال المؤشرات الكلية المعتمد عليها لتحليل أي اقتصاد بلد ما، ويمكن تبيانها في المؤشرات التالية:

II-1-1- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

نحاول عرض النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، ونقسم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين هما:

الشكل رقم 03-01 تطور النمو الاقتصادي للفترة 2000-2016 (الوحدة % سنوياً)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على معطيات البنك الدولي من الموقع <http://data.albankaldawli.org> تاريخ الدخول للموقع 2016/07/25

التحليل: من خلال الشكل أعلاه يمكننا تقسيم الفترة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى الممتدة 2000-2007:¹ حيث في السنوات 2000-2003 الجزائر رقت نمطاً تصاعدياً في قيم الناتج الإجمالي المحلي، وتمكنت من تحقيق معدلات نمو أحسن من تلك المحققة في السنوات السابقة حيث بلغ معدل نموه سنة 2000 نسبة 3.8%، وسجلت في نهاية سنة 2001 معدل 3%، ولما كانت هذه النسبة غير كافية تزامناً مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، و انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال 2001-2004، ارتفعت نسبة النمو سنة 2003 بـ 7.2% وهو أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة معطياً ملامح التميز الإيجابي للنهج الاقتصادي المعتمد مما كان له أثر في مواصلة وتيرة النمو للسنوات القادمة، حيث ظل قطاع النفط مهيماً على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مع باقي القطاعات، في هذا الظرف تحسنت خزينة الدولة ليكون لها ضماناً مالياً بتمويل الإنفاق الاستهلاكي لعامين متوالين، وكذا ما حققه صندوق ضبط الإيرادات من استقرار في خزيتها أكد موضوع الاستقرار الاقتصادي للبلد مع عدم انتقاء حساسية المتغيرات الكلية لتقلبات أسعار البترول الواردة، ليشهد معدل النمو في الجزائر سنة 2006 تراجعاً

¹ بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2006)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 41، سنة 2008، ص 26.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

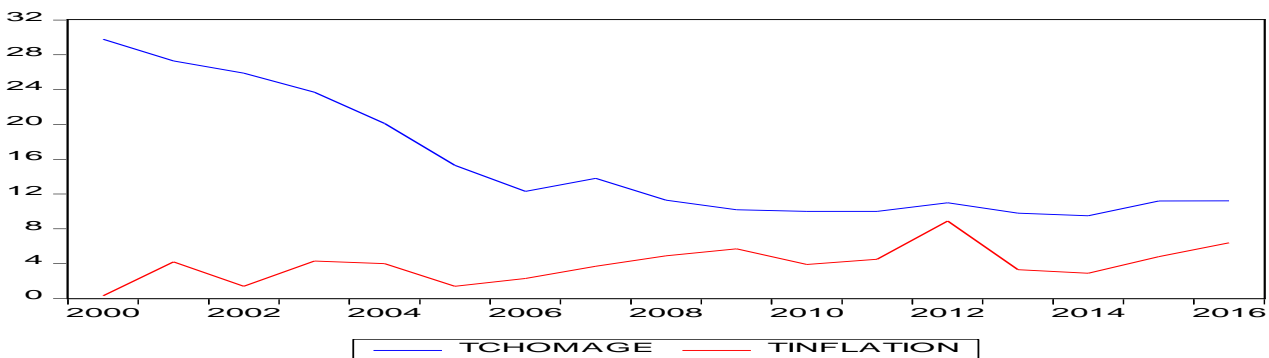
إلى 1.7% جاء بعد انتهاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 مدفوعاً بتدهور حاد في قطاع المحروقات وعلى إثر الهبوط القوي الذي سجلته أسعارها في الربع الأخير من سنة 2008 تباطأ هذا المعدل إلى 2.4% وهذا السبب التراجع النسبي في أسعار البترول بالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي إن لم تؤثر بصورة مباشرة وكبيرة على الاقتصاد الجزائري لنقص ارتباطه بالمنظومة الاقتصادية العالمية، إلا أنها تأثرت بصورة غير مباشرة وهذا بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي .

المرحلة الثانية: 2009-2016:¹ ويتبين ذلك من خلال الإحصائيات أن المعدلات كانت في حالة تذبذب من سنة لأخرى، فكانت في حالة تباطؤ وكان لانخفاض أسعار النفط سنة 2009 تأثير سلبي على أداء الاقتصاد الكلي الجزائري حيث قدرت نسبة النمو بـ 1.6%، فلم يشهد معدل النمو تحسناً وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى انخفاض الطلب على الطاقة في جميع أنحاء العالم. وإبتداءً من سنة 2010 عادت معدلات النمو ترتفع تدريجياً لازمه انطلاق المخطط الخماسي للنمو 2010-2014، وكذا تحسن أداء بعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات خصوصاً قطاع البناء والأشغال العمومية بوتيرة قوية ومستقرة، دون أن ننسى عودة الارتفاع في أسعار البترول.

وقد اشتدت هشاشة الاقتصاد الجزائري تجاه الصدمة الخارجية ابتداءً من السادسي الثاني من سنة 2014 تحت تأثير الانخفاض الهائل لأسعار البترول واستمرار الركود في قطاع المحروقات بالرغم من الجهود الاستثمارية المبذولة في هذا القطاع، إلا أنه شهدت سنة 2014 انتعاشاً للنشاط الاقتصادي بمعدل نمو قدره 3.8% مقابل 2.8% في 2013 في وضع يتميز بتراجع أداء النمو خارج المحروقات، وتجدد الإشارة إلى أن نمو الناتج الوطني يبقى ضعيفاً ولا يرقى إلى المستويات المرجوة بسبب الاعتماد على قطاع المحروقات. ليستمر في سنة 2016 بمعدل 3.7%².

II-1-2- تطور مؤشرات التضخم والبطالة: يمكن تفسير تغير المؤشرين من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 02-03 تطور مؤشر التضخم والبطالة للفترة 2000-2016 (الوحدة % سنوياً)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المعطيات من البنك الدولي، البيانات، الولايات المتحدة الأمريكية، للإطلاع من الموقع <http://data.albankaldawli.org> تاريخ الإطلاع على الموقع 2016/07/25.

¹ بن علي بلعوز، عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 04.

1- التضخم: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بدأ التحكم في معدلات التضخم حيث نلمس انخفاضاً ظاهراً ، وبهذا تمكنت الجزائر من المحافظة على استقرار الأسعار من أجل السيطرة على التضخم، غير أن نسبته سنة 2001 قدرت بـ 4.2% عرفت عودت الضغوطات التضخمية بارتفاع معدل التضخم مقارنة بسنة 2000 المقدرة بـ 0.3%، يمكن أن يفسر بأثر القدرة الشرائية الناتجة عن ارتفاع أجور التوظيف العمومي، والأجر الوطني القاعدي في إطار ضعف العرض¹، أي مرد ذلك نمو المجمع النقدي M₂ بنسبة 22.3% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض معدل التضخم إلى 1.4% نتيجة انخفاض معدل نمو M₂ إلى 17.30% سنة 2002. فيما شهدت سنة 2003 ارتفاع في معدل التضخم بحيث بلغ 4.3%، وهذا يمكن إرجاعه في جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 32.29% مقابل 25.13% مسجلة سنة 2002، في حين انخفض معدل التضخم بشكل ملحوظ سنة 2005 إلى 1.4% بسبب تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي. حيث سجل التضخم 2.31% سنة 2006 وبدأ في الارتفاع إلى غاية سنة 2009 أي كان التضخم عند المستوى 5.73% رغم الانخفاض الذي عرفه الإنفاق الحكومي حينها يعود إلى فعل أسعار النفط في الأسواق العالمية³. وهذا راجع أيضاً إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008 إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة لاسيما المنتجات الفلاحية، علماً أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر.

ارتفع معدل التضخم سنة 2012 إلى أقصى معدل عرفته الفترة وسجل 8.9% بشكل كبير وهذا بسبب زيادة أسعار النفط العالمية التي أثرت بدورها على زيادة الإنفاق الحكومي، كما يرجع بالأساس إلى الديناميكية التي ولدتها هاته البرامج من خلال المخصصات المالية الضخمة، وتفسر هذه الذروة التاريخية أساساً بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول من سنة 2012، هذه الضغوطات التضخمية الظاهرة كانت مرتبطة خاصة بالأسعار العالمية للمنتجات الأساسية⁴، وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في التضخم المسجل في سنة 2015 توقف التراجع المعتبر للتضخم المسجل في سنتي 2013 و 2014 وذلك بنسبة 4.4% مقارنة بـ 3.3% و 2.9% على الترتيب حيث واصلت الأسعار

¹ بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة- الجزائر، الدفعة 2015-2016، ص 141.

² رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 61-62، شتاء ربيع 2013، ص 204.

³ خديمي عبد الحميد، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الانفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية - حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- الجزائر، الدفعة 2014-2015، ص 221.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 35.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

العالمية للمنتجات الفلاحية الرئيسية التي تستوردها الجزائر انخفاضها إلى معدلات سنوية متوسطة خاصة بالنسبة للقمح 1%، وبلغ التضخم في سنة 2016 معدل 6.4%.²

2- البطالة: انطلاقاً من سنة 2000 عرفت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة انخفاضاً كبيراً ومنتالياً، حيث انتقلت من 29.79% لهذه السنة إلى 09.5% سنة 2014 وهذا رغم تزايد نسبة السكان التي ارتفعت من 31183658 نسمة سنة 2000 إلى 39666519 نسمة سنة 2015، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الأوضاع الأمنية للبلاد في أواخر التسعينات التي ساعدت على الاستقرار السياسي والاقتصادي ونتيجة الارتفاع الطفيف في أسعار النفط. وترجع أيضاً إلى توجه الحكومة إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي لانعاش إيراداتها وذلك بإطلاق مجموعة من البرامج للفترة 2001-2014، هذه البرامج التي سطرت أهداف معينة لبلوغها وتحقيقها، والتي كانت من بينها تخفيض طريق زيادة الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص عمل جديدة.

كما قامت الدولة أيضاً بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن أطر مؤسسية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسير من طرف الوزارة المكلفة بالعمل أو المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمينات على البطالة، أجهزة دعم الشباب... الخ. ويلاحظ أن انخفاض معدلات البطالة ساهم فيه إلى حد كبير قطاع البناء، الأشغال العمومية وقطاع الخدمات، هذه القطاعات التي استفادت بشكل كبير من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.³

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، نوفمبر 2016، ص45. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

² بنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمراقبة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، نوفمبر 2016، ص16، للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

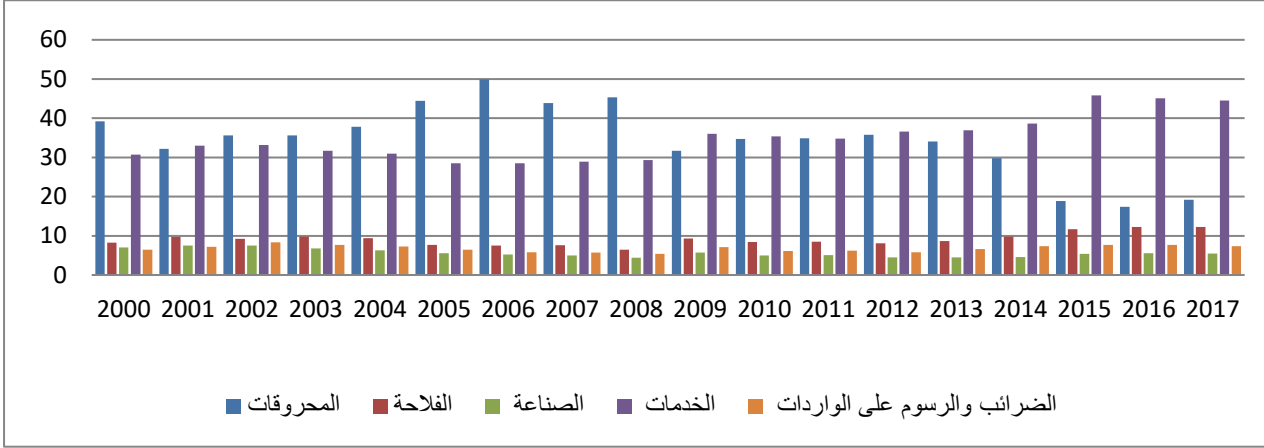
³ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، ديسمبر 2015، ص04. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

الفصل الثالث: تحليل وضعيّة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

II-2- مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي :

تلعب القطاعات دوراً أساسياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي لأي دولة، ويمكن تحليل تطور مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) كما يلي:

الشكل رقم 03-03 مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي للفترة 2000-2017 (الوحدة %)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المعطيات من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر رقم 05، ديسمبر 2008، ص 26- رقم 09، سبتمبر 2009، ص 26- رقم 17، مارس 2012، ص 26 - رقم 29، مارس 2014، ص 26 - رقم 37، مارس 2017، ص 26. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2017/03/21.

II-2-1- قطاع المحروقات:

يعد القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني والمحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، نلاحظ أن نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام تقدر بـ 39.19% سنة 2000 ثم انخفضت إلى 32.7% سنة 2002، ويعود هذا الانخفاض إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 التي فجرت الولايات المتحدة الأمريكية، وما ترتب عليها من تداعيات التي أدت إلى انخفاض سعر البرميل أين بلغ قيمته 24.8 دولار مقارنة بسنة 2000 أين بلغ 28.7 دولار.¹ وواصل الارتفاع إلى سنة 2008 ومساهمته بـ 45.3%، ليعاود انخفاض مساهمته بـ 31.7% سنة 2009 ويرجع سبب التذبذب الأخير إلى تداعيات الأزمة العالمية، واختلالات العرض والطلب على البترول، وتربطاً مع عودة انتعاش النمو العالمي والطلب تحسنت أسعار المحروقات بوضوح في السوق العالمي سنة 2010، فواصل قطاع المحروقات زيادة مساهمته في الناتج المحلي الخام إلى أن وصل سنة 2013 أين تراجع نموه وبدأ في انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى غاية سنة 2015 حيث وللمرة الأولى منذ عشر سنوات تزايد إنتاج قطاع المحروقات. ولم تعد تولّد سوى

¹ التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، نشرة إحصائية اقتصادية للدول العربية، سنة 2002، ص 79. للإطلاع من الموقع <http://www.amf.org.ar/jointrep> تاريخ الإطلاع 2015/01/19.

* التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، نشرة إحصائية اقتصادية للدول العربية، سنة 2008، ص 87. للإطلاع من الموقع <http://www.amf.org.ar/jointrep> تاريخ الإطلاع 2015/01/19.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

18.9% من تدفق الثروة، مقابل 29.8% في 2014.¹ وهذا راجع إلى عدة عوامل منها ما له علاقة بأساسيات السوق ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجياً، الأمر الذي أدى إلى خفض أسعار النفط نتيجة للعلاقة العكسية التي تربط بين المتغيرين، الأوضاع الجيوسياسية وبخاصة سوريا وليبيا بالإضافة إلى دول منتجة أخرى مثل نيجيريا، أنغولا، جنوب السودان نتجت عن تخفيض كبير في الإنتاج هذا لضمان حصتها السوقية بدلاً من خفض الإنتاج الذي قد يؤدي إلى دفع الأسعار نحو الارتفاع²، إلا أن وفرة الإمدادات النفطية العالمية حددت من تأثير تلك التطورات في دفع الأسعار نحو الأعلى، وهو ما جاء مخالفاً للتوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2014³، حيث انخفض الخام الجزائري ليصل إلى 109.4 دولار/برميل خلال العام أي بنسبة انخفاض 1.9% بالمقارنة بسنة 2012 المقدرة بـ 111.5 دولار/برميل.⁴

وقد بلغ سعر البرميل أدنى مستوى له خلال جانفي 2015 (47 دولارا). وابتداء من شهر فيفري، شرعت تسجيل السعر المتوسط لبرميل برنت 57.80 دولارا فاقت حوالى 47% من قيمته مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014⁵، وبخصوص النشاط الاقتصادي لسنة 2017 فقد عرف تباطؤا بسبب التراجع المعتبر لوتيرة توسع قطاع المحروقات من حيث اقليمية، حيث يقدر اجمالي الناتج الداخلي الخام بـ 18906.6 مليار دولار أو ما يعادل 158 مليار دولار و لم يكن نموه من حيث الحجم الا بـ 1.6 في المائة مقابل 3.3 في المائة في 2016.

II-2-2-قطاع الزراعة:

شهد القطاع الفلاحي الجزائري العديد من النجاحات خلال العشرية الأخيرة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، من خلال تخصيص مبالغ معينة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، قد حقق القطاع معدلات متذبذبة ارتفاعاً وانخفاضاً طفيفاً، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية وسقوط الأمطار بكميات جيدة وزيادة المساحة المحصولية والتوسع في استخدام التقنيات الزراعية⁶، حيث كانت نسبة مساهمته 08.27% سنة 2000 كما حققت الزراعة في سنة 2008 أسوأ أداء لها منذ ثمانية سنوات، وتراجعت قيمتها المضافة بنسبة 5.3% مقارنة بسنة 2007. لهذا لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، إذ نلاحظ أن الإنتاج الحالي لا يغطي سوى

¹ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 36.

للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

² بنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمراقبة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، المصرف المركزي، الجزائر، نوفمبر 2016، ص 154، للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21.

³ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 125. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21.

⁴ التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، نشرة إحصائية الاقتصادية للدول العربية، سنة 2014، ص 109.

للإطلاع من الموقع <http://www.amf.org.ae/ar/jointrep> تاريخ الإطلاع 2015/01/19

⁵ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي، هيئة دستورية استشارية، الجزائر، السداسي الأول سنة 2015، نوفمبر 2015، ص 90.

⁶ التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل الثالث: القطاع الزراعي، نشرة إحصائية الاقتصادية للدول العربية، سنة 2006، ص 44. للإطلاع من الموقع <http://www.amf.org.ae/ar/jointrep> تاريخ الإطلاع 2015/01/19

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

نسبة 70% من احتياجات السوق، في حين نسبته سنة 2009 قدرت بـ 9.3% أي زادت نسبته على طول مدة 09 سنوات نسبة 12.45% فقط وكانت نتيجة وفرة في إنتاج الحبوب، وذلك ضمن إنتاج محفز بأسعار مكافئة ونسبة تساقط أمطار مواتية وتكثيف بعض المضاربات (البستنة في البيوت البلاستيكية)، وتواصل الفلاحة في رفع عرضها في ظرف يتميز بالارتفاع القوي للطلب في السوق الداخلية، لينخفض إنتاجه سنة 2010 ويصبح 8.4% من إجمالي الناتج الداخلي و12.9% من إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، ويحتل المرتبة الرابعة في مجال المساهمة في تدفق الثروات.¹

ويتابع هذا القطاع انخفاضه إلى سنة 2013 أين قدر بـ 8.7% ويرتفع سنة مرة أخرى إلى 11.7% سنة 2015 فيما يخص الفلاحة، وصيد الأسماك فقد قدرت مصالح وزارة المالية خلال السداسي الأول سنة 2015 نموها بنسبة تزيد عن 5.3%، ويعود ذلك أساسا إلى إنتاج الحبوب الذي شهد ارتفاعا بنسبة 7% مقارنة بالسنة الماضية فقد حقق الفرع 37.7 مليون قنطار سنة 2015 مقابل 35 مليون دولار سنة 2014.²

II-2-3-قطاع الصناعة :

إن واقع الصناعة الجزائرية تتصف بالضعف وتأخرها على مواكبة التطورات العالمية في بعض الجوانب، الأمر الذي يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها لكي تتمكن من الاستمرار والصمود أمام التحديات المقبلة، حيث إلى جانب الهيكل الصناعي، تتكون الصناعة الاستخراجية في الجزء الأكبر منها من النفط والغاز ثم الصناعة التحويلية، حيث ساهم هذا القطاع بنسب متدنية في الناتج الداخلي الخام على طول الفترة 2000-2009، حيث بلغت نسبة 7.7% سنة 2000 وتواصل في الانخفاض سنة بعد أخرى إلى أن يصل إلى 4.94% سنة 2008، لتعاود الارتفاع الطفيف سنة 2009 بنسبة 5.7% وترجع بالأساس إلى مساهمة القطاع الخاص في ظل عدم اهتمام الدولة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية والتي تعاني مؤسساته من حالات الإفلاس وتراكم الديون³، هذا بالنظر إلى ضعف تنافسية الإنتاج الوطني ودخول المنتجات الصناعية إلى السوق الوطنية تحت هيمنة الاستيراد الذي أصبح أقل كلفة وأكثر تنافسية بفعل الحقوق الجمركية المتدنية المفروضة عليه.⁴

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، جويلية 2011، ص 24. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي، هيئة دستورية استشارية، الجزائر، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، ص 66.

³ صالحى نجية، مخناش فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، سبتمبر 2009، ص 40. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21.

إلا أن الجزائر توجهت حديثاً إلى بعث القطاع الاقتصادي من خلال الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي، فاتخذت جملة من الإجراءات التشجيعية تهدف إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش قطاع التصدير¹، وعيا منها بالنتائج المثمرة والمتباعدة المرتبطة أساساً بالفجوة التكنولوجية، وتظهر الإحصاءات إلى وجود 900.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات من بينها 45.000 منشأة جديدة بداية من سنة 2015، كما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المرجعية 64 مشروعاً استثمارياً مقابل 22 مشروعاً خلال النصف الأول من 2014.² كما تم العمل بسياسة جديدة للإنعاش الصناعي التي تركز على إعطاء الأولوية لصناعات مهمة مثل: الميكانيك، الأدوات الكهرومنزلية، الإلكترونيات، الصناعة الصيدلانية، صناعة النسيج، إنتاج مواد البناء، إلى جانب الهيكل الصناعي. في حين عاودت نسب التراجع لهذا القطاع في المساهمة مبيناً في سنة 2010 بـ 5.7% ليصل إلى 4.6% سنة 2014، وارتفع إلى نسبة 5.4% سنة 2015 على الرغم من الدعم والمساهمات المتكررة للدولة في كل من المجال القانوني والتنظيمي والمالي، ومع ذلك تبقى إيجابية، بحيث يرجع ذلك إلى النتائج السلبية لقطاع المحروقات الذي لا يزال المهيم من حيث الأداء على مستوى الصناعة العمومية.³

II-2-4-قطاع الخدمات :

لقد كان لهذا القطاع أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام بعد قطاع المحروقات، حيث نلاحظ انتقال نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 30.73% سنة 2001 إلى 36% سنة 2009 أي عرف تطوراً سريعاً مقارنة بباقي القطاعات⁴، لأن انفتاح مختلف الأسواق وتحرير المبادلات وزيادة وسائل النقل والاتصالات كتوجه الشباب ضمن الوكالات الوطنية لدعم الشباب للقيام بمشاريع خدمية بصورة ملفتة كالنقل، خدمات الإعلام الآلي، وتطوير التوزيع أدخلت ديناميكية جديدة في قطاع الخدمات التي يمثل الركيزة الثانية في الثروة الوطني. كما بدأ القطاع السياحي ينتعش منذ سنة 2000 بسبب تحسن الظروف الأمنية، والتوسع في قطاع الاتصالات في عدة متعاملين باستثمارات ضخمة وتوسع ملفت من حيث عدد المشتركين والخدمات المتعددة.⁵

بحيث حافظ كل من توزيع السلع بصفة عامة وتجار الجملة والتجزئة وكذلك نشاط النقل على مستواه العالي من النشاط، بسبب ارتفاع الإنتاج الفلاحي وواردات السلع التي ازدادت بنسبة 4% سنة 2010. ومن ناحية أخرى 51.9% من 8529 مؤسسة منشأة في سنة 2010 تابعة لقطاع الخدمات المسوقة (التجارة، الفنادق، النقل

¹ عماري جمعي، قندوز طارق، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف - الجزائر -، يومي 08-09 نوفمبر 2010، ص 10.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، هيئة دستورية استشارية، الجزائر، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، ص 88.

³ علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁴ صالحى نجية، مخناش فتيحة، مرجع ذكر سابقاً، ص 15.

⁵ وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 158.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

والاتصالات)، كما واصلت الخدمات المصرفية نموها القوي¹، وتراجع نشاط الخدمات المسوقة بصفة معتبرة، وانخفض نموه إلى 5.3% مقابل 8.1% لسنة 2014 ويرجع هذا التباطؤ إلى فرع التجارة الذي بلغ 5.1% بأكثر من النصف مقارنة بـ 10.5% للسنة السابقة، وكذا إلى انخفاض نمو الخدمات المقدمة للمؤسسات إلى 3.6%، كما يفسر بتباطؤ نمو واردات السلع الذي تراجع إلى 6.6% بتباطؤ وتيرة نمو الخدمات المسوقة، في حين سجلت الخدمات غير المسوقة نسبة نمو قدرها 3.7% مساهمة في ذلك بـ 15.6% في إجمالي النمو. حين أصبحت مساهمة هذا القطاع ما يقارب 45.8% سنة 2015، وبأكثر من نصف العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (51.5%) تضم الخدمات بما فيها المهن الحرة .

واصل متوسط أسعار المنتجات الغذائية والمواد الغذائية الزراعية المستوردة التراجع خلال السداسي الأول من سنة 2015 مقارنة بنفس الفترة من عام 2014، ولكن بدون تأثير على السوق. كما أن فئات أخرى سجلت أسعار الواردات من الإسمنت نسبة انخفاض تتراوح بين نسبة 3% و 9%. وهذا عندما انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار أو الأورو ارتفعت الأسعار في السوق المحلية و² وقد عرف قطاع النقل نموا معتبرا، وهذا ما يفسر وضع مؤشرات تطوير البنية التحتية ووسائل الانجاز انتهاء بمؤشرات الإنتاج.

II-2-5-قطاع البناء والأشغال العمومية :

هذا القطاع أعطى له برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) الأفضلية قصد إعطاء دفع حركية النمو، والتخفيف من البطالة قدر المستطاع ووقف العجز في السكن في أجل معين، وهذا ما يعطي لقطاع البناء والأشغال العمومية والري دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي، حيث انتقلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 8.12% سنة 2000 إلى 9.2% سنة 2002 ثم انخفض سنة 2003 إلى 8.5% ويرجع هذا الانخفاض لتأثر القطاع بزلزال 21 ماي 2003، أين تم توجيه جميع قدرات القطاع نحو التكفل بالوضعية الاستثنائية الناجمة عن الكارثة³، كما تسبب تذبذب في إنتاج الإسمنت، وتموين السوق بمواد البناء في عرقلة نسبة وتيرة الإنجاز والتحكم في تكاليف الإنتاج، ثم عاود هذا القطاع النمو من جديد ابتداءً من سنة 2007 لتصل نسبة مساهمته سنة 2011 إلى 10.5%، نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام المتوجه لهذا القطاع في شكل برنامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية، يواصل نشاط القطاع ارتفاعه بوتيرة معتبرة 6.6% سنة 2013 أقل من تلك المسجلة في السنة السابقة، وهذا راجع لانخفاض الاستثمارات العمومية، ولانتهاء الأشغال الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع، الميترو، السكنات) بقيمة مضافة تمثل 9.8% من إجمالي الناتج الداخلي و 12.6% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي⁴، في حين انكمش نمو هذا القطاع، بما فيه الخدمات والأشغال

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، جويلية 2011، ص 26. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21.

² بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 36. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21.

³ صالحى نجية، مخناش فتيحة، مرجع ذكر سابقاً، ص 14.

⁴ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 125. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21.

العمومية البترولية ليلغ 4.9%، وذلك بسبب إنهاء الورشات الكبيرة للطريق السريع، في حين، عوّض هذا الانكماش جزئياً بنمو مشاريع بناء السكنات، حيث ساهم هذا القطاع في سنة 2015 بـ 12.1% من إجمالي الناتج الداخلي و15.4% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي¹، في حين يمثل هذا القطاع الموظف الثاني للبلاد، يشغل 1.78 مليون عامل، أي 16.8% من اليد العاملة، ويعد هذا قطاع في تطور ناجم عن عدد لا يستهان به من المشاريع العامة كالهياكل الأساسية الخاصة بالطرق وإنجاز سكنات جديدة.²

II-3- تحليل عملية "القرض الوطني لدعم النمو":

عانت الميزانية العامة للدولة من عجز مالي إثر انخفاض إيرادات المحروقات في السنوات الأخيرة، ولمواجهة وتغطية هذا العجز قامت بإصدار سندات دين حكومية أطلق عليها تسمية "الاقتراض الوطني من أجل النمو الاقتصادي" في 17 أفريل 2016 و يدوم الاكتتاب لمدة 6 أشهر، كما تهدف هذه العملية إلى تجنيد الموارد المتاحة و النائمة في الأدرج كما أصرّح عليها، من أجل تمويل مشاريع استثمارية و اقتصادية للدولة وليس لتمويل نفقات التسيير، ومن خصائصه:³

- هذا الاكتتاب يكون مفتوحاً للجميع سواء الخواص أو المؤسسات العمومية والخاصة كما يمكن للمكتتبين بيع أو شراء سنداتهم لأشخاص طبيعيين أو معنويين سواء بصفة مباشرة أو بالجوء إلى الوسطاء المعتمدين لذلك؛
- قيمة السندات 50000 دج في المرحلة الأولى مارس 2016 ثم عدلت القيمة في ماي 2016 إلى 10.000 دج، 50.000 دج و 100.000 دج هذه الأخيرة موجهة لكبار المدخرين، ويمكن حيازة عدة سندات؛
- مدة القرض 03 سنوات و 05 سنوات بمعدل فائدة 5% و 5.75% على التوالي، هذه الفوائد المترتبة عن السندات معفاة من الضرائب و هي تدفع سنوياً ابتداء من تاريخ الاكتتاب⁴؛
- يوجد أكثر من 7.000 مركز اكتتاب ما بين وكالات بنكية ومكاتب البريد وفروع بنك الجزائر وفروع الخزينة العمومية الرئيسية و المركزية و الولائية، ووكالات التأمين؛
- تم اقتراح نمطين للاكتتاب: اكتتاب اسمي أو لحامل السند، ويتم التسديد بالشيك، نقداً أو التحويل البنكي⁵.
- وهناك إمكانية تسديد مسبق للسندات المكتتبه بعد مرور نصف مدة استحقاقها وبعد رأي المدير العام للخزينة .

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، نوفمبر 2014، ص 28. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، هيئة دستورية استشارية، الجزائر، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، ص 98-107.

³ عبد الرحمان بن خليفة، القرض السندي: تحصيل أكثر من 251 مليار دينار منذ أفريل الماضي، وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر، العدد 679، يوم 2016/04/11، من الموقع: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/espace-informations-voir-plus-ar/679>، تاريخ الإطلاع 2018/02/23

⁴ محمد رمضاني، تراصف السندات الحكومية مع مؤشرات الدين لتعزيز استدامة المالية العامة في الجزائر، يوم دراسي حول "أهمية سندات الدين الحكومية في ضبط مؤشرات السياسة النقدية - تجربة الجزائر 2016 / 2015"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجليلي اليابس - سيدي بلعباس - الجزائر، يوم 29 نوفمبر 2016، ص 6.

⁵ هشام ح، بن خلفه يطلق رسماً القرض السندي ويخاطب المواطنين، صحيفة البلاد، الجزائر، العدد 4988، يوم 2016/04/12، ص 2، من الموقع <http://www.elbilad.net/pdf/voirPdf?id=868>، تاريخ الإطلاع: 2018/02/27.

III- أدوات السياسة الاقتصادية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائري

تبنت الجزائر برنامجاً إصلاحياً كثيفاً من أجل إعادة النظر وتعديل سياساتها الاقتصادية، فقامت بترتيب مجموعة من السياسات بهدف الحد من السياسة المالية التضخمية، والسماح لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالتغير مع قوى السوق حتى يؤدي ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات، وتحقيق اقتصاد حر يمتاز بالكفاءة والخفض من سياسة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية التي كانت تؤدي إلى الاختلالات وتمنع الحواجز وتقلل من قدرة القطاع الخاص.¹

III-1- تطور السياسة النقدية وأهدافها في الجزائر.

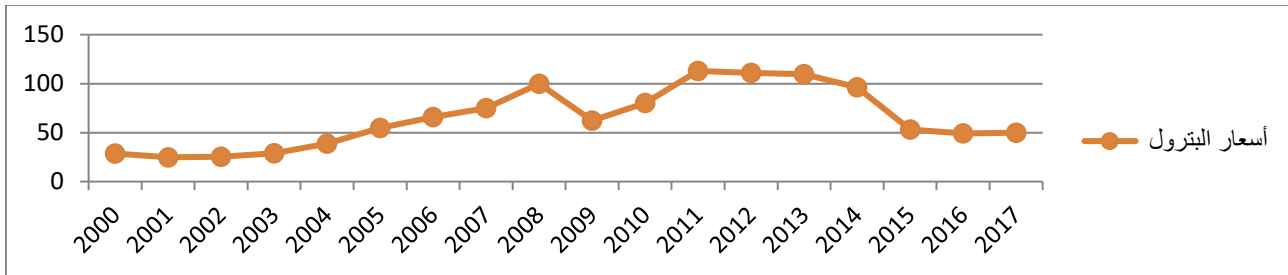
تمثلت الفترة 2000-2016 مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية لسياسة توسعية تزامنت مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، وكذا تبنت السلطات الجزائرية خلال هذه المرحلة عدة إصلاحات كان لها وقعها وأثرها على مسار السياسة النقدية الحالية، حيث عززت مؤشرات الاقتصاد الكلي بصفة كبيرة.

III-1-1- مميزات المحيط الاقتصادي الكلي للسياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2017

يعرف الاقتصاد الجزائري ابتداءً من سنة 2000 العديد من التحولات والتغيرات إيجابية خاصة على المستوى الخارجي، ناتجة أساساً عن تسلسل العديد من الأحداث الدولية، أولها نتيجة الارتفاع الكبير و المتواصل لأسعار النفط.

1- تطور أسعار البترول: فهي تعتمد الجزائر على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات بنسبة تفوق 95%، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة. ويمكن دراسة تطورات أسعار البترول في الجزائر والموضح هذا الشكل التالي :

الشكل رقم 03-04 تطور أسعار البترول للفترة 2000-2017 (الوحدة دولار / للبرميل)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على :

* بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر رقم 05، ديسمبر 2008، ص 27-رقم 13 ماي 2011، ص 27-رقم 29، جوان 2014، ص 27-رقم 37، مارس 2017، ص 27. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21.

* بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 41، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص 27، نوفمبر 2014، ص 31، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص 26، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

¹ فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، دفعة 2013-2014، ص 147.

التحليل:¹ دفعت الأحداث الدولية إلى الارتفاع المتواصل لأسعار البترول من سنة 2000 بسعر 28.5 دولار/البرميل إلى 99.97 دولار/البرميل سنة 2008، لينخفض بشكل ملحوظ سنة 2009 إلى 62.25 دولار/البرميل، بسبب الأزمة المالية العالمية التي مست معظم الدول الصناعية وعلى إثر الصدمة النفطية ولكنه سرعان ما عاود الارتفاع ابتداءً من السداسي الثاني من سنة 2009 ليرتفع إلى 80.15 دولار/البرميل سنة 2010، هذا الارتفاع في الأسعار انعكس على تحسين محيط السياسة النقدية التي تتم إدارتها حالياً في محيط اقتصادي كلي يتميز بمؤشراته الإيجابية في حين انخفضت أسعار البترول من سنة 2011 بـ 112.94 دولار/البرميل إلى 53.07 دولار/البرميل سنة 2015، وكذا انخفاض فادح في إيرادات التصدير بحيث تراجعت صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريباً، بحيث لم تسجل هذه السنة 2015 سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار العام الماضي، أي بانخفاض قدره 45.47%². وهذا راجع للثروات العربية خاصة الدول المصدرة للنفط مثل ليبيا، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، كما تعود إلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.³

2- **تطور احتياطي الصرف:** نتج عن هذا الارتفاع في أسعار البترول إلى إيجاد وضعية اقتصادية جيدة، مما ساعد على تشكيل وضعية جد معتبرة للاحتياطيات الأجنبية أي دخول موارد مالية هائلة أدت إلى تراكم كبير في احتياطيات الصرف. حيث أنه يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، لذا فإن الدول المنتجة للنفط والتي تباع منتجاتها بالدولار ستتضرر من جراء انخفاض القيمة الشرائية للدولار والتي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية وللتعويض عن هذا التراجع في القوة الشرائية تقوم الدول المنتجة برفع سعر البرميل.⁴

¹ من إعداد الباحثة اعتماداً على المعطيات في المصادر السابقة

² عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 14 ماي 2015، ص 05.

³ مريم شطبي محمود، انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 14 ماي 2015، ص 05.

⁴ نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية Granger، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 257، العدد 04، السنة 2011، ص 115.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

الجدول رقم 03-07 تطور احتياطي الصرف للسنة 2000-2017 (مليار \$ للاحتياطيات، دج لسعر الصرف)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف	75.25	77.21	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58
احتياطيات الصرف	11.90	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10
سعر ص الفعلي الحقيقي	117.95	121.85	113.1	101.8	102.19	97.80	97.63	96.40	100.66
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف	72.65	74.38	72.94	77.53	79.36	80.57	100.69	109.47	110.96
احتياطيات الصرف	148.10	162.22	182.2	190.6	194	195	144.1	112.3	102.4
سعر ص الفعلي الحقيقي	99.53	100	99.42	104.8	103.29	105.4	100.86	99.34	101.28

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على معطيات من:

* البنك الدولي، البيانات، الولايات المتحدة الأمريكية، من الموقع <http://data.albankaldawli.org> تاريخ الإطلاع 2016/06/26.
* بنك الجزائر، التقرير السنوي 2004 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، جويلية 2005، ص41، التقرير السنوي 2005، 16 أبريل 2006، ص27، التقرير السنوي 2009، جويلية 2010، ص31، التقرير السنوي 2011، ماي 2012، ص26، التقرير السنوي 2012، جويلية 2013، ص26، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2016/06/21.

التحليل: حيث نلاحظ من خلال الملحق رقم 05 قفزة احتياطيات الصرف من 11.90 مليار دولار سنة 2000 الى 194.60 مليار دولار لسنة 2013، مع الإشارة إلى استقرار هذه الاحتياطيات سنة 2009 نتيجة الصدمة النفطية، لتعاود الارتفاع وبقوة بداية من 2010 ولغاية السنة الحالية، وهو ما ينعكس على الوضعية الخارجية الصلبة للاقتصاد الوطني والتي اكتسبت مناعة ضد الصدمات الخارجية، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا التراكم السريع لاحتياطيات الصرف في الجزائر جعلها شبيهة بدول جنوب شرق آسيا ودول أوروبا الشرقية وكذا دول أمريكا اللاتينية.¹ في حين انخفضت احتياطيات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في سنة 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في سنة 2013.²

انعكست الوضعية السابقة للاحتياطيات الخارجية على تطور سعر الصرف خلال السنوات الأخيرة، حيث استمر سعر الصرف الدينار في الارتفاع بصفة متقاربة من سنة إلى أخرى إلى غاية سنة 2006، حيث سجل أكبر نسبة ارتفاع سنة 2002 أين وصل سعر الصرف الدينار إلى 79.68 دج مقابل دولار واحد، وانطلاقاً من سنة 2006 ونظراً لارتفاع أسعار البترول واحتياطيات الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي للجزائر وتعزيز سعر الصرف الدينار ليسجل تحسناً معتبراً إلى غاية 2008. خمس سنوات بعد بداية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، عرفت الأسواق المالية تقلبات مرتبطة بوضعية الاقتصاد العالمي الصعبة والذي يمر بمرحلة انتقالية في 2013، بعد الحركات الواسعة في أسعار صرف

¹ بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوّقاتها الداخلية -دراسة قياسية-، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقودن مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايدن تلمسان، الجزائر، دفعة 2014-2015، ص336.

² عبد الحميد مرغيت، مرجع ذكر سابقاً، ص04.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

العملات الصعبة الرئيسية (الدولار الأمريكي والأورو والين والجنيه الاسترليني) خلال التسعة أشهر الأخيرة من سنة 2012.¹

ثم انتقل سعر الصرف السنوي للدينار من 80.57 دينار لدولار الواحد في 2014 إلى 100.46 دينار سنة 2015، أي انخفاضاً قدره 19.81%، وهذا بعد انهيار أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، انخفضت احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013²، في حين لا يزال مستوى الاحتياطات الصرف ملائماً لمواجهة الصدمة الخارجية في الوقت الذي يبقى فيه الدين الخارجي جد منخفضاً (3.353 مليار دولار في نهاية جوان 2015).³

لمواجهة السلطات الجزائرية لصدمة انهيار أسعار النفط اتخذت مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي، حيث سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية.⁴

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، نوفمبر 2014، ص 66. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، نوفمبر 2016، ص 72. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

³ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدي لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 19. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

⁴ عبد الحميد مرغيت، نفس المرجع السابق، ص 05.

3- تطور المديونية الخارجية :

نتيجة ارتفاع أسعار النفط و تراكم احتياطات الصرف شهد اتجاه عام متناقص لحجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة المدروسة ، وهذا راجع لعدة عوامل داخلية أو خارجية بحيث أسهمت هذه الأخيرة بحجم كبير في التقليل من حجم المديونية ، والجدول التالي يبرز لنا ذلك:

الجدول رقم 03-08 تطور المديونية الخارجية للفترة 2000-2017 (الوحدة :مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المديونية الخارجية	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	17.19	05.60	5.60	05.58
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المديونية الخارجية	05.41	05.45	04.40	03.67	03.39	03.73	03.02	3.84	3.98

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى المعطيات من بنك الجزائر ،النشرة الإحصائية الثلاثية ،المصرف المركزي الجزائري، الجزائر ،رقم 05، ديسمبر 2008، ص16- رقم 10، جوان 2010، ص16-رقم 15، سبتمبر 2011، ص16 - رقم 23، سبتمبر 2013، ص16 -رقم 37، مارس 2017، ص16. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21.

Office National Statistique, L'Algerie en quelques chiffres. Résultats 2002-2004, n°35, édition 2006.p61 pour consultation dans le site : <http://www.ons.dz/-l-algerie-en-quelques-chiffres-.html> , la date du consultation : 21/03/2015.

التحليل: نلاحظ أن المديونية الخارجية قد عرفت بعض الانخفاض الملحوظ خلال الفترة 2000-2015 خصوصا مع بداية سنة 2005 وذلك بعد التسديد المسبق لهذه الديون، حيث انخفضت المديونية الخارجية من 25.26 مليار دولار سنة 2000 الى 21.82 مليار دولار سنة 2004. غير أن عجز ميزان المدفوعات سنة 2001 دفع الجزائر للاقتراض بهدف تغطية العجز مما أدى إلى ارتفاع ديونها سنة 2002، وترجع هذه الزيادة إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بقية العملات الصعبة خاصة مع ظهور الأورو كعملة منافسة له. كما ارتفعت الواردات لتصل إلى 13.3 مليار دولار مقابل 12 مليار دولار سنة 2002.¹ ومع إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية مع دول الاتحاد الأوروبي فقد ارتفعت ديونها بالأورو بنسبة 24.48% في حين عرفت نسبة ديونها المقومة بالدولار ثباتاً نسبياً إذ بلغت 39% من إجمالي الديون خلال سنتي 2003 و2004، ليتسارع هذا الانخفاض بنسب كبيرة من 17.19 مليار دولار سنة 2005 الى 5.45 مليار دولار سنة 2010 . ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى الزيادة التي عرفتتها أسعار النفط في السوق العالمي خلال تلك الفترة، وهو ما أدى إلى زيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة وما مكنتها من تسديد جزء من المديونية الخارجية، واستمرارها في الانخفاض لتصل إلى حوالي 1.12 مليار دولار سنة 2015، ومن أهم أسباب الانخفاض هو ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى حصول الجزائر على عائدات بالعملات الأجنبية بنحو 60 مليار دولار بفضل صادرات المحروقات التي تشكل نحو 98% من إيراداتها.²

¹ عزاري فريدة، نموذج المديونية الخارجية الجزائرية -دراسة قياسية اقتصادية لاثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات -1970-2006-، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية . تخصص القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، دفعة 2012-2013، ص204.
² بن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث - دراسة حالة الجزائر -أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المتتوري -قسنطينة، الجزائر، دفعة 2007-2008، ص235.

4- تطور الكتلة النقدية للفترة 2000-2015 :

تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما، حيث إن الإفراط في إصدار النقد دون وجود مقابل مادي له يؤدي إلى مشكلة التضخم وكذا انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية مقارنة بالعملة الأخرى، لذا فإن السلطات النقدية المركزية تسعى دائماً إلى حسن التحكم فيها بما يلائم تطور ونمو النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 03-09 تطور الكتلة النقدية للفترة 2000-2017 (الوحدة : مليار دج، نسبة النمو %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الكتلة النقدية M2	2022.5	2473.5	2901.5	3299.5	3644.4	4070.5	4827.6	5994.6	6956
نسبة نمو M2	13	22.3	17.3	13.7	10.5	11.7	18.6	24.2	16
نسبة السيولة	0.54	0.65	0.71	0.70	0.67	0.60	0.57	0.63	0.62
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الكتلة النقدية M2	7178.7	8280.7	9929.2	11015.	11941.5	13686.8	13704.5	13816,3	14697,1
نسبة نمو M2	3.2	15.4	19.9	10.9	8.4	14.4	0.13	0.81	6.37
نسبة السيولة	0.71	0.67	0.69	0.69	0.72	0.79	0.82	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى المعطيات من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 16- رقم 10، جوان 2010، ص 16- رقم 15، سبتمبر 2011، ص 16 - رقم 23، سبتمبر 2013، ص 16 - رقم 37، مارس 2017، ص 16. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>/تاريخ الإطلاع 2017/03/21.

التحليل: اتضح بأن النمو متزايد للكتلة النقدية أين عرفت اتجاهًا تصاعدياً من سنة 2000 بـ 2022.5 مليار دج إلى غاية سنة 2014 بـ 13704.5 مليار دج، ويمكن تقسيمها إلى عدة مراحل:

المرحلة الأولى 2000-2004: عادت معدلات الكتلة النقدية إلى الارتفاع بنسبة 22.3% وهذا تزامناً مع بداية تطبيق المخطط الإنمائي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004¹، ويعود أيضاً إلى تراكم احتياطات الصرف نتيجة ارتفاع في أسعار البترول، ثم بدأ معدل نمو الكتلة النقدية في تباطؤ ملحوظ لتصل إلى نسبة 10.5% سنة 2004 ويعود هذا التراجع إلى محاولة السلطة النقدية إتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف والتوسع بحيث تهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل وفق معدل تضخم متوقع.

المرحلة الثانية 2005-2009: شهدت معدلات نمو متذبذبة بحيث قدرت سنة 2005 بـ 11.7% لتصل إلى سنة 2007 بـ 24.2% وهي أعلى نسبة مسجلة خلال هذه الفترة وتزامناً مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، لتصل سنة 2009 لتسجل أدنى مستويات نموها بمعدل 3.2%، وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول على إثر الأزمة العالمية، وما أنجر عنها من انخفاض في نمو احتياطات الصرف والودائع بالعملة الصعبة.²

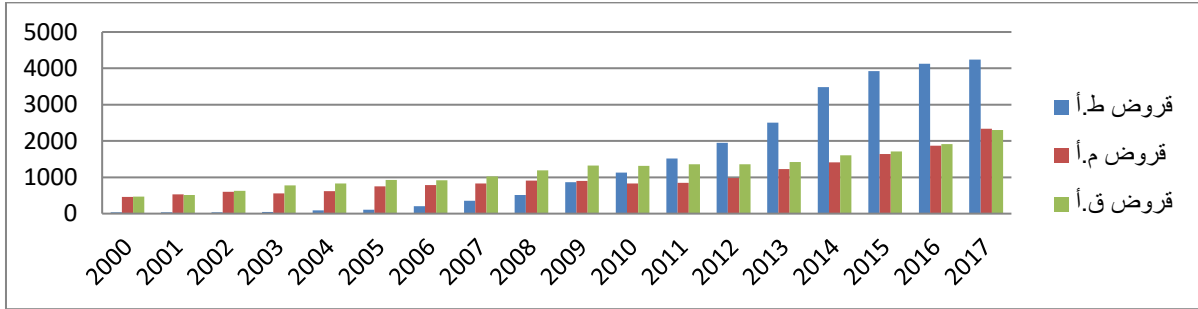
¹ مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص 118.

² فضيل رايس، التحولات السياسية النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 76.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

أما المرحلة الثالثة 2010-2015: إن معدلات نمو الكتلة النقدية تعتبر متقاربة حيث سجلت سنة 2010 بـ 15.4% وتصل إلى سنة 2013 بـ 08.4% مما يوحي بتباطؤ التوسع النقدي خلال هذه الفترة نتيجة تحكم البنك المركزي في السياسة النقدية، وكذا إثر أزمة سيولة نقدية حادة وما ساعد على هذا التطور السلبي هو ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع (الزيت، السكر)، ودفع مخلفات الرواتب المتأخرة والزيادات المعتبرة للأجور الخاصة بعمال وموظفي بعض القطاعات مع نهاية 2010 وبداية 2011، انهيار الثقة في المؤسسات المالية والبريد لدى المواطن¹، كما ساهم في هذه المعدلات قطاع المحروقات بالإضافة إلى نسبة نمو تداول النقدي خارج البنوك. في حين انخفضت نسبة نمو الكتلة النقدية M₂ سنة 2015 إلى 0.13% وهذا راجع إلى تداعيات الانخفاض الكبير في أسعار النفط حيث فقد برميل النفط الجزائري سنة 2015 حوالي 43 دولارا مقارنة بالمعدل المسجل في سنة 2014. وضعية الكتلة النقدية يُمكن من معرفة واقع الجانب الحقيقي للاقتصاد، وهذا ما هو مبين في الجدول التالي:²

الشكل رقم 03-05 توزيع القروض حسب الآجال للفترة 2000-2017 (الوحدة مليار دج)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى المعطيات من بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 245. التقرير السنوي 2013 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص 226. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 124، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

التحليل: عرفت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعاً معتبراً، فانتقلت من 993.7 مليار دج سنة 2000 إلى 7277.2 مليار دج سنة 2015 وهذا يعود لعدى أسباب منها التطور على وجه الخصوص بالأثر الناجم عن استكمال برنامج إعادة هيكلة محافظ البنوك العمومية، كما أدت السيولة الفائضة لدى البنوك منذ سنة 2002 إلى زيادة حجم القروض مع استمرار النمو في القروض بنسبة 5.88% سنة 2010 متأثرة بانخفاض أسعار النفط.³

¹ سليمان ناصر، أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب والحلول، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 269.
² بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر، دفعة 2012-2013، ص 254.
³ خديمي عبد الحميد، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية - حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2012) أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر، دفعة 2014-2015، ص 282.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

من خلال الجدول المبين أعلاه¹ يظهر الخلل الكبير في الوضعية النقدية، حيث يؤكد الهيكل القائم للقروض الموزعة من طرف المصارف، في نهاية 2015، الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة وطويلة الأجل، بنسبة قدرها 76.5% من إجمالي القروض الموزعة، مقابل 23.5% للقروض قصيرة الأجل، وهذا الاتجاه التصاعدي بدأ منذ سنة 2006، نجم خصوصاً عن ارتفاع القروض طويلة الأجل المخصصة لتمويل الاستثمارات وبالخصوص في قطاعي الطاقة والمياه كما أن زيادة هذه القروض تمثل القروض الرهينة وأيضاً في القروض الاستهلاكية للأسر، بمعنى أن هناك تمويل لجانب الطلب في الاقتصاد وليس لجانب العرض، ومن جهة أخرى فإن القروض قصيرة الأجل وصلت بعض السنوات بداية من 2007 إلى 56% من إجمالي القروض، وهذا ما يعبر عن ضعف في السياسة النقدية في ابتكار قنوات لتوزيع الموارد المتاحة على كل قطاعات الاقتصاد وبطريقة منتجة .

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، نوفمبر 2016، ص 100. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

III-1-2- أدوات السياسة النقدية الحالية في الجزائر :

يستعمل بنك الجزائر عدة أدوات للسياسة النقدية وهذا للتحكم في العرض النقدي، رغم شروع السلطة النقدية في إصلاح هذه الأدوات للتماشي والحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة السوق النقدية والمصرفية. والموضحة كما يلي:

جدول رقم 03-10 يمثل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر (الوحدة: %)¹

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطي الاجباري	-	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8
معدل إعادة الخصم	6	6	5.5	4.5	4	4	4	4	4
استرجاع السيولة بالمناقصة	7 أيام	7	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.25	1.25
	3 أشهر	3	-	-	-	2	2	2	2
	6 أشهر	-	-	-	-	-	-	-	-
تسهيلات الودائع	-	-	-	-	-	0.3	0.3	0.75	0.75
مناقصات القروض بإعلان العروض	8.25	8.25	8.25	8.75	4.5	4.25	-	-	-
نسبة السيولة	0.54	0.65	0.71	0.70	0.67	0.60	0.57	0.63	0.62
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاحتياطي الاجباري	8	9	9	11	12	12	12	8	8
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	4	3.5	3.75
استرجاع السيولة بالمناقصة	7 أيام	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
	3 أشهر	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25
	6 أشهر	-	-	-	-	1.5	1.5	1.5	1.5
تسهيلات الودائع	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30	0	0
مناقصات القروض بإعلان العروض	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نسبة السيولة	0.71	0.67	0.69	0.69	0.72	0.79	0.82	-	-

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، رقم 13، ديسمبر 2008، ص 17- رقم 15، سبتمبر 2011، ص 17- رقم 37، مارس 2017، ص 17، الجزائر، للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الإطلاع 2017/03/21.

التحليل:

1- الاحتياطي الإجمالي: حدد البنك المركزي معدل الاحتياطي بنسبة 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة 02 من هذه التعليمات وبعد ذلك تم رفع النسبة إلى 03% وفقاً للتعليمات 2001 عندما شعر بنك الجزائر بتمادي البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية وبعد تطبيق هذه التعليمات بحوالي عشرة أشهر فقط، أصدر بنك الجزائر تعليمات أخرى تحت رقم 01-06 برفع نسبة الاحتياطي إلى 4.25% انطلاقاً من 23 ديسمبر 2001 ثم استقرت عند النسبة 6.25% لأربع سنوات متتالية، ولم تتغير إلا بعد صدور التعليمات رقم 07-13 في 24 ديسمبر 2007، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى 08% سنتي 2008 و 2009، وذلك بموجب التعليمات رقم 09-03 المؤرخة في 25 فيفري

¹ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، رقم 13، ديسمبر 2008، ص 17- رقم 15، سبتمبر 2011، ص 17- رقم 37، مارس 2017، ص 17، الجزائر، للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الإطلاع 2015/03/21.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

2009 المعدلة والمكملة للتعليمية رقم 08-02 المؤرخة بتاريخ 11 مارس 2008. هذه التعليمية أثبتت معدل المكافأة التي يمنحها بنك الجزائر للبنوك مقابل الاحتياط الإجمالي بـ 0.5%، وتصل سنة 2015 بمعدل 12%. ويدل على رغبة بنك الجزائر يجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك بعد وسيلة إعادة الخصم للحد من التضخم في ظل غياب جزئي لوسيلة السوق المفتوحة، وقد استعملت هذه الأداة بكيفية نشطة تماشياً والتطور الاحتياطي الإجمالي للبنوك، والارتفاع المسجل في نسبة الاحتياطي القانوني الناجم عن الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية، ومع ذلك يبقى الاحتفاظ بهذه الأداة ذو عبء لأنها تقتضي تعليمية جديدة كل مرة.

2- أداة معدل إعادة الخصم: فيما يخص أداة إعادة الخصم فهي لم تستعمل من طرف بنك الجزائر إلا في بداية الفترة حيث بلغ معدلها في سنة 2000 بنسبة 7.5% وبدأ في الانخفاض تدريجي حيث أصبحت تقدر نسبته بـ 5.5% سنة 2002 بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر من 170.5 مليار دج سنة 2000 إلى 102.9 مليار دج في جوان 2001. وقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، و لكن هذا انخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار لتعادله مع معدل الفائدة المدين، وما يؤكد ذلك هو ارتفاع ودائعها إلى 2984.1 مليار دج، ونفس الشيء حدث سنة 2003 و2004. فاستمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 4.5% و4% على الترتيب و بقي هذا المعدل ثابتاً إلى غاية اليوم. ويعد هذا مؤشراً جيداً و يعبر عن التحسن في مستويات التضخم، وانعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر والتي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك منذ سنة 2002 بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر عليها مما جعل ودائعها تتضاعف لدى بنك الجزائر إلى 611 مليار دج في سنة 2003 ليصل إلى 1849.8 مليار دج في سنة 2009.¹

3- آلية استرجاع السيولة بالمنافسة: قام البنك باستحداث هذه تقنية الجديدة كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت هذه الأداة حيز التنفيذ شهر أبريل من سنة 2002 وما يميز هذه الأداة أنه يمكن تعديلها يوماً بعد يوم وليست إجبارية، قد سمحت هذه الأداة المخصصة للمراقبة بسحب اقتطاعات إضافية من السيولة، حيث عرفت معدلاتها تغيرات دورية بين الارتفاع والانخفاض، فاسترجاع السيولة لـ 7 أيام دخلت حيز التطبيق بمعدل 2.75% سنة 2002 لينخفض إلى 1.75% سنة 2004، ثم تتراوح بين 1.25% و1.75% ما بين سنتي 2005 و2008 على التوالي، ليستقر هذا المعدل عند 0.75% منذ سنة 2009 إلى غاية 2012. أما استرجاع السيولة لـ 3 أشهر والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2005 بمعدل 1.90%، حيث شهدت ارتفاعاً محسوساً إلى غاية سنة 2007 أين بلغ معدلها 2.5% لتعود الانخفاض تدريجياً وتستقر عند 1.25% سنة 2015.²

4- تسهيلات الودائع: وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطاً سنة 2008 وحتى في السداسي الأول من سنة 2006. فمعدل الفائدة على التسهيل الخاص بالوديعة، يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدية في انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وحسب

¹ فتيحة ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، جامعة الجليلي بونعامة - خميس مليانة، الجزائر، 2016، ص 162.

² بقيق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 347.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

الجدول السابق يتضح أن آلية تسهيلات الودائع هنا تتذبذب في معدلات الفائدة على عمليات السيولة الأسبوعية والربع السنوية، ما يدل على ديناميكية هذه الأداة، في حين يلاحظ استقرار نسبي في المعدلات الخاصة بتسهيلات الودائع المغلة للفائدة¹. حيث استقرت معدلاتها عند 0.30% في أغلب السنوات منذ سنة 2005 ولغاية 2012 ولم تعرف هذه المعدلات تغيرات كثيرة، حيث ارتفعت سنة 2007 و2008 إلى 0.75%.

5- عمليات السوق المفتوحة: رغم فعالية هذه الأداة إلا أن البنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 وشملت مبلغاً يقدر بـ 4 مليون دج بمعدل فائدة متوسط 14.94%، وعند ظهور فائض السيولة في السوق النقدية سنة 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناع السيولة الفائضة رغم الدور الفعال والقوي الذي تلعبه بتعديل السيولة البنكية.

6- مناقصات القروض بإعلان العروض: تم استخدام هذه الأداة في ماي 1995 بهدف توفير السيولة للاقتصاد، وبهدف إحلال معدل إعادة الخصم باعتباره أداة رئيسية لتحصيل السيولة، ففي سنة 2000 كانت يقدر معدلها بـ 08.25% لتتخفف إلى سنة 2005 إلى المعدل 04.25%. وحسب النشرات الإحصائية لبنك الجزائر فإنه توقف ذكر معدلات هذه الأداة بعد سنة 2005.

¹ لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 247.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

III-1-3-قنوات انتقال آثار السياسة النقدية :

يعمل أصحاب القرار في مجال السياسة الاقتصادية في البحث عن قنوات نقل الدوافع النقدية إلى الاقتصاد للتأثير على هذا الأخير من جهة ومن إنجاز أهدافهم من جهة ثانية، نستعين بالقنوات الأربعة التالية: (قناة سعر الصرف وقناة عرض النقد (الائتمان) (تم التطرق لهما في عنصر سابق) و قناة سعر الفائدة، قناة الأصول).

1- قناة سعر الفائدة: تعتبر هذه القناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية التي تهدف إلى استقرار النمو والتضخم، وككل فإن تغير سعر الفائدة له انعكاسات على طلب القروض وعرضها، ونلاحظ ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم 03-11 تطورات أسعار الفائدة وصافي الأصول في الجزائر (2000-2017)(الوحدة: %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الفائدة الاسمي (الإقراض)	10	9.5	8.58	8.12	8	8	8	8	8
معدل الفائدة الحقيقي	10.33-	10.02	7.17	0.19-	3.78-	6.99-	2.3-	1.51	6.37-
صافي الأصول الأجنبية	757	1292	1725	2308	3073	4157	5501	7397	10246
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الفائدة الاسمي	8	8	8	8	8	8	8	8	8
معدل الفائدة الحقيقي	21.57	6.99-	8.65-	0.51	8.12	8.44	15.59	7.04	1.12
صافي الأصول الأجنبية	10758	11871	13795	14810	15099	15601	15221		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات من: البنك الدولي، البيانات، الولايات المتحدة الأمريكية، للإطلاع من الموقع <http://data.albankaldawli.org> تاريخ الإطلاع على الموقع 2016/07/25.

* بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 16- رقم 10، جوان 2010، ص 16- رقم 15، سبتمبر 2011، ص 16- رقم 23، سبتمبر 2013، ص 16- رقم 37، مارس 2017، ص 16. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2017/03/21.

* بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 125. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2017/03/21.

التحليل:¹ يلاحظ من الجدول أعلاه أنه ومن سنة 2000 انتهجت السلطة النقدية في الجزائر سياسة التوسع النقدي وتشجيع الاستثمار من خلال تخفيضها لسعر الفائدة على الإقراض، حيث انخفضت بنسبة 10% من سنة 2000 إلى المعدل 08% سنة 2004، واستمرت السلطة النقدية بهذا المعدل إلى غاية سنة 2015 وهذا ما أدى إلى الارتفاع الملحوظ في القروض المقدمة للاقتصاد بحيث ارتفع من 993.7 مليار دج سنة 2000 إلى 7277.2 مليار دج سنة 2015 أي بنسبة تقدر بـ 6.32%، وقد انعكس هذا التخفيض على سعر الفائدة الحقيقي الذي عرف اتجاه عام منخفض من سنة 2000 إلى سنة 2015.

¹ لخديمي عبد الحميد، مرجع ذكر سابقاً، ص 281.

2- قناة الأصول: إن مصدر الأصول الخارجية في الجزائر مرتبط أساساً بإيرادات قطاع المحروقات، مما جعل احتياطات الصرف الرسمية التي يحوزها بنك الجزائر تشكل المصدر الأول للتوسع النقدي. ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه الأصول في ارتفاع مستمر كل سنة وتختلف هذه النسبة من سنة لأخرى، حيث انتقلت من 757.75 مليار دج سنة 2000 إلى 15221.8 مليار دج سنة 2015، وهذا الارتفاع نجم عن ارتفاع أسعار المحروقات، في حين سجلت نسبة الأصول الخارجية الصافية قيمة 10758.5 مليار دج سنة 2009 مقارنة بالقيمة 10246.82 مليار دج سنة 2008، وهذا طبعاً ناتج عن أثر الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية والتي تراجعت بنسبة 37.73% مما انعكس مباشرة على معدل نمو الكتلة النقدية M_2 .¹

¹ خديمي عبد الحميد، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية - حالة الجزائر خلال الفترة (2012) 2000-، مرجع ذكر سابقاً، ص 284.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

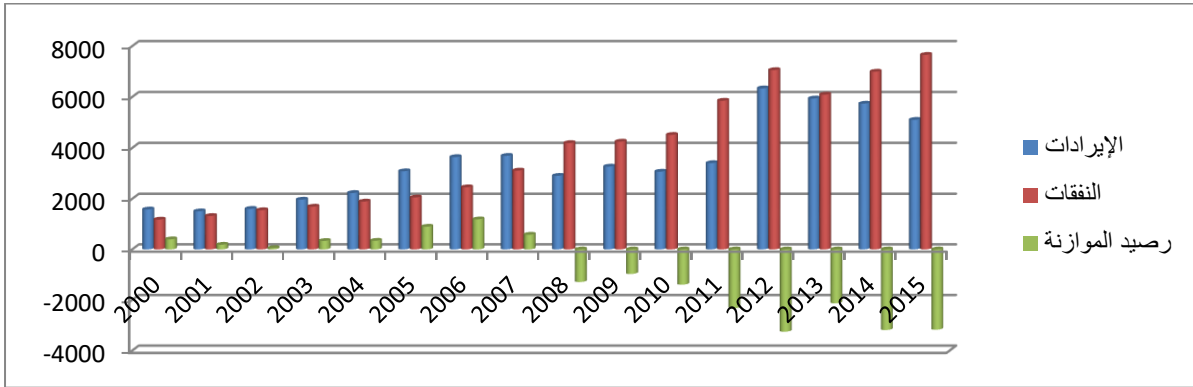
III-2- أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر

إن السياسة النقدية التي اتبعتها الجزائر لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلائم إجراءاتها مع إجراءات السياسة المالية. ومع ذلك استمرت الجزائر في انتهاج نفس السياسة المالية الانكماشية حتى سنة 2001 إلى أن شهدت هذه السنوات ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار النفط، مما أدى إلى التحسن في أداء المالية العامة ودفع بالجزائر إلى إطلاق برامج تنموية من شأنها تأهيل اقتصادها وتسريع عملية التنمية .

III-2-1- السياسة الضريبية (الإيرادات):

عرفت إيرادات الميزانية العامة للدولة زيادة معتبرة خلال فترة الدراسة التي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على متحصلات الصادرات البترولية. ويمكن ملاحظتها في الشكل التالي :

الشكل رقم 03-06 تطور المالية العامة للدول في الجزائر للفترة 2000-2015 (الوحدة مليار دج)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى المعطيات

*الديوان الوطني للإحصائيات، المنشورات باللغة العربية، المالية العامة، الجزائر، ص211، للإطلاع من الموقع: <http://www.ons.dz/> تاريخ الإطلاع: 2016/10/21.

*Ministre des Finances, Direction Générale de le Prévision des Politique, Principaux Indicateurs Economique et Financiers, Flash Conjonctures Afin Décembre 2011, Alger, Mars 2012, p05. Principaux Indicateurs Economique et Financiers, Flash Conjonctures Afin Décembre 2013, Alger, 2014, p05. Principaux Indicateurs Economique et Financiers, Flash Conjonctures Afin Décembre 2014, Alger, 2015, p05. Pour consulter sur site: <http://www.mf.gov.dz/rubriques/15/Activites.html>, la date du consultation : 21/06/2017

*Office National Statistique, Publications, Publication Disponibles sur le site, L'Algérie En quelques Chiffres, Résultat 2002,N°33, Edition :2004,p50- Résultat 2005,N°36, Edition :2006,p49 - Résultat 2006-2008, N°39, Edition :2009,p53 - Résultat 2009-2011,N°42, Edition :2012,p59- Résultat 2011-2013, N°44, Edition :2014,p59, Alger, Pour consulter sur site : <http://www.ons.dz/-L-Algerie-en-Quelques-Chiffres-.html>, la date du consultation : 28/05/2017

التحليل: من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الإيرادات النفطية قد ارتفعت بنسبة مساهمتها في الإيرادات العامة من 61.9 % سنة 1999 إلى 80% سنة 2008 نتج عن هذه الزيادة في عائد المحروقات المتصلة بالتطور المواقي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية¹، أي أن الموازنة العامة قد أصبحت تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل شبه كلي، وهذا ما يشكل خطراً على التوازن وكذا الاستقرار الاقتصادي في حالة ما إذا تدهورت أو انخفضت أسعار النفط بشكل مفاجئ

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، سبتمبر 2009، ص104. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz/> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

وهو ما يعكس ضخامة المشاريع الاستثمارية التي أطلقتها الدولة خلال هذه الفترة¹، في حين بلغت إيرادات الميزانية 4379.6 مليار دج في سنة 2010 مقابل 3676 مليار دج في 2009، ارتفعت بـ 19.1% بينما انخفضت بقوة في 2009 (-29.2%) بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها غير المباشر على المتغيرات الاقتصادية للبلاد. حيث ساهمت إيرادات المحروقات في الزيادة الإيرادات الكلية لسنة 2010 بواقع 70% وساهمت الإيرادات خارج المحروقات بواقع 29.5%².

بلغت الإيرادات الميزانية في سنة 2013 مبلغ 5940,9 مليار دج مقابل 6339.3 مليار دج في 2012، أي انخفاض قدره 398.40 مليار دج (6.3%) مقابل ارتفاع قدره 549.2 مليار دج في 2012 (9.5%)³، وهذا تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن انخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول، في حين بلغت الإيرادات الميزانية في سنة 2015 بـ 5103.1 مليار دج مقابل 5738.4 مليار دج في 2014 أي انخفاض قدره 635.38 مليار دج (11.1%) نتج هذا الانخفاض المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية كلياً عن الانخفاض في إيرادات المحروقات وذلك بالرغم من الارتفاع المعتبر للإيرادات من غير إيرادات المحروقات بمبلغ 379.7 مليار دج.⁴

III-2-2- السياسة الإنفاقية :

قد أدت الطفرة النفطية إلى حدوث زيادة معتبرة في النفقات العامة بشقها الجاري وكذا الاستثماري، وذلك بغية تطور البنى التحتية والخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى دعم النمو ومواجهة الضغوطات البطالة وكذا الفقر، فخلال الفترة (2000-2004) ارتفع إجمالي نفقات الميزانية 55.6% لتصل إلى 1891.77 مليار دج في عام 2004 مقابل 1321.03 مليار دج في عام 2000 وترجع هذه الزيادة إلى مدى التحفيز المالي للاقتصاد و دعم النمو الوارد في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج التنمية الزراعية و برنامج إعادة بناء البنى التحتية التي دمرت من جراء الزلازل عام 2003. أما في الفترة (2005-2009) ترجم الجهد الميزاني الذي تم بذله من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي عبر مختلف برامج الإنفاق العمومي الذي تبنته الحكومة ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية المالية الكلية، وهذا بزيادة أسرع في نفقات الاستثمار مقارنة مع الزيادة في نفقات التسيير و هكذا تبرز سنة 2008 تحسناً ملموساً في قدرات الامتصاص التي تعكس تسارعاً في انجاز البرامج البنى التحتية العمومية.⁵ حيث ارتفعت قيمة النفقات العمومية 2052.04 مليار دج سنة 2005 إلى 4246.3 مليار دج سنة 2009 أي ارتفعت ما نسبته

¹ مراد جنيدي، الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، دفعة 2014-2015، ص 157.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، جويلية 2011، ص 78. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، نوفمبر 2014، ص 85. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، نوفمبر 2016، ص 77. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

⁵ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، سبتمبر 2009، ص 107. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

39.23% من النفقات الكلية بين سنتي 2004 و 2005 أي ما يعادل 10.69% من الناتج المحلي الإجمالي ، وكانت المبالغ مخصصة في الغالب لتهيئة البنية التحتية وتطوير وعصرنه شبكة الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات. فنلاحظ أن نفقات التسيير لعبت دوراً رئيسياً في زيادة الإنفاق العام وترجع هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، ونجم أيضاً عن الارتفاع في التحويلات الجارية التي ساهمت فيها بنسبة 75.7% من بينها نفقات مصالح الإدارة.¹

في حين بلغت سنة 2010 نفقات الكلية للميزانية مستوى 4512.8 مليار دج مقابل 4246.3 مليار دج في 2009 أي بزيادة تساوي 6.3% بعد نسبة استقرار في 2009 ، وهذا ناجم عن النفقات الجارية بنسبة 58.5% وعن الارتفاع في نفقات الاستثمار 41.5% في حين تباطؤ محسوس في الاستيعاب المتعلق بإنجاز برامج البني الداخلية العمومية. فإن ارتفاع النفقات الجارية نجم أساساً من الارتفاع في نفقات المستخدمين (32.7%).²

بلغت نفقات الميزانية الكلية سنة 2013 مستوى 6092.1 مليار دج مقابل 7058.2 مليار دج في سنة 2012 أي بانخفاض يساوي 13.7% ونتج أساساً هذا الانخفاض عن الانخفاض في التحويلات الجارية ويقدر أقل إلى انخفاض نفقات المستخدمين (155.4 مليار دج). يفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادة في الأجور.³

أما في سنة 2015 بلغت الميزانية الكلية 7656.3 مليار دج مقابل 6995.7 مليار دج في سنة 2014 أي بارتفاع قدرت 9.4% بسبب نفقات رأس مالي بأكثر من 81% في هذا الارتفاع، وفي وضع اتسم بانخفاض في القيمة لإجمالي الناتج الداخلي. حيث عاودت نفقات التجهيز في الارتفاع بوتيرة 21.5% لتبلغ 3039.3 مليار دج وهو الناتج من ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية والإدارية.⁴

III-2-3- سياسة العجز الموازي :

وفي سنة 2003 ارتفع الفائض في الخزينة العمومية إلى 489.70 مليار دج مؤكداً على تعزيز القدرات التمويلية، وقد مثل هذا الفائض نسبة 9.32% من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث مع عودة الاستقرار المالي الكلي في سنة 2000 وتعزيزه في سنتي 2001 و 2002 ويرجع ذلك إلى ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 109.5% في سنة 2000، وبالتالي ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة إلى 1578.16 مليار دج، إضافة إلى الارتفاع الطفيف لنفقات التسيير بنسبة

¹ من إعداد الباحثة اعتماداً على الإحصائيات في الجدول أعلاه.

² بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2010 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر ، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر ، جويلية 2011، ص 81 . للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

³ بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2013 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر ، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر ، نوفمبر 2014 ، ص 90. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

⁴ بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2015 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر ، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر ، نوفمبر 2016 ، ص 80. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

10.52% خلال هذه السنة، وقد ترجم الارتفاع في الإيرادات بواسطة تدفق في الادخار العمومي يساوي 712.97 مليار دج أي بنسبة 45.75% من الإيرادات الإجمالية مقابل 18.50% في سنة 1999.

وقد ارتفع هذا الفائض في الرصيد الإجمالي للخرينة مجددا في سنة 2005 حيث بلغ 896.59 مليار دج وهو يؤكد كذلك بعد الأداء الجيد لسنة 2004 (439.1 مليار دج) و 2003 بـ (489.7 مليار دج) تعزيز القدرة التمويلية للخرينة، وقد مثل هذا الفائض نسبة 11.86% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2005 مقابل 7.14% في سنة 2004. ونتيجة لذلك، بلغ تدفق الادخار الميزاني الذي يتم ضمه إلى صندوق ضبط الإيرادات مستوى 1872.7 مليار دج في نهاية 2005، ليرتفع سنة 2006 بمبلغ قدره 1150.6 مليار دج.

كما يرجع الارتفاع في الجباية في 2008 إذ بواسطة تدفق في الادخار العمومي (الإيرادات الكلية مطروحاً منها النفقات الجارية) يساوي 2883.7 مليار دج أي 56.4% من الإيرادات الكلية و 45.5% من إجمالي الادخار الداخلي¹، بعد تسجيل فوائض خلال عشرية تقريباً وُجد الرصيد الإجمالي لعمليات الخزينة العمومية في حالة عجز في حدود 7.1% إجمالي الناتج الداخلي في 2009 وبواقع 0.95% في 2010، يفسر التراجع القوي لهذا العجز بالارتفاع الشديد في إيرادات المحروقات مقارنة بالارتفاع في النفقات العمومية.²

لكن على عكس عجز سنة 2010 و 2011 و 2012، نجم العجز الموازني المسجل في سنة 2013 عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية وارتباطاً بذلك انخفاض الإيرادات الكلية على الرغم من الانخفاض المعتبر في النفقات الجارية ورأس المال³. أما في سنة 2015 سجل رصيد الميزانية عجزاً قياسياً بلغ 2553.2 مليار دج، أي 15.4% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي مقابل 7.3% في سنة 2014 و 0.4% في سنة 2013، نتج هذا العجز المعتبر عن كل من ارتفاع النفقات العمومية (660.6 مليار دج) وعن انخفاض إيرادات الميزانية (635.3 مليار دج).⁴

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، سبتمبر 2009، ص 111. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، جويلية 2011، ص 83. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، نوفمبر 2014، ص 93. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، نوفمبر 2016، ص 83. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

III-3- تطور السياسة التجارية في الجزائر

تلجأ العديد من الاقتصاديات وخاصة الناشئة إلى استعمال أدوات السياسة التجارية للتأثير على الميزان التجاري، وبالتالي الحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات، لذا يمكن اعتبار السياسة التجارية من أهم السياسات المستعملة في الدول النامية التي تعاني من الضعف وعدم تنوع في هيكل موازين مدفوعاتها.

III-3-1- أدوات السياسة التجارية:

تعني مجموعة الأساليب والأدوات التي تتخذها الدولة للحد من الواردات أو لتشجيع الصادرات. وينحصر الاهتمام بالسياسة التجارية في موضوع الحماية والحاجة إليها، أي أن الدولة تتدخل وتطبق أدوات السياسة التجارية لغرض حماية الاقتصاد المحلي وتتفرع إلى:

1- القيود التعريفية: الغرض منها إحاطة من يعينهم الأمر بالرسوم الواجبة الدفع أو بالضريبة المقررة على السلعة، وتشمل القيود التعريفية مايلي:

1-1- الرسوم الجمركية: هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع والبضائع التي تعبر حدودها الجمركية دخولا أو خروجاً، ومن ثم فإن اجتياز السلع هذه الحدود، هي الواقعة المنشأة للرسوم الجمركية. من خلال التزامها بتحرير التجارة الخارجية قامت الجزائر وبشكل تدريجي بإجراء تغييرات على المستوى معدلات الرسوم الجمركية سواء من حيث الحد الأقصى لهذه المعدلات.¹ حيث عرفت الحصيلة الجمركية تطوراً نحو الزيادة انطلاقاً من التسعينات وهذا الارتفاع مرتبط بالإصلاحات التي مست معدلات التعريفية الجمركية.

1-2- نظام الإعلانات: يقصد بها تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات من أجل تمكينها أمام المنافسة في الأسواق الخارجية ولا تلجأ الدولة إلى منح الإعلانات للصادرات بدرجة كبيرة نظراً إلى ما يشير هذا الأسلوب من مشاكل في تمويل الإعانات وهذا ما يقتضي فرض ضرائب في المجالات مختلفة

2- القيود غير التعريفية: ويتفرع منها

1-2- نظام الحصص: يقصد بها القيود الكمية، أي تضع الدولة حداً أقصى للكمية أو للقيمة من السلعة المعينة التي يمكن استيرادها خلال مدة محددة. لا تطبقه الجزائر في سائر معاملاتها، تم استخدامه وتوظيفه فيم يتعلق بالإعفاءات، فيشترط لكي تستفيد الواردات من الإعفاء الجمركي أن لا تتجاوز حجماً معيناً. كما تم تطبيقه على المنتجات الزراعية فقط وتم استثناء المنتجات الصناعية.²

¹ فلة عاشور، انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 24، الجزائر، مارس 2012، ص 489.

² وزارة التجارة، التجارة الخارجية، دعم التجارة الخارجية، للإطلاع من الموقع <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/collection/stat-commerce-exterieur> تاريخ الاطلاع 21 ديسمبر 2016.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

2-2- نظام التراخيص والحظر: منذ بداية تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر تم إلغاء قائمة السلع المحظور استيرادها تدريجياً¹، يطبق الحظر على المنتجات غير المسموح باستيرادها إلا بترخيص خاص يطلق عليه اسم "ترخيص استيراد" يمنح من طرف الوزارة المالية. حيث هناك خطر كلي ويكون عندما تكون الدولة في اكتفاء ذاتي فتمنع التبادل من الدول الأخرى و هناك خطر جزئي عندما تمنع الدولة التبادل مع بعض الدول أو في بعض السلع .

2-3- القيود النقدية: أو إجراءات الفرق، و هي إجراءات تقوم بها السلطات النقدية في الدولة بتوزيع ما لديها من عملات أجنبية عند استيرادها للسلع و المنتجات بدون أن تتعدى قيم هذه السلع أو المنتجات ما في حوزة الدولة من نقد أجنبي، بمعنى آخر إخضاع كافة المدفوعات الخارجية لقواعد وشروط محددة من ناحية كمية العملات الأجنبية المسموح بها ونوعها.

2-4- القيود الادارية: هي تلك الإجراءات الإدارية التي تصنعها السلطات العامة في الدولة المستهدفة بذلك التأثير على المبادلات الخارجية (استيراد وتصدير) أو يمكن بهذه إجراءات وصول الدولة إلى تحقيق سياستها الخارجية .

2-5- الحق المؤقت على الاستيراد : و الذي تأسس عام 2001 بنسبة 60 % على أن يتم تفكيكه خلال خمس سنوات بمعدل 120% سنويا ابتداء من أول جانفي 2002، و قد تم إلغائه نهائيا في نهاية عام 2005 .

2-6- الرسم الداخلي على الاستهلاك: والذي قد يصل إلى 100%، يتم فرضه على التداول المحلي للسلع والمنتجات و تحددها قوانين المالية، ونلاحظ أن المنتجات الخاضعة لهذا الرسم في معظمها لا تنتج محلياً.

2-7- المعايير التقنية والمهنية: بداية من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تم تقليص قائمة الواردات الخاضعة لهذه الشروط التقنية والفنية لتشمل خالياً كل من القمح الصلب واللين، الدقيق، حليب الاستهلاك المسحوق، المواد الصيدلانية، الآلات ومعدلات ضرورة للممارسات الطبية والجراحية.

2-8- صندوق دعم الصادرات (FSPE) : تم تأسيسه بموجب قانون المالية سنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية .² تجدر الإشارة إلى أنه تم إجراء مراجعة شاملة لهذه المنظومة غي عام 2009 من خلال إنشاء أقسام جديدة التي ستطبق بعد إعداد معايير الأهلية لطلبات المساعدة من طرف وزارة التجارة.

2-9- الإجراءات الحمائية: أهم الإجراءات الحمائية المتبعة لحماية الإنتاج الوطني تتمثل في:

- تدابير مكافحة الإغراق؛

- الحق التعويضي الخاص بالمنتجين الوطنيين المتضررين من منافسة واردات مدعمة في بلد المنشأ .

وفي كلتا الحالتين يعطي القانون الحق للسلطات الجزائرية المعنية أن تفرض:

¹ فلة عاشور، انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، العدد 24، الجزائر، مارس 2012، ص 489 .

² وزارة التجارة، التجارة الخارجية، دعم التجارة الخارجية، الصندوق الخاص لترقية الصادرات، للإطلاع من الموقع <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/collection/stat-commerce-exterieur>. تاريخ الإطلاع 21 ديسمبر 2016.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

- الحق ضد الإغراق المؤقت: وهو عبارة عن تعويض أو كفالة نقدية؛
- التعهد برفع الأسعار: سواء من طرف المنتج أو من طرف البلد المنشأ.

2-10- الاتفاقية الثنائية والمتعددة الأطراف: بالنسبة للجزائر يمكننا الحديث عن ثلاث توجهات أساسية:

- **منطقة التبادل العربي الحر:** انضمت الجزائر في 2009 للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، تميزت السياسة التجارية الجزائرية من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتداءً من 01 جانفي 2009، لكن المنتجات المستوردة والمصدرة بين الدول العربية (الاطراف في الاتفاقية) ومن الجانب الجزائري فقد تم استثناء قائمة المنتجات من الإعفاء كإجراء حمائي مبررة بأسباب صحية، اقتصادية واجتماعية.¹
- **الشراكة الأوروبية جزائرية:** تم توقيع الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ 22 أبريل 2002، ودخلت حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005. وعلى مستوى تحرير التبادل التجاري تميزت أساساً بتركيز الإعفاءات الجمركية على المنتجات الصناعية أكثر من المنتجات الزراعية.²
- **المنظمة العالمية للتجارة:** قدمت الجزائر أول طلب لها للانضمام عام 1987، واستمرت المفاوضات الجزائرية بخصوص الانضمام نظرياً حوالي 30 سنة، ولكنها لم تبدأ فعلياً إلا في سنة 2001، حيث أجابت من خلالها الجزائر ضمن 10 جولات مفاوضات على 1600 سؤالاً حيث تقلصت إشكالات الانضمام تدريجياً لتصل حوالي 08 محاور في نهاية 2009. حيث عقد فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر عشرة (10) اجتماعات رسمية واجتماعين (02) غير رسميين، آخرها كان في 30 مارس 2012.³

¹ وزارة التجارة، التجارة الخارجية، الاتفاقيات التجارية، منطقة التبادل العربي الحر، للإطلاع من الموقع <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/collection/stat-commerce-exterieur> تاريخ الاطلاع 21 ديسمبر 2016

² وزارة التجارة، التجارة الخارجية، الاتفاقيات التجارية، اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، للإطلاع من الموقع <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/collection/stat-commerce-exterieur> تاريخ الاطلاع 21 ديسمبر 2016

³ وزارة التجارة، التجارة الخارجية، الاتفاقيات التجارية، انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، للإطلاع من الموقع <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/collection/stat-commerce-exterieur> تاريخ الاطلاع 21 ديسمبر 2016

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

و2016 أين حدث أمر غير متوقع وهو انخفاض أو عجز الميزان التجاري بسبب الانخفاض الكبير للصادرات التي انهارت بنسبة 40%، أين بلغ 17034 مليون دولار و17063 مليون دولار على الترتيب بسبب تراجع أسعار النفط¹، بالرغم من تذبذب رصيد الميزان التجاري الجزائري، إلا أنه لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، والذي لا يزال يعاني من مشاكل عديدة أبرزها أن كل المدّاخل من التجارية الخارجية مصدرها المحروقات بالدرجة الأولى.

2- معدل التغطية في الفترة 2000-2013

فيما يخص معدل التغطية الذي يفسر مدى تغطية الواردات بالصادرات، وقد سجلت معدلات مرتفعة في أغلب فترات الدراسة، وبمعدل قدر بـ240.22% سنة 2000 ويبدأ في التذبذب من سنة إلى أخرى إلى أن يصل إلى سنة 2001 معدل 192.4% ويعود ذلك إلى انخفاض الصادرات لقلة الطلب العالمي على النفط، بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، لترتفع سنة 2006 بمعدل 254.53 وهو أكبر نسبة يصل إليها خلال فترة الدراسة، كونه عرف انخفاضاً في الفترة 2007 حتى سنة 2014 بمعدل 217.73% و107% على الترتيب. حيث حافظت على نسب تفوق نسبة 100% بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي مست الاقتصاد العالمي في 2008، وانخفاض أسعار النفط في 2012 أدى إلى انخفاض الصادرات مع زيادة مستمرة للواردات. في حين انخفضت معدل التغطية سنة 2017 بمعدل 56.15%².

3- ميزان المدفوعات للفترة الممتدة 2000-2016

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات، مدعماً بمستويات عالية لأسعار النفط في السوق الدولية، فائضاً لمدة (14) أربعة عشر سنة متتالية³، أدى التعزيز المتواصل لسلامة ميزان المدفوعات خلال السنوات 2000-2013 قد تدعم بواسطة المحيط الدولي المواتي في مجال تطور أسعار المحروقات، وإن الاقتصاد الجزائري لا يزال رهينة صادرات المحروقات، وتميزت أيضاً بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشة أمام الصدمات الخارجية⁴. فقد سجل ميزان المدفوعات في 2000 قيمة 7.57 مليار دولار ليرتفع أكبر قيمة له في هذه الفترة والمقدرة بـ35.99 مليار دولار سنة 2008، ويعاود الانخفاض تدريجياً من سنة 2009 بالنظر إلى التقليل القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73% مقارنة بسنة 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر. لينخفض رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار مقارنة بسنة 2008 وهذا ما يدل على الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات. ثم يصل أقل قيمة له سنة 2013 وتقدر بـ0.13

¹ من إعداد الباحثة استناداً على المعطيات في الملحق رقم 10

² فتيحة ملياني، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، نوفمبر 2016، ص 42. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

⁴ جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 11، السنة 2012، ص 232

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

مليار دولار وذلك على الرغم من صلابة وضعية الاحتياطيات الرسمية للصرف وكذا قابلية الاستمرار الجيد للدين الخارجي للجزائر، في جو دولي يتميز بعودة التقلبات المالية. فإن وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2013 تترجم مدى هشاشته بالنظر إلى ارتفاع مستوى الواردات من السلع، حتى ولو أن جزء من هذه الواردات موجهاً للإنتاج والاستثمار.¹

ليشهد في سنة 2014، أول عجز له منذ 1998 نظراً للطابع المحوري للحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجزائر، مكّنت هذه الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف، الذي بلغ مستواه رقماً قياسياً قدره 194 مليار دولار في نهاية 2013، ومثّل أكثر من 35 شهراً من الواردات من السلع والخدمات. وطوال سنة 2005، استمر انخفاض سعر البترول في السوق الدولية، الذي انطلق في النصف الثاني من سنة 2014 وقد أدت هذه الأزمة النفطية المستمرة إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات في 2015 ليحقق الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات عجزاً قدر بـ 27.54 مليار دولار و13.01 مليار دولار سنتي 2015 و2016 على الترتيب.² نتيجة لذلك انخفض قائم احتياطيات الصرف بـ 34.81 مليار دولار منتقلاً من 178.94 مليار دولار في سنة 2014 إلى 144.13 مليار دولار في نهاية سنة 2015. وتواصلت التوجهات خلال سنة 2016.³

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، نوفمبر 2014، ص58. للإطلاع من

الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، نوفمبر 2016، ص59. للإطلاع من

الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

³ محمد لكصاسي، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية

مستمرة، مجلس الأمة، الجزائر، نوفمبر 2016، ص06، للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21

III-4- تطور السوق المالي الجزائري 1999-2017

تعتبر السوق المالية في الجزائر حديثة النشأة لو قورنت بنظيراتها العالمية، وجاءت فكرة إنشائها كندخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها سنة 1987 ودخلت حيز التطبيق سنة 1988 بصدر عدة قوانين اقتصادية عن استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة، والبورصة سوق لا قواعد قانونية وفنية تحكم أداؤها وتحكم كيفية اختيار ورقة مالية معينة وتوقيت التصرف فيها .

الجدول رقم 03- 12 حصيلة النشاط السنوي لبورصة الجزائر للفترة 1999-2017 (الوحدة: مليون دج)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة المتداولة	108.08	720,04	533,22	112,1	17,26	8,43	4,19	149,39	1090,9	2978,9
الحجم المتداول	35348	323490	361445	80161	39693	22183	13487	76010	130443	185695
عدد الصفقات	1056	4559	2898	2071	393	141	64	234	410	568
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016		
القيمة المتداولة	5998,2	4984,3	3833,3	1176	100,1	8395,3	18238	8258,68		
الحجم المتداول	148565	121493	255954	168327	127589	110165	2230723	796465		
عدد الصفقات	498	367	522	278		329	304	636		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: بورصة الجزائر، بيانات التداول، السوق الرسمي، حصيلة النشاط السنوي، سوق السندات، حصيلة النشاط السنوي، سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حصيلة النشاط السنوي، سوق سندات الخزينة، حصيلة النشاط السنوي. للإطلاع من الموقع <http://www.sgbv.dz/ar> تاريخ الإطلاع 2017/10/02

التحليل: يتضح أن هناك ضعف في عدد الصفقات المبرمة في بورصة الجزائر، فضلاً عن قلة القيم المدرجة منذ افتتاحها، إلا أنه يمكن القول أن القيم المتداولة في تزايد تدريجي من سنة إلى أخرى، حيث نلاحظ سنة 1999 كانت القيمة المتداولة لكل من الأسهم والسندات المتداولة في البورصة تقدر بـ 108.08 مليون دج، أما في سنة 2016 فقدرت بـ 8258,68 مليون دج. وهذا رغم انسحاب عدد كبير من الشركات من البورصة، لأسباب مالية أو اقتصادية. يتضح أن عدد المؤسسات المدرجة في البورصة يُعد منخفضاً جداً فلم تدرج إلا في سنة 2002 أين وصل عددها إلى 09 شركات وكانت شركة "رياض سطيف" أول شركة وطنية أدرجت 20% من رأس مالها في البورصة، ليرتفع إلى أعلى عدد لها سنة 2005 وقدرت بـ 14 شركة، ويعاود انخفاض عددها إلى 05 شركات سنة 2017 وهذا ما يشكل في نظر الكثير من المحللين سبباً لفشل هذه السوق خاصة عند مقارنتها بالأسواق العالمية أو العربية، كما أنها تعاني من عدم قدرتها على تحقيق السيولة الكافية واللازمة نتيجة قلة عدد الصفقات المبرمة وتدني قيمتها، ما يعكس الحجم الفعلي لهذه الأسواق ودرجة نشاطها.¹

¹ لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها، سلطة ضبط السوق المالي COSOB، المصدرون، معلومات مالية، للإطلاع من الموقع <http://www.cosob.org/ar/etas-financiers-des-emetteurs> تاريخ الإطلاع 2016/10/02.

IV-التحرير المالي وأثره على المتغيرات المالية في الاقتصادي الجزائري

بعد مرور أكثر من عقدين على بداية تبني الجزائر كغيرها من الدول النامية لخيار اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد، حيث باشرت بمجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحرير نظامها المالي والمصرفي وذلك منذ صدور قانون النقد والقرض رقم (90-10) بتاريخ 16 أفريل 1990.

IV-1- نظرة تاريخية على التحرير المالي في الجزائر

يعتبر قانون النقد و القرض (90-10) انطلاقة التحرير المالي في الجزائر و يظهر ذلك من خلال التحولات العميقة على مستوى هياكل و أنشطة المؤسسات البنكية في البلاد، ويمكن تلخيص النقاط التي جاء بها القانون في أنه أسهم في استعادة البنك المركزي لدوره في السلطة الأولى المسؤولة عن إدارة السلطة النقدية في البلاد¹، وتوصل كل من Ben Gamraand و Clévenot في (2008) في دراستها إلى وضع الجدول أدناه الذي يوضح تواريخ تطبيق سياسة التحرير المالي بصفة جزئية و كلية في بعض الدول النامية للفترة الممتدة ما بين 1970-2002.²

الجدول رقم 03-13 تواريخ تطبيق سياسة التحرير المالي في بعض الدول النامية للفترة 1970-2002

التحرير المالي	التحرير المالي الخارجي				التحرير المالي الداخلي		الدول النامية	
	حساب رأس المال		الأسواق المالية		الجهاز المصرفي			
تحرير كلي	تحرير جزئي	تحرير كلي	تحرير جزئي	تحرير كلي	تحرير جزئي	تحرير كلي	تحرير جزئي	
.	1980	.	1985	1996	.	1983	83-1980	جنوب إفريقيا
.	1987	.	1994	.	1995	1995	1995-87	الجزائر
1992	92-1990	1991	91-1990	1992	.	1991	.	مصر
.	1986	.	.	.	1986	1990	90-1987	غانا
.	1980	.	1990	1993	.	1996	96-1980	المغرب
.	1986	.	1993	.	1989	1996	96-1986	تونس
1990	90-1980	1990	90-1984	1989	-1983 89	1989	83 - 1980 89-1987/	تركيا
.	1991	1994	.	.	1993	1991	.	زمبابوي

La source : Saousen Ben Garma et Mickael Clévento, *Libéralisation Financière et crises bancaires dans les pays émergents*, La prégnance du rôle des institution ,CEPN Working Papers ,octobre 2006,p13.

التحليل : يلاحظ من الجدول السابق أن الجزائر طبقت فكرة التحرير المالي سنة 1987 في ما يخص تحرير الجهاز المصرفي وبدأ كتحرير جزئي إلى أن وصل سنة 1995 ليطبق التحرير المالي بصفة كلية في هذا القطاع. أما فيما يخص

¹ محمد زكريا بن معزو - كمال حمادة، قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) - دراسة قياسية (1970-2010)، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 01.

² Saousen Ben Garma et Mickael Clévento, *Libéralisation Financière et crises bancaires dans les pays émergents*, La prégnance du rôle des institution ,CEPN Working Papers ,octobre 2006,p13.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

الأسواق المالية فقد طبق التحرير المالي الجزئي سنة 1995 ولا يزال على هذا الحال إلى يومنا هذا ويعود السبب في ذلك لدور بورصة الجزائر ونشاطها في السوق وعدد الشركات المدرجة فيها ، أما فيما يخص حساب رأس المال فإن التحرير أيضاً كان جزئياً سنة 1994، وفي مجمله فإن التحرير المالي بكل جوانبه الثلاثة لا يزال تحريراً جزئياً ويعود السبب في ذلك إلى الجوانب السابقة وإلى المشاكل التي تواجهها.¹

IV-2- مسار التحرير المالي في الجزائر

اتسم القطاع المالي في الجزائر غداة الاستقلال بإتباع سياسات الكبح المالي، من خلال إخضاع القطاع المصرفي وغير المصرفي إلى قيود متعددة في مجال الودائع والإقراض، وعدم وجود منافسة حقيقية بين المصارف في السوق المحلية وتجزئة النشاط المصرفي وغيرها من المصاعب، ولإزالتها فقد برزت الحاجة لإحداث الإصلاح والتحرير المالي حيث بدأت هذه الدول بتطبيق إصلاحات في جوانب عديدة اعتباراً من مطلع التسعينات، وقد جاءت تدريجية، وفي سياق تنفيذها لتحرير الاقتصاد وتحسين كفاءته وتعزيز قوى السوق في تخصيص الموارد الإنتاجية وتقوية جانب العرض في الاقتصاد²، فقد ركز الإصلاح في القطاع المالي على عدد من العناصر الرئيسية على النحو التالي:³

IV-2-1- تحرير أسعار الفائدة: اتبعت السلطات النقدية لنموذج التحرير التدريجي لأسعار الفائدة للوصول إلى أسعار فائدة موجبة و مع إبرام اتفاقيات للاستعداد الإنمائي (1989-1991)، و اتفاقيات القرض الموسع في إطار برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، تم تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1984 فارتفع من 16.88 % سنة 1990 و 20.42 % سنة 1995 مسجلة لأقصى ارتفاع لها، أما تحرير أسعار الإقراض فقد تم بصورة تدريجية و كانت الخاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنوياً وتم إزالته في سنة 1994. ورافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار خمس نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الإيداع والإقراض من البنوك التجارية، وذلك بعد منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض وألغى هذا الإجراء في ديسمبر سنة 1995.

IV-2-2- تحرير سعر الصرف: اتخذت السلطة النقدية عدة تدابير لتحرير سعر الصرف ، حيث أعلنت رغبتها منذ منتصف 1990 وذلك للتوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات 1993، على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترافي . وفي سنة 1991 قرر مجلس النقد والقرض تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 22% وفي أبريل 1994 بنسبة 40.17% ومع بداية سنة 1996 تم انشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لزبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداءً من جانفي 1996.

¹ من إعداد الباحثة استناداً على الجدول السابق

² محمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ن الجزائر، 2015، ص 130.

³ رميدي عبد الوهاب -بوضياف مختار، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2010، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 10، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014، ص 77.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

IV-2-3-تحرير رؤوس الأموال: نص قانون النقد و القرض 90-10 على السماح بإنشاء القانون البنوك الخاصة برأس مال جزائري واجنبي في الجزائر، كما سمح بتحويل رؤوس الأموال. إلا أن السلطات الجزائرية و بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أبدت رغبتها في عدم التوسع في مسار التحرير المالي حيث تم إلغاء قروض الاستهلاك وتم إلزام البنوك على تمويل التجارة الخارجية بالقرض المستندي غير القابل للإلغاء و المؤكد فقط، و كذلك لم يسمح الأمر رقم 10-04 من خلال تحديد نسبة الشركة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال البنوك و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري من تطوير حجم البنوك الأجنبية في الجزائر .¹

IV-3-مؤشرات التطور المالي في الجزائر

لقد اختلف الاقتصاديون في تحديد النوعية وعدد المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس درجة التطور المالي إلا أنهم اتفقوا على أهم هذه المؤشرات نذكر منها :

الجدول رقم 03-14 تطور المؤشرات المالية في الجزائر للفترة 2000-2017 (الوحدة:%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
(M2/PIB)	49.5	58.6	65.1	65.4	61.8	53.81	56.66	63.66	62.79
(QM/PIB)	23.8	29.2	33.3	33.6	24.8	21.59	19.36	18.80	17.97
(CP/PIB)	6	6.8	12.5	11.48	11.2	11.81	12.40	12.98	12.76
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
(M2/PIB)	71.74	99.68	95.84	68.35	71.75	79.38	82.60	79.37	79.43
(QM/PIB)	22.27	20.97	19.19	30.09	36.89	33.93	30.59	25.33	23.85
(CP/PIB)	15.99	15.01	13.65	13.65	13.94	16.35	18.81	22	22.6

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 11-13-26، ورقم 17، مارس 2012، ص 11-13-26، رقم 29، مارس 2014، ص 11-13-26، رقم 37، مارس 2017، ص 11-13-26 للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> /تاريخ الإطلاع 2017/03/21

IV-3-1-حجم الوساطة المالية (M2/GDP):

بدأت النسب في تذبذب من قيمة لأخرى وكانت تتراوح ما بين 49.5% سنة 2000 و 82.60% سنة 2015 ويلاحظ أن للوساطة المالية تزايد كبير عبر السنوات إلا أن ارتفاع هذه النسبة لا يعني تطور الوساطة المالية بقدر ما يعني زيادة نفقات الدولة وهذا في الفترة التي تعتمد فيها الدولة على سياسة الإنعاش الاقتصادي.

¹ زميدي عبد الوهاب -بوضياف مختار، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2010، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 10، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014، ص 77.

IV-3-2- معدل إجمالي أشباه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي (QM/PIB):

عرفت هذه النسبة ارتفاعاً تدريجياً، حيث ارتفعت من 23.8% سنة 2000 إلى 30.59% سنة 2015، وهذا راجع لارتفاع أسعار الفائدة خلال هذه الفترة ووجود فائض في السيولة وهو ما شجع على الادخار، و نوع من التحسن في دور البنوك في تعبئة الادخار.

IV-3-3- نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي (CP/PIB):

يتضح من خلال الجدول السابق أنها تتزايد بنسب معتبرة حيث كانت النسبة مقدرة بـ 6% سنة 2000 لتصبح 18.81% سنة 2015، ونلاحظ بأنها تتزايد وهذا ما يدل على دور البنوك في تمويل القطاع الخاص وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي، إلا أن نسبة التغطية لهذا القطاع قليلة جداً بسبب ضعف البنوك في تمويل القطاع الخاص.¹

1 من إعداد الباحثة استناداً إلى المعطيات في الجدول أعلاه

خلاصة الفصل:

واصلت الجزائر سياسة الإصلاح الاقتصادي بإطلاق ثلاثة برامج كبرى للإنعاش بميزانية إجمالية ضخمة، وقد تبنت الدولة في هذه المرحلة المنهج الكينزي، الذي يؤمن بضرورة تدخل الدولة كعون اقتصادي أساسي لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال ضخ استثمارات عمومية ضخمة تهدف إلى دعم الاستقرار المالي وتوسيع القاعدة الإنتاجية للبلاد.

ولعل أهم ما يدل على ذلك النتائج المحتشمة والتي ظهرت خلال الفترة المدروسة من خلال معدلات النمو المقبولة التي تحققت خلال فترات البرامج الاستثمارية العمومية، معدلات التضخم التي كانت نوعاً ما مرتفعة نظراً لسياسة لإنفاق التوسعية المعتمدة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى التناقص المستمر لمعدلات البطالة، وتخفيضها من المديونية الخارجية إلى أدنى مستوياتها، وتسجيلها نتائج مقبولة أو حسنة في الميزان التجاري.

الفصل الرابع

التحليل القياسي لأثر المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي

الجزائري 1999-2016

تمهيد الفصل

يعتبر العديد من الباحثين أن النماذج تمثل القاعدة الأساسية والإطار النظري للتعبير عن المعرفة بصيغة نظرية التي يتم فحصها من خلال بناء نموذج فكري قابل للتطبيق والاختبار بالاعتماد على أسلوب الفرضيات، وعليه فإن النموذج يعكس الواقع الموضوعي بدرجة أعمق وأشمل.

حيث يهتم الاقتصاديون بالتحليل الديناميكي الذي يتجه إلى دراسة ما يمكن أن يصيب النشاط الاقتصادي من اختلال نتيجة تغير القوى الاقتصادية المختلفة، بعد الوصول إلى التوازن يمكن تكوينه بالاعتماد على معطيات خاصة بظاهرة (مؤشر) واحد خلال سلسلة من الفترات المتتالية، وكل نموذج من بين النماذج التنبؤ الاقتصادية المستخدمة يتم تحليل نتائجها باستخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية، لذلك واستناداً إلى هذه الحزمة من المقاييس الإحصائية يتم تقييم النماذج التي تساعد في تفسير وتمثيل الظاهرة قيد الدراسة بجودة.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات المالية المختارة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016 ، وهذا ضمن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وأثار هذا الأخيرة بعد الإنهاء من تطبيقه، وقد حاولنا في هذا الفصل الربط بين الجانب النظري لنظريات النمو الاقتصادي المفسرة والمتغيرات المحددة في الاقتصاد الجزائري. وانطلق من الفرضية التي مفادها أن المتغيرات المالية على الرغم من تعددها وتنوعها إلا أنها لازال تأثيرها ضعيف على معدلات النمو الاقتصادي.

I-1- الأطار العام للدراسة القياسية وأهدافها

للخوض في هذه الدراسة سوف نقوم باختيار أهم المتغيرات التي تساهم في تفسير وفهم موضوع الدراسة، من أجل الإلمام بأكبر قدر ممكن من المعلومات، ثم نقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، إلى جانب استعمال عدة اختبارات يكون من الضروري التحقق من صحة التقدير للمعاملات من خلال التفسير الإحصائي والاقتصادي

I-1-1- الهدف من الدراسة القياسية ومصادرها

نسعى من خلال هذه الدراسة القياسية إلى تحديد هل المتغيرات المالية لها أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر للفترة 2000-2016، كما أن هناك اتفاق عام على أن المتغيرات المالية تعتبر المتغيرات الأساسية لدراسة النمو الاقتصادي لأي دولة، ولكل متغير عوامل تحدده، فقد استخدمنا التكامل المشترك الذي أصبح مطلب أساسي لأي نموذج اقتصادي مبني على بيانات سلاسل زمنية غير مستقرة ويصبح طريقة قوية للكشف عن العلاقات الاقتصادية. ونقوم بإيجاد العلاقة الدالية بين المتغيرات المالية والنمو الاقتصادي، ومعرفة العلاقة الكمية بين هذه المتغيرات الذي يلعب الدور المهم والمساهم الأكبر في تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي الهدف من خلال هذه الدراسة يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

- اختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المالية والنمو الاقتصادي؛
- أي من المتغيرات تلعب الدور الأكبر في التأثير الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي.

I-1-1-1- مصادر البيانات

- مصادر البيانات :تم جمع المعطيات من طرف الطالبة من عدة مصادر، منها دولية ومنها محلية أهمها:
- قاعدة البيانات الصادرة عن البنك الدولي من الموقع <http://data.albankaldawli.org>.
 - الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع <http://www.ons.dz>
 - المعطيات من بنك الجزائر من الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz>
 - بيانات من وزارة المالية ، المديرية العامة للجمارك من الموقع: <http://www.douane.gov.dz/>
 - البيانات المنشورة في صفحة بورصة الجزائر من الموقع: [/http://www.sgbv.dz/ar](http://www.sgbv.dz/ar)

I-2- المتغيرات والمؤشرات المستعملة في الدراسة

تم اختيار المتغيرات المستعملة في الدراسة بالاعتماد على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة له وحيث كانت في شكل معطيات سنوية وبهذا تكون المتغيرات المالية الخاضعة للدراسة والتي تلعب الدور الرئيسي الحاسم في تفسير سلوك النمو الاقتصادي في الجزائر حيث استخدمنا نموذج يتم من خلاله إدخال المتغيرات التالية:

I-2-1- المتغير الممثل للنمو الاقتصادي (المتغير الداخلي التابع):

هو معدل النمو الاقتصادي، ويشير إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن الحجم الكلي للاقتصاد، معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضاف إليه ضرائب على المنتجات ومطروح منه إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويرمز له بالرمز TPIB .

I-2-2- المتغيرات الأساسية المفسرة للنمو الاقتصادي

عملنا في بحثنا هذا على تحديد المتغيرات والمؤشرات المفسرة للنمو الاقتصادي على سبيل التحديد بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية والمثثلة والمحددة للنمو الاقتصادي ويمكن عرضها كما يلي:

✓ **سعر الصرف الحقيقي الفعلي:** ويشير إلى سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (مقياس لقيمة العملة مقابل المتوسط المرجح لعدد من العملات الأجنبية) مقسوماً على معامل انكماش أسعار أو مؤشر التكاليف، ونظرياً¹: أكدت مساهمة الأدب التجريبي في هذا السياق على العلاقة القوية والسالبة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات النمو الاقتصادي وهذا حسب (Chen, Collins, Boszorth (1995)، بحيث تميل المغالاة الأكثر حساسية في سعر الصرف إلى إبطاء النمو الاقتصادي، يرمز له بالرمز TCH

✓ **الانفتاح التجاري:** يعبر عن تطور العلاقات التجارية، ويمثل مصدر أساسي للتكامل المالي، نلاحظ أنه تم قياسه بالعلاقة التالية: ((الواردات+الصادرات)/الناتج المحلي الإجمالي)، ونظرياً: يتوقع من الانفتاح التجاري أن يكون ذو تأثير موجب على معدلات النمو الاقتصادي إذ من شأنه أن يحسن الإنتاجية من خلال تشجيع المنافسة و نقل التكنولوجيا عالمياً (Helpman and Hoffmaister (1997)، يرمز له بالرمز EM

✓ **النفقات الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي:** يعبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي، بشكل إيجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أنها تؤثر بشكل مباشر كونها تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل وتوليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي، تساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي. كما أنها تؤثر بشكل غير مباشر كونها تساهم في تحسين إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لحركة

¹ Domac.I, Shabsigh.G ,Real Exchange Rata Behavior and Economic Growth : Evidence From Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia, IMF Working paper, N°99, 1999, p19.

الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر المتغيرات المالية في النمو الاقتصادي الجزائري

السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، شرط أن تكون تلك الاستثمارات العامة بحاجة للاقتصاد لها. نظرياً: وجد كل من Barro -1997 و hakura -2004 أن الإنفاق العمومي على الاستهلاك كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام بعد طرح نفقات الدفاع والتعليم من نفقات الاستهلاك العام يتوقع أن يكون ذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي للبلد. ويرمز له بالرمز **DEG**.

✓ **معدل التضخم:** يعكس لنا التضخم الاستقرار النقدي للبلد والاقتصاد الكلي والذي يعتبر شرط أساسي للتطور المالي للبلد، ويرمز له بالرمز **TINF**، ونظرياً: وجدت دراسات عديدة التي توضح أن انخفاض التضخم يمكن أن يعود بآثار ضارة على النمو، في حين تنطوي توقعات التضخم المرتفع على خطر خروج معدل التضخم عن نطاق السيطرة، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، مثل دراسة (Beaudry 2001)

I-2-3- المتغيرات الممثلة للجهاز المصرفي

المؤشرات الممثلة للجهاز المصرفي تم حصرها في دراستنا على المتغيرات التالية استناداً إلى الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية النظرية والتجريبية، ويمكن تحديدها بالمؤشرات التالية :

معدل الفائدة الحقيقي: سعر الفائدة الحقيقي هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي ونظرياً حسب التحليل الكينزي فإن خفض سعر الفائدة السائد مقارنة بالمعدل الاسمي للمردودية على الاستثمار، يشجع المستثمرين للتوسع في الإنفاق الاستثماري على منتجاتهم، حيث يرى ضرورة تخفيضه لتسهيل توفير الأموال بتكلفة منخفضة مما يشجع المستثمرين ويحثهم على الاستثمار ومن ثم دفع عملية النمو الاقتصادي، وتقر معظم الأدبيات في هذا الشأن بأن معدل الفائدة الحقيقي هو أحسن مؤشر للدلالة على تكلفة رأس المال ويكون تأثيره موجب على النمو الاقتصادي، مثل (Shaw, 1973) و (McKinnon, 1979) يرمز له بالرمز **TINT**.¹

✓ **نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي :** يعبر عن مبلغ القروض الموجهة للقطاع الخاص نسبة إجمالي الناتج المحلي. ويفيد هذا المؤشر في معرفة نصيب القطاع الخاص من الاقتراض إلى إجمالي القروض في الاقتصاد، ونظرياً: فقد أكد كل من (Guidotti & Gregorio (1992)، Levine & Zervos (1998)، Arestis ، et al (2001) ، Hassan et al (2011) 1 Demetriades & Hussein (1996)، Loayza & Rancière (2006) على أن الأنظمة المالية التي تخصص جزءاً أكبر من إجمالي الائتمان للقطاع الخاص، من المحتمل أن تكون أكثر كفاءة في اختيار المشاريع الاستثمارية وممارسة مراقبة الشركات، وتجميع المخاطر وتعبئة المدخرات على نحو أكثر من الأنظمة المالية التي توجه أساساً الائتمان إلى الحكومة والمؤسسات العامة، اعتمدنا في دراستنا على حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي يرمز له بالرمز **CSP**.²

¹ كتاب محمد قطارجي، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية " نظرية- تحليلية- قياسية "، دار المنهال، الاردن، 2011، ص-71
² بن قانة اسماعيل، بوغزالة محمد عبد الكريم، قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 01، الجزائر، سنة 2015، ص 268.

الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر المتغيرات المالية في النمو الاقتصادي الجزائري

✓ الكتلة النقدية إلى إجمالي الناتج المحلي: المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة، والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة، والشيكات المصرفية والسياحية، والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية. ونظرياً: ثمة جدل قائم بين الاقتصاديين يتمحور حول اعتبار أن عرض النقود من المتغيرات الحساسة جداً في أي اقتصاد، فهو الذي يحدد أداء أي نشاط اقتصادي، فضلاً عن وصفه من أدوات السياسة النقدية، إذ يحفز النمو الاقتصادي عبر تأثيره في الاستثمار ومن ثم الناتج، وتعكس تلك النسبة أهمية قطاع الوساطة المالية في النمو، والتي استعملت في الكثير من الدراسات التطبيقية السابقة كممثل للعمق والحجم المالي، ومع ارتباط أن حجم القطاع المالي مرتبط بإيجاباً مع الخدمات المالية، King et Levine 1993, McKinnon 1973, shaw 1973، لذلك يعتقد هؤلاء الاقتصاديين أن المتغيرات النقدية هي الشعار المعتاد للمدرسة النقودية، ومن ثم فإن التغيرات في حجم المعروض النقدي لها علاقة وثيقة بمعدل التضخم، وإن جعل هذا الأخير في الحدود المقبولة له انعكاسات إيجابية في النمو الاقتصادي.¹ يرمز لها بالرمز M_2

I-2-4- المتغيرات الممثلة للأسواق المالية

يمكن تحديد المؤشرات المفسرة للأسواق المالية التي يمكن استخدامها في دراستنا على المؤشر الوحيد والمعتمد عليه خاصة في الاقتصاد الجزائري، كون السوق المالي غير نشط بنسبة مقبولة ومعتبرة في الاقتصاد، نعرفه كما يلي:

✓ القيمة المتداولة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: وهي قيمة الأوراق المالية المتداولة في بورصة الجزائر إلى إجمالي الناتج المحلي بالعملة المحلية، نظرياً: ² جاءت بعض الدراسات بعد دراسة الاقتصادي شومبيتر، كدراسة الاقتصاديين البارزين " والتر باجيت وماكينون وشو " من أولى الدراسات الرائدة التي أظهرت أهمية التطورات المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، فقد أكدوا هذان الباحثان أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المالي، تؤدي إلى تقييد كمية وإنتاجية الاستثمارات، وبالتالي فهي تعمل كعوائق مثبطة للنمو الاقتصادي، وفي المقابل تؤدي السياسات التحريرية لأنشطة القطاع المالي إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين نوعية وكمية الاستثمارات المالية في القطاعات الاقتصادية مثل دراسة كل من (Levine & Zervos, 1998)، Rousseau & (Wachtel, 2000)، (Arestis et al, 2001). يرمز له بالرمز VAL.

¹ سعدون حسين فرحان، ثابت خليل ابراهيم، الاستقرار النقدي وأثره في النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية للمدة (1990-2010)، مجلة جامعة

كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، العراق، 2014، ص 146

² Ross Levine, Finance and Growth: Theory, Evidence, Working paper series, Cambridge, september 2004, p01.

I-3- المنهجية القياسية المتبعة

يقوم نموذج تصحيح الخطأ المتجهي (VECM) على أساس التوفيق بين السلوك قصير المدى والسلوك طويل المدى للعلاقات الاقتصادية، فبعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج كلها مستقرة، ومن ثم التحقق من أنها متكاملة أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وكل المتغيرات المفصلة له، يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتجهي الذي يهدف إلى تمثيل العلاقة الديناميكية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويفترض أن المتغيرات الاقتصادية تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد "وضع التوازن".

II- طريقة وأسلوب تقدير النموذج

قبل دراسة علاقة المتغيرات المفصلة للمتغير التابع، ونظراً لاحتمال ظهور مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمفصلة للمتغير الممثل للنمو الاقتصادي لذا يجب التأكد من ذلك، وهذا لتأثيره على النموذج وذلك في :

- ✓ تباين وخطأ معياري، كلما تزايد هذا الأخيرين فإن تقدير المقدرات يكون غير صحيحاً وغير دقيقاً؛
- ✓ فترة الثقة تعتمد على الخطأ المعياري وبالتالي ستكون واسعة؛
- ✓ اختبار t لبعض المتغيرات لن يكون كافي إحصائياً وذلك بسبب كبر الخطأ المعياري؛
- ✓ معامل التحديد R^2 عال، وإشارات غير متوقعة أو خاطئة لبعض معاملات النموذج؛
- ✓ صعوبة الخروج بنتائج عن التأثير (التفسير) الحقيقي من قبل العوامل المستقلة للعامل التابع .

II-1- دراسة الارتباط بين المتغيرات الدراسة:

بناءً على ما سبق نقوم أولاً بعملية فرز المتغيرات باستعمال عدة أدوات إحصائية ومعطيات لكل متغير من بينها :

II-1-1- جدول معاملات الارتباط لبيرسون (rxi.xj):

تم عملية الفرز والاختيار حسب الخطوات التالية¹: حساب وتقييم متانة وقوة العلاقة الارتباطية بين كل مؤشرين من المؤشرات المستقلة، والعلاقة الارتباطية بين المتغير التابع وكل المتغيرات المستقلة، ونحصل على جدول التالي :

الجدول رقم 15-04 يمثل معاملات الارتباط لبيرسون (rxi.xj)

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 07/26/21 Time: 16:24
Sample: 1999 2016
Included observations: 18

Correlation	TPIB	TINT	TCH	M2	INF	EM	CSP	DEG	VAL
TPIB	1.000000								
TINT	-0.210491	1.000000							
TCH	0.030657	0.073425	1.000000						
M2	-0.085454	0.494810	-0.377891	1.000000					
INF	0.180671	-0.991747	-0.003182	-0.562750	1.000000				
EM	-0.104213	-0.465932	-0.552065	-0.270773	0.442976	1.000000			
CSP	0.499335	0.090730	-0.084092	-0.068269	-0.085151	0.216494	1.000000		
DEG	0.150549	0.422115	0.720653	0.101077	-0.375719	-0.927114	-0.118163	1.000000	
VAL	-0.083910	0.408420	0.025616	0.478127	-0.407342	-0.687685	-0.139428	0.419684	1.000000

¹ و.السيفو . فيصل مفتاح شلوف ، صائب جواد إبراهيم جواد ، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي: نظرية الاقتصاد القياسي و اختبارات القياسية من الدرجة الأولى" ، الطبعة الأولى ، دار الأهلية لنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2006، ص 75 .

المصدر : من إعداد الباحثة استناداً إلى نتائج المتوصل إليها من مخرجات برنامج Eviews 09

التحليل: بعد تحليل الجدول أعلاه تبين أن المتغيرات المرتبطة مع بعضها البعض يجب مقارنة علاقتها بالمتغير التابع ومن ثم حذف المتغير الذي له أقل علاقة مع المتغير التابع، ونلاحظ من خلال الدراسة أن هناك متغيرات يجب حذفها، ونفسر الارتباط كما يلي:

العلاقة بين النفقات العامة وسعر الصرف: نظرياً يمكن تحليل العلاقة بين سعر الصرف والنفقات الحكومية كما يلي: عند انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وقيمة الصادرات للدولة المصدرة وبالتالي انخفاض حصيللة الضرائب على الصادرات وانخفاض النفقات على الواردات، ما يؤدي إلى انخفاض العبء على الموازنة أي عجز في الموازنة العامة، ويؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وهذا بسبب ارتفاع نفقات إنتاج كثير من المنتجات التي تستخدم المواد والآلات المستوردة.

العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والتضخم: في حين يمكن تفسير العلاقة بينهما إلى:

معدل الفائدة الحقيقي هو معدل الفائدة الذي يحصل عليه المستثمر أو المدخر أو المقرض (أو يتوقع الحصول عليه) بعد احتساب التضخم، في ظلّ نظام الخدمات المصرفية الاحتياطية الجزئية، هناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة ومُعدّل التضخم بشكل عام، أي عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة ينمو الاقتصاد ويزيد التضخم وعلى العكس، عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، فإن الاقتصاد يتباطأ وينخفض التضخم. وتميل أسعار الفائدة والتضخم إلى الارتباط، وتشكّل هذه العلاقة أحد المبادئ الأساسية للسياسة النقدية المعاصرة، حيث تتلاعب البنوك المركزية في أسعار الفائدة قصيرة الأجل للتأثير على مُعدّل التضخم في الاقتصاد.

العلاقة بين النفقات الحكومية والكتلة النقدية: زيادة كمية النقود لا تأثير لها بطبيعة الحال في الأسعار إذا بقيت دون إنفاق، وهذا يعني جمودها أي عدم حركتها ودورانها، أما إذا تحولت إلى طلب عبر تداول النقود ويحصل ذلك من خلال إنفاق الأجهزة الحكومية والشركات والمؤسسات الخاصة وأفراد المجتمع، فإنها بصفة عامة وبعبارة مبسطة، ترفع مستوى الأسعار، عندما تكون نسبة الزيادة في كمية النقود أعلى من نسبة الزيادة في السلع والخدمات خلال فترة زمنية بعينها. أما التأثير المباشر يأتي من زيادة الطلب الحكومي المباشر على السلع والخدمات، في حين التأثير غير المباشر يأتي من جراء اعتماد الأنشطة بعضها على بعض الحكومة شراء سلعاً وخدمات، وتعاقد مع مقاولين لتنفيذ مشاريع، وتقديم خدمات صيانة، وتدفع رواتب لموظفيها، وكل هؤلاء يدفعون نفقات لآخرين وهكذا، تتزايد الكتلة النقدية.

القيمة المتداولة للأسهم: تم حذف متغير القيمة المتداولة هذا بالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات إلا أن عمل البورصة في الجزائر لا يزال دورها في الاقتصاد الوطني ضعيفاً جداً إذا ما نظرنا إلى نسبة رأس مالها المتداول في السوق المالي إلى حجم الناتج المحلي وعدد المؤسسات المدرجة في البورصة يُعد منخفضاً جداً ولم تدرج الشركات إلا في سنة 2002، وهذا ما يشكل في نظر الكثير من المحللين سبباً لعدم وجود هذا السوق خاصة عند مقارنتها بالأسواق العالمية أو العربية.

الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر المتغيرات المالية في النمو الاقتصادي الجزائري

بما أن قيم الارتباط في (الجدول أعلاه) أقل من 50 % فهذا يعني أن المؤشرات المستقلة للنموذج غير مرتبطة تماما في ما بينها أي أن المتغيرات الواجب حذفها هي نفس المتغيرات السابقة.

II-1-2-فرضيات نموذج الدراسة

بعد تحديد أهم العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة (TPIB) يتم اختيار شكل معادلة الانحدار التي تعبر عن العلاقة بين عناصر الظاهرة، بعد حذف المتغيرات المرتبطة فيما بينها في النموذج تبقى المتغيرات محل الدراسة ، TINT , TPIB , EM , CSP ويمكن تمثيلها وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$TPIB = f(EM , TINT , CSP).....(25)$$

ولتقدير نموذجنا قمنا بوضع الفرضيات التالية:¹

- أ. هناك تأثير سلبي لسعر الفائدة على معدلات النمو الاقتصادي ؛
- ب. يمكن لمؤشر الانفتاح التجاري أن يلعب دور في زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
- ت. تلعب القروض الخاصة دور إيجابي في التأثير على معدل النمو الاقتصادي.

II-2-دراسة استقرارية المتغيرات :

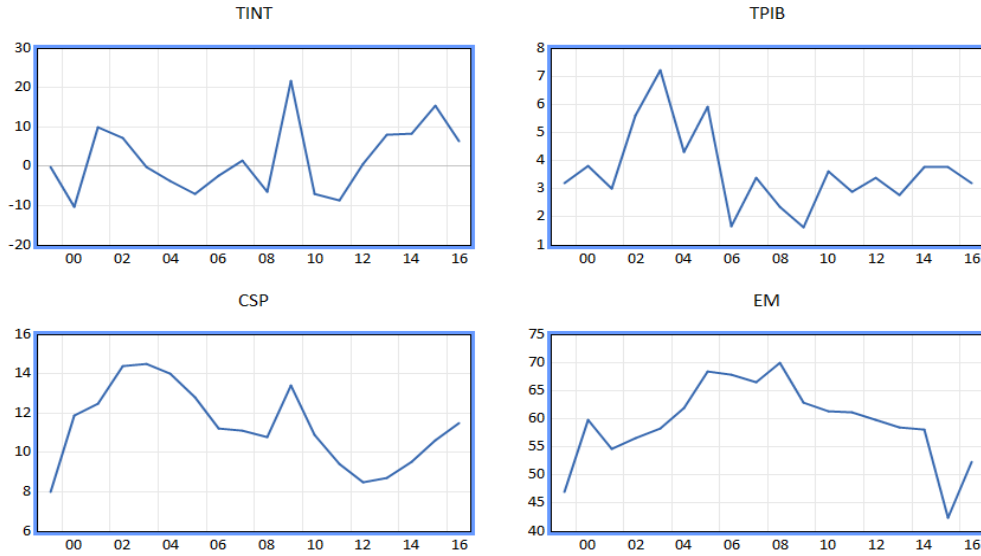
يهدف اختبار الاستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات المتبقية قيد الدراسة خلال الفترة (2000-2016) ، والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده ، حيث يعد شرط الاستقرار شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية وهناك العديد من الاختبارات ولدراسة المتغيرات ومعرفة هل السلسلة مستقرة أم غير مستقرة نضع الفرضيات التالية :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \rho = 1 \quad \text{السلسلة غير مستقرة} \\ H_1: \rho < 1 \quad \text{السلسلة مستقرة} \end{array} \right.$$

¹ من إعداد الباحثة.

II-2-1-تحليل الرسم البياني للسلاسل (Graph):

الشكل رقم 04-08: يمثل الرسم البياني للمتغيرات قيد الدراسة



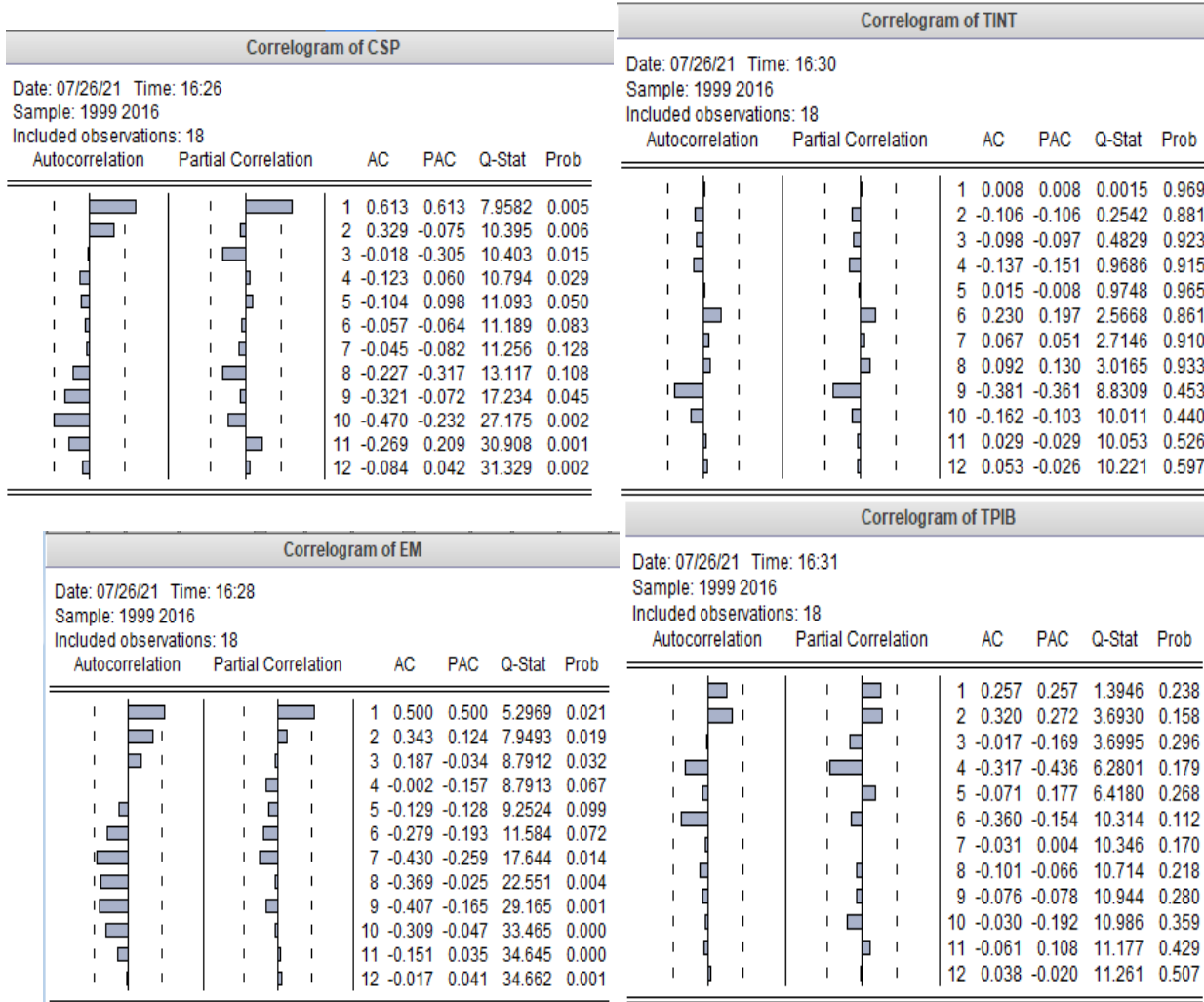
المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى المعطيات في الملحق رقم 01 ومخرجات برنامج Eviews 09

التحليل: من شكل الرسم البياني لمتغيرات النموذج يلاحظ أن السلاسل غير مستقرة وبهذا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة وهذا لوجود ارتباط بين قيم السلسلة والقيم التي قبلها في كل من المتغيرات، إلا أن الرسم البياني لا يساعدنا في تحديد استقرارية السلسلة من عدمها لذا للتأكد أكثر نعلم على الاختبار الثاني.

II-2-2-تحليل Correlogram للسلاسل:

نعتمد على هذا الاختبار للتأكد من كون السلسلة مستقرة أم غير مستقرة بما أن قيمة الأخيرة $\chi^2 > Q$ -STAT = 27.59 للسلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة (CSP,EM) (31.32، 34.66) على الترتيب، نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن السلسلة مستقرة، في حين أن قيم AC صغيرة وتقل بنسب متفاوتة أي أن الارتباط صغير بين القيم التاريخية لكل سلسلة من سلاسل المتغيرات، وبما أن $\chi^2 < Q$ -STAT = 27.59 للسلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة (Tint,Tpib) (10.22,11.26) على الترتيب، نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على أن السلسلة غير مستقرة، الموضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم 04-09 تحليل Correlogram للسلاسل قيد الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى المعطيات في الملحق رقم 01 ومخرجات برنامج 09 Eviews

التحليل: نلاحظ هنا أن أغلب السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة مستقرة وتختلف من اختبار لآخر لهذا نعتمد على أكثر الاختبارات دقة وهو اختبار جذر الوحدة Unit Root Test .

II-2-3- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test:

في الواقع إن عدم استقرار السلاسل الزمنية يظهر جلياً في خصائصها الإحصائية وخاصة في معيار الوسط والتباين أحدهما أو كلاهما يتعلق بالزمن، ففي غالب الأحيان إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار يفضي إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع معامل التحديد (R^2) حتى في عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وهذا ما يوصف بالانحدار الزائف، لذلك لا بد من التأكد من سكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حدة. لهذا نستخدم اختبار جذر الوحدة (unit root test)، وعلى الرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن أهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات المعاصرة هو ومن هنا نلجأ إلى إختبار (AugmentedDickey-Fuller Test) كما نشير إلى اختبارات أخرى لنفس الغاية (philips-perrok(p-p))، و(kpss). من خلال الدراسة والحساب وباستخدام برنامج 09 Eviews لدراسة

الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر المتغيرات المالية في النمو الاقتصادي الجزائري

استقرار السلاسل مع الاعتماد على معيار (SC)، (AIC)، وهذا لعدة قيم ل (P) فكانت النتائج كما وجدت أن جميع سلاسل متغيرات الدراسة ذات النموذج الرابع أي بدون اتجاه عام وبدون ثابت. ويمكن تحديد استقرارية السلاسل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04-16: نتائج اختبار سكون (ADF) و (P-P) لاستقرار السلاسل الزمنية

المتغير	اختبار المستوى			اختبار التفاضل الأول			اختبار المستوى			المتغير
	القيمة الحرجة	Prob	t:(P-P)	القيمة الحرجة	Prob	t:(ADF)	القيمة الحرجة	Prob	t:(ADF)	
TPIB	-3.05	0.052	-3.02	-3.05	0.057	-6.84	0.000	-2.97	0.052	
EM	-3.05	0.157	2.41	-3.05	0.153	-5.92	5.92	-2.39	0.157	
TINT	-3.05	0.01	-3.80	-3.05	0.011	-6.46	0.000	-3.81	0.01	
CSP	-3.05	0.20	-2.41	-3.05	0.14	-3.99	0.023	-2.21	0.20	

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى المعطيات من مخرجات برنامج Eviews 09

التحليل: نلاحظ أن عند المستوى (Level) القيمة المطلقة لقيمة t ستبذرت المحسوبة لكل المتغيرات أصغر من القيمة المطلقة والحرجة الجدولية عند المستوى 5%، وأيضا قيمة Prob أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 أي وجود جذر وحدة وجميع السلاسل ذات النموذج الرابع أي بدون اتجاه عام وبدون ثابت، أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة إلا المتغير المستقل معدلا للفائدة الحقيقي فهو مستقل من الدرجة الأولى Tint (يجب عدم إدراجه في النموذج مع المتغيرات لاختلاف درجة استقراره من الدرجة 0)، بعد ذلك نتقل إلى اختبار الفروقات الأولى (1st Difference) للمتغيرات حيث أنه عند التفاضل الأول أصبحت القيمة المطلقة لقيمة t ستبذرت المحسوبة أكبر من القيم المطلقة والحرجة الجدولية عند مستوى 5% و قيمة Prob أصغر من 0,05 ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة مستقرة في المستوى الأول ونفس النتائج بالنسبة لاختبار (p-p)، كونه من شروط استخدام التكامل المشترك أن تكون جميع السلاسل مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى، أي متكاملة من الدرجة الأولى، ومن ثم نستخدم اختبار التكامل المشترك بعد .

II-3- تقدير نموذج الدراسة

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك للمتغيرات المدروسة حيث أثبت اختبار Johanson، عن وجود علاقة تكامل متزامن بين هذه المتغيرات، مما يستدعي القيام بتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتجهي (VECM) في هذه الدراسة، ونقوم بالمراحل التالية:

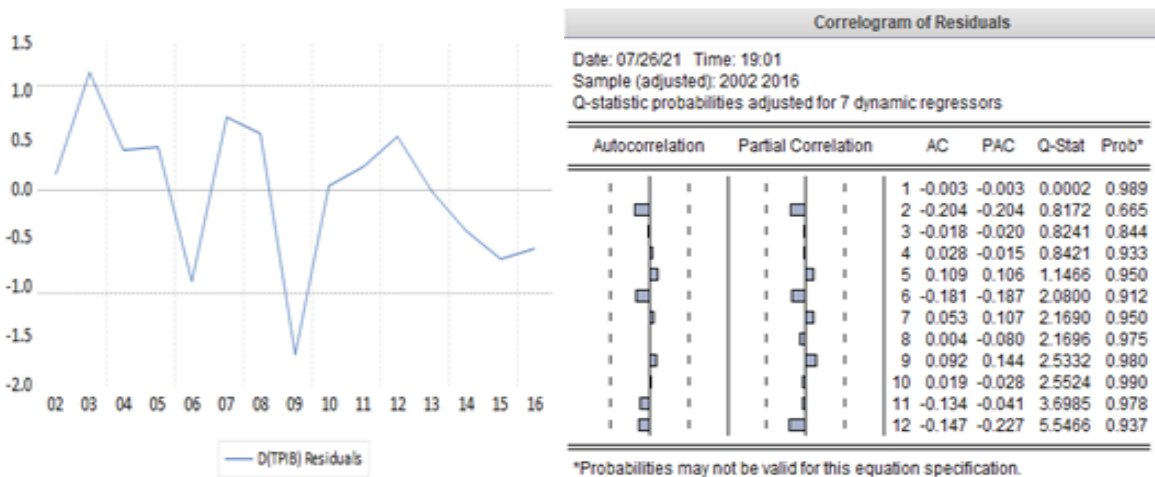
II-3-1- اختبار التكامل المشترك :

$$\begin{cases} H_0: \text{عدم وجود ارتباط ذاتي} \\ H_1: \text{وجود ارتباط ذاتي} \end{cases}$$

وترتكز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة، إذ يشير كل من العالمين Engel-Grenger إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار أي بالسكون $I(0)$ من السلاسل الزمنية غير المستقرة. ويشترط لتطبيق اختبار التكامل المشترك هو أن تكون المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة عندئذ تتبع منهج (Engel-Grenger) ذي الخطوتين وفق التسلسل التالي:

المرحلة الأولى: تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) ويسمى انحدار التكامل المشترك، حيث اعتبرنا أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي متغيرة داخلية، وكل من المتغيرات المتبقية كمتغيرات خارجية مفسرة لسلوكه، ثم استخراج بواقي عملية التقدير والتحقق من درجة تكاملها عن طريق اختبار (ADF) و (p-p) ويمكن تكوين النموذج الخطي في سلسلة البواقي للنموذج قيد الدراسة:

الشكل رقم 10-04 يمثل سلسلة البواقي للنموذج قيد الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج 9 eviews

الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر المتغيرات المالية في النمو الاقتصادي الجزائري

التحليل: عند إجراء اختبار علاقات التكامل المشترك للمتغيرات المتضمنة في التحليل، تبين أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى أي أنها متكاملة من الرتبة $I(0)$ ، وبالتالي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات حيث كانت القيم المحسوبة للاختبار أكبر من القيم الجدولة بالقيم المطلقة وذلك عند مستوى معنوية 5% و 1%، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. أي أن البواقي مستقرة ومتكاملة من الدرجة (0). وقد دعمنا باختبار (p-p) وذلك لتأكيد النتائج حيث وبمقارنة القيمة الإحصائية لبواقي انحدار التكامل المشترك بالقيم الجدولية عند مستوى 5% و 1% تبين أن البواقي مستقرة كذلك ومتكاملة من الدرجة (0). ومنه الانحدار ليس زائفاً أي هناك علاقة في الأجل الطويل وبالتالي يوجد تكامل مشترك .

II-3-2- اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:

$$\begin{cases} H_0: \text{عدم وجود متجه للتكامل مشترك} \\ H_1: \text{وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك} \end{cases}$$

نجد من أهم طرق اختبار التكامل المشترك طريقة جوهانسن حيث يمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في حالة نماذج الانحدار البسيطة والمتعددة، تعتمد فكرة اختبار جوهانسن على معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات على إحصاء القيمة العظمى المميزة (Max-Eigen Statistic) وإحصاء الأثر (Trace statistic)، لذا سنقوم باختبار وجود تكامل مشترك بين معدلات النمو الناتج الاجمالي والمتغيرات المفسرة له على حالة الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق الشكل الأول للنموذج الذي يتميز بوجود ثابت في علاقة المدى الطويل وفي نموذج تصحيح الخطأ المتجهي، وعند إجراء اختبار وجود علاقة التكامل المشترك لجوهانسن للمتغيرات محل الدراسة، تبين وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث يتضح من نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى .

الشكل رقم 04-11 : تمثل نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى للنموذج قيد الدراسة

Johansen Cointegration Test				
Date: 07/26/21 Time: 16:59				
Sample (adjusted): 2002 2016				
Included observations: 15 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: TPIB CSP EM				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.842959	51.61627	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.766394	23.84752	15.49471	0.0022
At most 2	0.126909	2.035733	3.841465	0.1536
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.842959	27.76875	21.13162	0.0050
At most 1 *	0.766394	21.81179	14.26460	0.0027
At most 2	0.126909	2.035733	3.841465	0.1536
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج 9 eviews

الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر المتغيرات المالية في النمو الاقتصادي الجزائري

التحليل: بما أن شروط اختبار التكامل المشترك محققة وذلك لأن درجات التكامل للسلاسل من نفس الدرجة، أي أن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فعند مستوى المعنوية 5%، أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى أكبر من القيم الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك. أي أن معدلات نمو الاقتصادي متكاملة تكاملاً مشتركاً مع بقية المتغيرات المفسرة، أي أنه توجد هناك توليفة خطية ساكنة بين المتغير التابع ومحدداته، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وهذا في اتجاهات متعددة .

ومن خلال تطبيق الاختبارين استنتجنا أن السلسلة في تكامل مشترك وبالتالي يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتجهي في مرحلة التقدير (VECM)، أي يمكن تقدير العلاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، حيث نشير القيم المقدرة لمعاملات المتغيرات التفسيرية إلى المرونات طويلة الأجل.

1-III-المرحلة الثانية:¹ ينبغي استخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجهي (VECM) والذي يتضمن إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في الأمد الطويل والقصير بين متغيرات النموذج، كما يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف، وباستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك يعكس العلاقة في المدى القصير أو تذبذب قصير المدى حول الاتجاه العلاقة في المدى الطويل، ويستخدم حد الخطأ الذي تم الحصول عليه من انحدار التكامل المشترك لبناء نموذج تصحيح الخطأ المتجهي كمرحلة ثانية لطريقة أنجل - قرانجر، حيث إن علاقة الانحدار التي تحصلنا عليها باستخدام طريقة (MCO) يمكن أن تكون زائفة، وقد تظهر أعراض ذلك في كبر قيمة معامل التحديد (R^2) مقارنة بالإحصائية (DW)، لذلك يتم اللجوء إلى تقدير نموذج (VECM) حيث سوف نأخذ فترة إبطاء واحدة لحد تصحيح الخطأ المتجهي ويسمى قوة الإرجاع نحو التوازن ويضاف كمتغير مستقل، وفترة إبطاء واحدة كذلك لجميع المتغيرات المفسرة باعتبار أن السلسلة الزمنية صغيرة نسبياً، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناتجة عن الارتباط الزائف، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمتغيرات النموذج وحصلنا على النتائج التالية :

¹ Tsuna- Wu Ho, Ru- Lin Chiu – Country Size And Investment- Saving Correlation: A Panel Threshold Error Correction ;Model Eastern Economic Journal, vol. 27, N°4 2001 .p 486.

الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر المتغيرات المالية في النمو الاقتصادي الجزائري

الجدول رقم 04-17 تمثل نتائج تقدير معلمات النموذج

Dependent Variable: D(TPIB)
 Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
 Date: 07/26/21 Time: 18:43
 Sample (adjusted): 2002 2016
 Included observations: 15 after adjustments
 D(TPIB) = C(1)*(TPIB(-1) - 0.130146440656*CSP(-1) + 0.179027737585
 *EM(-1) - 13.0276537911) + C(2)*D(TPIB(-1)) + C(3)*D(TPIB(-2)) +
 C(4)*D(CSP(-1)) + C(5)*D(CSP(-2)) + C(6)*D(EM(-1)) + C(7)*D(EM(-2))
 + C(8)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-1.599006	0.475351	-3.363845	0.0120
C(2)	-0.169044	0.366571	-0.461148	0.6587
C(3)	-0.080372	0.214732	-0.374290	0.7193
C(4)	0.389900	0.248823	1.566979	0.1611
C(5)	0.197565	0.228406	0.864974	0.4157
C(6)	0.374389	0.131379	2.849692	0.0247
C(7)	-0.013820	0.093762	-0.147400	0.8870
C(8)	0.473757	0.310507	1.525755	0.1709
R-squared	0.840264	Mean dependent var		0.012774
Adjusted R-squared	0.680528	S.D. dependent var		1.871863
S.E. of regression	1.058012	Akaike info criterion		3.255187
Sum squared resid	7.835729	Schwarz criterion		3.632814
Log likelihood	-16.41391	Hannan-Quinn criter.		3.251165
F-statistic	5.260321	Durbin-Watson stat		1.957929
Prob(F-statistic)	0.021819			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 9

التحليل: توضح نتائج الجدول السابق نتائج اختبار قيمة تصحيح الخطأ، وباستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، فقد اتضح وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة له . بما أن إشارة مكون تصحيح الخطأ قيمة (c1) سالبة وذات معنوية احصائية عالية (prob = 0.0120) وخلق النموذج من المشاكل القياسية $R^2 = 84.02\%$ مثل وهو ما يفسر نسبة عالية من التغيرات في متغير الاستجابة، في حين كانت قيمة (D-W) = 1,95 مما يعني خلق النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، فهذا يدل على وجود علاقة سببية طويلة المدى بين المتغير TPib والمتغيرات المستقلة قيد الدراسة.

✓ تقدير معادلة التكامل المشترك ل Engle و Granger طويلة الأجل

إن تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية يسمح في كثير من الأحيان بتحديد نوع العلاقة بين هذه المتغير في المدى القصير، ووفقاً لجرانجر، فإن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يُسبب تغير في متغير آخر، إن حد التكامل المشترك يُعرف بحد تصحيح الخطأ، إذ إن الانحراف عن التوازن في الأجل الطويل يتم تصحيحه تدريجياً من التعديلات والتصحيحات الجزئية في الأجل القصير.

الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر المتغيرات المالية في النمو الاقتصادي الجزائري

الجدول رقم 04-18 تمثل نتائج تقدير نموذج (VECM)

Vector Error Correction Estimates		Error Correction:			
		D(TPIB)	D(CSP)	D(EM)	
Vector Error Correction Estimates		CointEq1	-1.599006	-0.904284	4.479258
Date: 07/26/21 Time: 17:04			(0.47535)	(0.74387)	(2.96539)
Sample (adjusted): 2002 2016			[-3.36385]	[-1.21565]	[1.51051]
Included observations: 15 after adjustments		D(TPIB(-1))	-0.169044	0.527914	-2.126491
Standard errors in () & t-statistics in []			(0.36657)	(0.57364)	(2.28679)
			[-0.46115]	[0.92028]	[-0.92990]
		D(TPIB(-2))	-0.080372	0.317649	-0.310406
			(0.21473)	(0.33603)	(1.33956)
			[-0.37429]	[0.94530]	[-0.23172]
		D(CSP(-1))	0.389900	-0.020839	0.025631
			(0.24882)	(0.38938)	(1.55223)
			[1.56698]	[-0.05352]	[0.01651]
		D(CSP(-2))	0.197565	-0.037681	0.770668
			(0.22841)	(0.35743)	(1.42487)
			[0.86497]	[-0.10542]	[0.54087]
		D(EM(-1))	0.374389	0.210324	-1.515026
			(0.13138)	(0.20559)	(0.81958)
			[2.84969]	[1.02301]	[-1.84854]
		D(EM(-2))	-0.013820	0.102707	-0.246764
			(0.09376)	(0.14673)	(0.58492)
			[-0.14740]	[0.69999]	[-0.42188]
		C	0.473757	0.093456	-1.800426
			(0.31051)	(0.48591)	(1.93704)
			[1.52575]	[0.19233]	[-0.92947]

Cointegrating Eq:	CointEq1
TPIB(-1)	1.000000
CSP(-1)	-0.130146 (0.06869) [-1.89472]
EM(-1)	0.179028 (0.02954) [6.06022]
C	-13.02765

R-squared	0.840264	0.280602	0.357720
Adj. R-squared	0.680528	-0.438796	-0.284559
Sum sq. resids	7.835729	19.18875	304.9398
S.E. equation	1.058012	1.655672	6.600214
F-statistic	5.260321	0.390051	0.556954
Log likelihood	-16.41391	-23.13113	-43.87456
Akaike AIC	3.255187	4.150817	6.916608
Schwarz SC	3.632814	4.528444	7.294235
Mean dependent	0.012774	-0.066667	-0.153333
S.D. dependent	1.871863	1.380304	5.823458
Determinant resid covariance (dof adj.)		75.29102	
Determinant resid covariance		7.651799	
Log likelihood		-79.11429	
Akaike information criterion		14.14857	
Schwarz criterion		15.42306	
Number of coefficients		27	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 9

✓ تقدير نموذج تصحيح الخطأ لديناميكية العلاقة قصيرة الأجل

من الجدول السابق نحاول دراسة المعلمات التابعة للمتغيرات ذات التأخير الأول والثاني (C_2, C_3, C_4, C_5) وهذا لدراسة العلاقة السببية قصيرة المدى من المتغيرات المستقلة إلى المتغيرات التابع كما يلي:

الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر المتغيرات المالية في النمو الاقتصادي الجزائري

✓ الجدول رقم 04-19 تمثل العلاقة السببية قصيرة المدى بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Wald Test Equation: Untitled				Wald Test Equation: Untitled				Wald Test Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability	Test Statistic	Value	df	Probability	Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	0.111850	(2, 7)	0.8957	F-statistic	1.441674	(2, 7)	0.2990	F-statistic	4.695047	(2, 7)	0.0509
Chi-square	0.223700	2	0.8942	Chi-square	2.883349	2	0.2365	Chi-square	9.390093	2	0.0091
Null Hypothesis: C(2)=C(3)=0 Null Hypothesis Summary:				Null Hypothesis: C(4)=C(5)=0 Null Hypothesis Summary:				Null Hypothesis: C(6)=C(7)=0 Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.		Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.		Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(2)	-0.169044	0.366571		C(4)	0.389900	0.248823		C(6)	0.374389	0.131379	
C(3)	-0.080372	0.214732		C(5)	0.197565	0.228406		C(7)	-0.013820	0.093762	
Restrictions are linear in coefficients.				Restrictions are linear in coefficients.				Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 9

التحليل: من الجداول السابقة نلاحظ أن $Prob > 0.05$ لكل المعلمات المتعلقة بالتأخيرات للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومنه نقول أنه لا يوجد علاقة سببية قصيرة المدى من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع.

II-4-اختبار فرضيات النموذج

بعد تحديد أهم المتغيرات المؤثرة، نحدد أهم الفرضيات التي يبنى على أساسها أي نموذج والتي يستوجب تحققها.¹

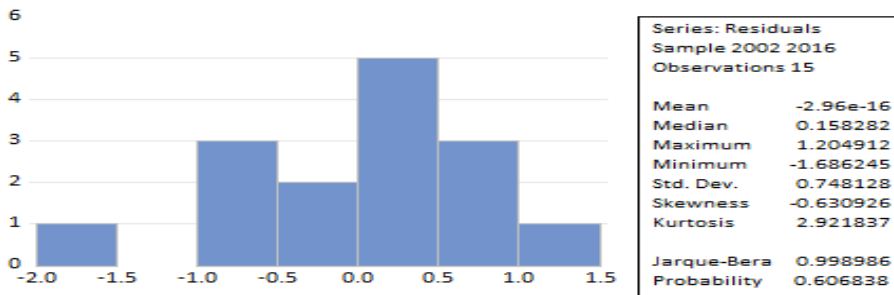
$$\begin{cases} E(\mu_i) = 0 \\ \text{Var}(\mu_i) = E(\mu_i^2) = \sigma^2_{\mu_i} \\ E(\mu_i \mu_j) = 0 \quad i \neq j \\ \mu_i \sim N(0, \sigma^2_{\mu}) \end{cases}$$

باستخدام المتغيرات المتبقية في النموذج، وباستخدام برنامج Eviews9 يمكن استخدام طريقة (MCO) في تقدير معاملات النموذج الخطي المتعدد. هذه الطريقة تعتبر من أسهل الطرق وأنجحها في تقدير معالم النموذج ويقودنا ذلك إلى معرفة المعايير للحكم على جودة مقدرات النموذج، قبل قبول بالنموذج للتنبؤ أو التحليل بالظاهرة قيد الدراسة يجب التأكد من أن النموذج يتحقق فيه جميع فرضيات الدراسة، يمكن اختبار النموذج فيما يلي :

1-1- اختبار التوزيع الطبيعي Normality test

$$\begin{cases} H_0 : \mu_i \sim N(0; \sigma_i^2) \\ H_1 : \mu_i \not\sim N(0; \sigma_i^2) \end{cases}$$

الشكل رقم 04-12: اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 9

التحليل: بما أن : $\text{Prob} = 0.60 > 0.05$ فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أن μ_i يتبع التوزيع الطبيعي وذو متوسط $E(\mu_i) = 0$. كما أن اختبار (Jarque- Bera) يشير إلى أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً

⁸ فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 02

2-1- اختبار تجانس (التباين) الأخطاء - white Heteroskedasticity test :-

$$\begin{cases} H_0: \mu_i = \mu_j = \sigma^2 \\ H_1 : \mu_i \neq \mu_j \neq \sigma^2 \end{cases}$$

الجدول رقم 04-20: اختبار تجانس (التباين) الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
F-statistic	1.219142	Prob. F(2,5)	0.3705	
Obs*R-squared	4.917028	Prob. Chi-Square(2)	0.0856	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 07/26/21 Time: 18:54				
Sample: 2002 2016				
Included observations: 15				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.117851	0.470399	0.250534	0.8121
C(2)	-0.297534	0.436259	-0.682011	0.5255
C(3)	-0.168435	0.253112	0.665457	0.5352
C(4)	0.513381	0.418769	1.225928	0.2748
C(5)	-0.180686	0.252084	-0.716771	0.5056
C(6)	0.092955	0.142546	0.652104	0.5431
C(7)	0.043463	0.097307	0.446661	0.6738
C(8)	0.267564	0.347621	0.769701	0.4762
RESID(-1)	0.058597	0.618826	0.094690	0.9282
RESID(-2)	-1.607095	1.029243	-1.561435	0.1792

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 9

التحليل: بما أن قيم H. white و تشير إلى تجانس التباين، ؛ وأن $Prob = 0.99 > 0.05$ نقبل فرضية العدم التي تنص على أن هناك تجانس في الأخطاء .

3-1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

$$\begin{cases} H_0: E(\mu_i \mu_j) = 0 \\ H_1 : E(\mu_i \mu_j) \neq 0 \end{cases}$$

الجدول رقم 04-21: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.366407	Prob. F(9,5)	0.9095
Obs*R-squared	5.961313	Prob. Chi-Square(9)	0.7438
Scaled explained SS	1.247505	Prob. Chi-Square(9)	0.9986
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 07/26/21 Time: 18:53			
Sample: 2002 2016			
Included observations: 15			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 9

التحليل: بما أن قيم DW و Breusch-Godfrey تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية؛ وذلك في $Prob = 0.99 > 0.05$ ؛ ومنه نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء، ومنه يمكن القول أن طريقة المربعات الصغرى المطبقة في التقدير محققة فرضياتها، أي أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي . وأن النموذج سليم احصائيا بالكامل .

III- التحليل والفرق بين نتائج الدراسة والدراسات السابقة

في ضوء تحقق الفرضيات السابقة، نجد أن إشارة وقيم المعاملات المقدرة للمتغيرات التفسيرية تتناسب وافترادات النظرية الاقتصادية والإحصائية.

III-1- التفسير الإحصائي والاقتصادي لنتائج الدراسة

يتم تحليل القيم التي تم التوصل إليها في تقدير النموذج السابق ونستخدم عدة معايير ومقاييس إحصائية لتفسير النموذج المقترح، من بينها:

III-1-1- التفسير الإحصائي للنموذج: من النتائج التي تم الوصول في الجدول رقم 04-17 يمكن تقييم المقدرات والمعالم كما يلي:

1- تقييم معاملات الانحدار المقدرة (B_j): يسمح حساب مقياس (t) من اختبار الفرضية (H₀) حول الطبيعة العشوائية أو الموضوعية لتكوين معاملات معادلة الانحدار.

$$\begin{cases} H_0: B_j = B_0 = 0 \\ H_1 : B_j \neq B_0 \neq 0 \end{cases}$$

التحليل: من الجدول رقم 04-17 بما أن كل قيم t ستبوندت لمعلمت النموذج $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_6, \alpha_7$ أكبر من قيمة t ستبوندت الجدولة فإن نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن $\alpha_j \neq 0$ وأن طابع تكوينهما غير عشوائي، وأنها تكونتا تحت تأثير المؤشرات المستقلة. هذا يعني أن المتغيرين لهما دور كبير في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع. ما عدا المعلمة α_5, α_8 حيث t ستبوندت المحسوبة أكبر من قيمة t ستبوندت الجدولة وهذا ما يدل على أن المعلمت السابقة ذات طابع عشوائي .

2- تقييم معادلة الانحدار المقترحة: من أجل دراسة جودة وفعالية تمثيل معادلة الانحدار المقترحة للعلاقة بين المتغيرات تجري ما يسمى باختبار المعنوية الإحصائية، الهدف منه هو التأكد من أن نموذج الانحدار المقترح يعبر بصفة جيدة وفعالة عن نوعية العلاقة، يتكون هذا الاختبار من عدة مقاييس تستخرج من الجدول رقم 04-17:

- معامل التحديد المصحح: $\overline{R^2}$: معامل التحديد يعطي فكرة واضحة عن مقدار تأثير المتغير المفسر على المتغير التابع مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة فيه من خلال النموذج المقترح للتعبير عن علاقة بين المتغيرين، ونتائجه كالتالي:

$$\overline{R^2} = \approx 79.37\%$$

بما أن معدل التحديد المصحح $\overline{R^2}$ جيدة ومقبولة فإن العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المؤثرة فيها قيد الدراسة هي علاقة مقبولة والنموذج الرياضي المقترح واقعي وصحيح، وأنه 79.37% من التغير في حجم معدلات النمو سببه التغير في المتغيرات المستقلة .

- اختبار (مقياس) فيشر (F- test): يقيس المعنوية الإحصائية لمعادلة النموذج المقترح ومدى موضوعية قيمة معامل التحديد المحصل عليها.

الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر المتغيرات المالية في النمو الاقتصادي الجزائري

$$..F_{réel} = 9.79 , \quad F_{tab(0.05)}(6, 18) = 2.66$$

بما أن قيمة $F_{tab} < F_{réel}$ فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) المفترضة للطبيعة العشوائية لمعادلة التمثيل المقترحة. هذا يؤكد أن معادلة التمثيل جيدة وقيمة معامل التحديد R^2 التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية تختلف عن الصفر وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية وجودة التمثيل.

- مجموع الانحرافات المربعة: مجموع الانحرافات المربعة بين بيانات معدلات النمو الاقتصادي: $\sum \varepsilon_t^2 = 0.00057$ صغيرة جداً وأن خط الانحدار يتوسط جميع السحابة النقطية .
وبالتالي فالنتائج المتحصل عليها هي نتائج جيدة ويمكن تحليلها وتؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المفردة والمتغير التابع.

III-1-2- التفسير الاقتصادي للنموذج:

كانت نتائج تقدير معلمات المتغيرات المفردة عند مستوى المعنوية 05% تفسر تحقق الفرضيات التي وضعناها سابقاً، فكانت كلها محققة في هذا النموذج، ويمكن شرحها فيما يلي:
✓ المتغير المستقل EM معنوي وموجب، من وجهة النظرية الاقتصادية هناك علاقة طردية بين قيمة الانفتاح التجاري الدولي على معدلات النمو الاقتصادي حسب الاقتصاديين Frenkel و Romer (1999) فقد أوضحنا على أنه يوجد أثر موجب عالي ومعنوي على الانفتاح في التجارة الدولية على الدخل الاقتصادي، وذلك بأخذ في هذه الدراسة كمؤشر للانفتاح مجموع الصادرات والواردات بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام.
أما في دراستنا التطبيقية فهي علاقة طردية ضعيفة وهذا راجع إلى الاعتماد على تصدير ما يقارب 97% من المادة البترولية، تم التوصل إلى أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظراً لضعف البنية التصديرية وعدم التنوع في تصدير المنتجات غير الهيدروكربونية بسبب ضعف الجهاز الانتاجي.

✓ المتغير المستقل CSP نسبة القروض الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي معنوي وسالب، من وجهة النظرية الاقتصادية فإن هذا المؤشر من أهم المؤشرات الممثلة للتطور المالي ومدى توسع الخدمات المالية كانعكاس لتطور الوساطة المالية في الاقتصاد والذي يعكس مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص والذي استعمل في معظم الدراسات التجريبية السابقة، مثل دراسة (Ardic and Damar (2006).

أما في دراستنا التطبيقية فهي علاقة عكسية ضعيفة وهذا يؤكد على عدم أهمية الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي في الجزائر، أي أن النتائج كشفت بأن التطور المصرفي الضعيف لعب دوراً مهماً في تشجيع النمو الاقتصادي أكثر من باقي المتغيرات رغم ضعف القروض الخاصة مقارنة بالقروض الموجهة للقطاع العام، وكان هذا المتغير يلعب دور عامل مهم في تعزيز وتطوير النمو الاقتصادي في الجزائر.

III-2- المقارنة بين تحليل الدراسات السابقة والدراسة التطبيقية حسب كل متغير

في إطار تحفيز معدلات النمو الاقتصادي وفي ظل المفاهيم الحديثة التي يستند إليها، التي كما بينا تطورت وارتبطت بعوامل حديثة أثبتتها العديد من الدراسات و تطبيقات الكثير من الدول في العالم متجاوزة العوامل التقليدية المحفزة للنمو الاقتصادي، سعت كل من الجزائر إلى تكييف سياساتها مع هذه التصورات الجديدة للنمو الاقتصادي، سنحاول تحليل الدراسات السابقة حسب كل متغير ومقارنته بدراستنا:

III-2-1- دراسات متعلقة بالمتغير المستقل الانفتاح التجاري EM :

على الرغم من الدور الهام الذي تمارسه التجارة الخارجية في دفع النمو في إطار النظرية النيوكلاسيكية والمتمثل في توسيع نطاق السوق للاستفادة من اقتصاديات الحجم في حالة ضيق السوق المحلي، كما أنها تمثل مصدر رئيسي للعملات الأجنبية التي من الممكن استخدامها لتمويل شراء السلع الرأسمالية المتطورة والحصول على التكنولوجيا الأجنبية، ويمكن تفسيرها فيما يلي:

أولاً: بالنسبة للطالب بربري محمد توصل إلى أن المتغير له معنوية إحصائية ، وأن المتغير يفسر التقلبات التي تحدث في النمو الاقتصادي المستهدف في الجزائر مع وجود علاقة ارتباط موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وهي نتيجة لا تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، من خلال تتبعنا لتطور هذا المؤشر في الاقتصاد الجزائري عرفنا تزايد محسوس بسبب ارتفاع قيمة الواردات من سنة إلى أخرى تزامناً مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وجهود الدولة قصد دعم البنية التحتية والهياكل القاعدية الأمر الذي تسبب في ارتفاع واردات السلع الاستهلاكية والرأسمالية والخدمات التقنية والخبرات الأجنبية التي من المفروض تحدث انعكاس غير مرغوب على النمو الاقتصادي لكن الملاحظ على أن النمو الاقتصادي شهد انتعاش متذبذب تماشياً مع وضعية الإيرادات البترولية ، لكن ما هو ملاحظ هو أن أداء الاقتصاد الجزائري ما زال مصيره مرهون بوضعية الإيرادات النفطية .

ثانياً: بالنسبة للطالب محمد زكريا معزو، كمال حمانه توصل إلى أن المتغير إجمالي الصادرات والواردات عندما يرتفع بوحدة واحدة يؤثر بعلاقة طردية بارتفاع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بقيمة 41.19 وحدة، بحيث لم يكن هناك أي تفسير اقتصادي من طرف الباحثين.

ثالثاً: بالنسبة للطالب محمود جبوري محمد توصل إلى أن المتغير له علاقة طردية بين المتغير ذات تأخير من الدرجة الأولى وبين الناتج الداخلي الخام الحقيقي الفردي بقيمة 0.27، ولم يكن هناك أي تفسير اقتصادي من طرف الباحثين.

رابعاً: بالنسبة للطالب وعيل الميلود توصل إلى أنه إذا بلغت الصادرات قيمة 1 مليون دولار بالأسعار الجارية فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سيزيد ب 1.65 مليون دولار، أما الواردات فلم تكن معلومتها ذات دلالة إحصائية و لا يمكن أن نقبل أثرها على الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الإحصائية، وإن عدم معنوية النموذج تشير إلى أنه يمكن القول بعدم وجود أثر موجب و ذا دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المذكورة.

الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر المتغيرات المالية في النمو الاقتصادي الجزائري

فعلى صعيد الانفتاح التجاري فالدولة تنتهج سياسية انفتاح حذرة، فرغم الاتجاه التطوري في اتجاه المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي إلا أن معدلات الانفتاح التجاري مازالت متواضعة مقارنة مع الدول التي نجحت في دعم النمو الاقتصادي عن طريق الاستفادة من وفيات التجارة الخارجية كالنمور الآسيوية . كما بينت الدراسة القياسية وجود ارتباطات موجبة بين مكونات التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي، بينما لم يكن للانفتاح التجاري معنوية إحصائية على النمو الاقتصادي و تبين من خلال تحليل تباينات الانفتاح التجاري أن معدلات الانفتاح التجاري في الدولة ذات دلالة إحصائية أي أن هناك اختلافات معنوية في مستويات الانفتاح التجاري.

خامساً: بالنسبة للطالب طالب دليلة توصل إلى أن النتائج تظهر أن معلمات النماذج المقدره تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما يتبين لنا أن كلا من مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر درجة الانفتاح التجاري هو مرن بالنسبة إلى معدل الدخل الحقيقي الفردي، وهي ذات دلالة إحصائية عندها أيضاً، وإشارتها سالبة تتوافق مع توقعات الدراسة، تدل أنه كلما ارتفعت قيمة مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وقيمة مؤشر درجة الانفتاح التجاري بـ 1% أدى إلى تراجع معدل الدخل الحقيقي الفردي بـ 1.86%، و 2.91% على التوالي غير أن نتيجة مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي هي ذو إشارة موجبة ولكنها غير مرنة نتيجة مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي هي ذو إشارة موجبة ولكنها غير مرنة 0.89%، وغير معنوية وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ويمكن تعليل ذلك بأن معظم الصادرات الوطنية هي من المحروقات والمواد الأولية، فهي تلعب دوراً مهماً في تحديد مستويات الناتج والدخل الوطني كما أن الواقع الحالي للتصدير في الجزائر من مختلف السلع والخدمات خارج قطاع المحروقات متواضع للغاية ومرد ذلك أن القطاع الإنتاجي ظل خلال فترة طويلة إيجابي التوجه نحو السوق المحلي أكثر منه التوجه نحو السوق الخارجي وذلك بانتهاج سياسة إحلال الواردات هدفها الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية ولكن ذلك لم يأت بأية نتيجة، وبالتالي فإن معظم الدخل الآتي من الصادرات يستخدم في تلبية الحاجات الداخلية الاستهلاكية عوض استخدامه في استيراد السلع التكنولوجية الحديثة وكذا استخدامه في العمليات الإنتاجية والتنمية التي تهدف إلى دفع عجلة الإنتاج الوطني ودخول الأسواق العالمية ومنه رفع وتيرة النمو الاقتصادي.

التعليق: تظهر نتائج دراستنا إلى وجود علاقة عكسية وذو معنوية إحصائية بين مؤشرات الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي، وهذا ما يعارض النظرية الاقتصادية التي تنص على العلاقة، كما أيدتها كل من دراسة الطالبة طالب دليلة، واختلفت معها في العلاقة كل من دراسة الباحثين محمد زكريا معزو، كمال حمانة، دراسة جبوري محمد، دراسة بربري محمد، دراسة وعيل الميلود في نتائجهم عن دراستنا والذين توصلوا لوجود علاقة طردية موجبة تؤيد النظرية الاقتصادية. ويعود الاختلاف لحجم العينة التي كانت كبيرة جداً مقارنة بدراستنا والتي تختلف من دراسة لأخرى، وكذا الاختلاف في بعض المتغيرات الشارحة للنموذج مع بعض الدراسات. وكذا الاختلاف في المؤشر نفسه المستخدم لدراسة الانفتاح التجاري.

III-2-2- دراسات حول المتغير نسبة القروض الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي CSP :

بالنسبة للطالب جبوري محمد توصل إلى أن المتغير له علاقة عكسية بين المتغير بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي الفردي بقيمة 0.011 وحدة، بحيث لم يكن هناك أي تفسير اقتصادي من طرف الباحث.

التعليق: جاءت نتائج تقدير عملية التقدير في دراستنا إلى وجود علاقة طردية وذو معنوية إحصائية بين نسبة القروض الخاصة ومعدل النمو الاقتصادي، وجاءت مؤيدة للنظرية الاقتصادية التي تنص على العلاقة، واختلفت دراسة الطالب جبوري محمد في نتائجها عن دراستنا والتي توصل لوجود علاقة عكسية تنفي النظرية الاقتصادية. ويعود الاختلاف أيضا لحجم العينة والمقدرة بـ 31 مشاهدة، مع الاتفاق مع الطالب على نفس المتغيرات الشارحة للنموذج .

III-3- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات التجريبية السابقة:

- رغم وجود العديد من الدراسات التجريبية السابقة التي عالجت موضوع علاقة المتغيرات المالية بالنمو الاقتصادي، والتي تم تناول بعضها بالتفصيل في الفصل السابق الخاص بالدراسات التجريبية السابقة، إلا أن دراستنا تميزت عن باقي الدراسات الأخرى بالمزايا التالية:
- كانت عينة دراستنا محددة بـ 17 ملاحظة، أي ممتدة للفترة 2000-2016 ، وتم اختيار هذه الفترة لارتباطها بتطبيق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2014، وتحديد آثار البرنامج مستقبلاً؛
 - تحدد وتختبر بعض المتغيرات المالية التي تختلف من دراسة إلى أخرى، وبناءً على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة تم جمع كل المتغيرات على سبيل المثال ، وهذا لتوفرها على الإحصائيات؛
 - كما تم حذف بعض المتغيرات قيد الدراسة لارتباطها ببعض المتغيرات، مثل الإنفاق الحكومي، الكتلة النقدية، وتم الاستغناء عن المتغيرات الصماء التي تساهم في تقليل قوة تأثير حد الخطأ العشوائي في المتغير التابع إلى الحدود المقبولة، وتساهم في افتتاح النموذج على متغيرات توضيحية مؤثرة جديدة غير مُقيسة وهي المتغيرات النوعية التي تمثل التعقيدات البيئية غير المنظورة المحيطة بالظاهرة المدروسة؛
 - تركزت هذه الدراسة على استعمال نموذج "VECM" نموذج متجه تصحيح الخطأ، لاختبار وتقدير معلمات النموذج المتوصل إليه؛
 - هذه النتائج المتوصل إليها تكون صحيحة في حدود الإحصائيات التي عملت بها والمتحصل عليها فقط من القطاع الرسمي وفي المواقع الرسمية ، أما الاقتصاد الموازي ورغم أهميته في حالة الجزائر، إلا أنه ولعدم توفر دراسات اقتصادية التي تقدر حجمه عبر مختلف المتغيرات الاقتصادية، اضطررنا إلى عدم إدراجه في هذه الدراسة.

خلاصة الفصل :

استهدفت هذه الدراسة تقدير علاقة المتغيرات المالية بالنمو الاقتصادي في الجزائر لفترة الممتدة 2000-2016 وباستخدام نماذج قياسية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، حيث أشارت الأدبيات والنظريات الاقتصادية المؤيدة للعلاقة الموجودة بين المتغيرات والنمو الاقتصادي، إضافة إلى الدراسات التطبيقية السابقة التي تعرض لهذا النوع من العلاقة بنتائج مختلفة وذلك رغم اختلاف المؤشرات المحددة، فترة الدراسة وعدد الدول التي تختلف من دراسة لأخرى وباختلاف المنهج القياسي المتبع.

وعلى ضوء استعراض هذه الدراسات، كانت نتائج دراستنا هذه تفسر العلاقة الموجودة بين المتغيرات وللفترة التي غطت الدراسة، ويعود ضعف النتائج إلى ضعف سعر الفائدة الحقيقي في تفسير معدلات النمو الاقتصادي وإلى ضعف القطاع المالي والمصرفي الجزائري، كما ساهمت البنوك في منح القروض بنسبة كبيرة للقطاع العام وتهميش القطاع الخاص، في حين عرفت الدراسة ضعف تأثير المتغير حجم الأوراق المالية المتداولة على معدلات النمو الاقتصادي، وذلك على الرغم من مضي 10 سنوات من انطلاق نشاط السوق الثانوي في بورصة الجزائر إلا أن مساهمة سوق المال في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر تبقى متواضعة، ربما يعود جمود السوق المالي الجزائري إلى عدة أسباب نذكر منها غياب ثقافة البورصة وانعدام وضعف إعلام المواطنين بدور البورصة وعملياتها أدى إلى الإحجام عن الدخول إليها، إضافة إلى قلة عدد الشركات المدرجة فيها، ناهيك عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي غابت ولا تزال غائبة عن مشاركتها في البورصة. وما يمكن قوله أن هذا الواقع الذي تعيشه البورصة في الجزائر إنما هو نتاج للعديد من المعوقات سواء كانت هيكلية في الاقتصاد الوطني أو في طبيعة الهيكل التنظيمي للبورصة أو ما هو متعلق بالجانب الثقافي و الديني، لذا لا بد أن يحظى هذا السوق بكثير من الاهتمام. في حين ساهم كل من معدل التضخم، سعر الصرف الحقيقي، إلى وجود علاقة سلبية بين المتغيرات و متغير النمو الاقتصادي، وهذا ما يفسر تحقق الفرضيات السابقة.

وطبقاً للنتائج المحققة في الدراسة يبقى التحرير المالي للمتغيرات المالية في الجزائر جزئي وليس كلي ويفتقر لبعض السياسات الداعمة في هذا المجال ومما سبق يمكن القول على الرغم من الإجراءات المتخذة في مجال التحرير للقطاع المالي والمصرفي في الجزائر إلا أن النتائج المتحصل عليها تستلزم العمل أكثر لتحفيز الطلب وتقوية الثقة في الأسواق.

الخاتمة العامة

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى تشریح الاقتصادي الجزائري وتبيان أهم التغيرات في مؤشرات الكلية وتحليلها للوصول إلى صورة واضحة على مقدار نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية الكلية في فك ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات الخارجية. وقد بدأت الجزائر هذه المسيرة بداية التسعينات من القرن الماضي وقد بينت مؤشرات التطور النقدي اتجاهها ملائماً للاستقرار، تداخلت فيه العديد من العوامل لعل أبرزها احتياطات الصرف المتراكمة، ومؤشرات التطور المالي التي أظهرت اتجاهها إيجابياً في تهيئة المناخ الملائم للتطور المالي وتحقيق السلامة والاستقرار. حيث اعتمدت الجزائر على عدة برامج إصلاحية وقد حصدت هذه البرامج مبالغ مالية هامة وبالتالي فإن الاقتصاد عرف عدة تقلبات ساهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين الضغوطات الضخمة وحالات البطالة والتي تتعارض بدورها مع شروط الاستقرار الاقتصادي الكلي كمناخ ملائم للتنمية الاقتصادية.

فشرعت بداية من سنة 2001 في تطبيق سياسة اقتصادية توسعية نتيجة للوفرة المالية التي تحققت بسبب ارتفاع أسعار النفط، وتجسد في تطبيق برامج تنموية، وأن حرص السلطات على تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، لم يرافقه نفس الحرص فيما يخص تنفيذ وإكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيه خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي تباطؤاً إن لم يقل توقف خلال نفس الفترة مما أدى إلى تقليل فعالية هذه السياسة.

حصلت الجزائر على تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2014)، بهدف إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وتحديث البنية التحتية، بشكل شبه كلي من عائدات صادرات المحروقات (النفط والغاز)، أو بالأحرى على الأموال المجمعة في صندوق ضبط الإيرادات والتي ارتفعت بشكل كبير خلال تلك الفترة بفضل انتعاش الأسعار العالمية، مما وفر سيولة مالية ضخمة للخزينة العمومية لتمويل المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية، كما لجأت إلى احتياطات الصرف، بحيث راکمت الحكومة احتياطات ضخمة من العملة الصعبة واستخدمت لتمويل البرامج دون اللجوء إلى الدين الخارجي، وأيضاً مكنتها من تسديد ديونها الخارجية، مما قلل من الضغوط المالية على برامج التنمية.

حيث شهدت الجزائر خلال 2000-2014 ارتفاعاً كبيراً في النفقات الاستثمارية في مرحلة الوفرة المالية، ثم تحولت الهيمنة إلى النفقات الاستهلاكية بعد 2014 نتيجة تراجع عائدات النفط وصعوبة تقليص الإنفاق الاجتماعي. بسبب صدمة أسعار النفط، وتراجع إيرادات الدولة، تقلص احتياطات الصرف، وظهر عجز في الميزانية، ولسد هذا العجز الداخلي وتفاذي الاستدانة الخارجية لجأت الحكومة إلى التمويل غير التقليدي 2017-2019 (الطبع المكثف النقود)، ولذلك لجأت الحكومة بإصدار سندات دين حكومية في 17 أبريل 2016 أطلق عليها تسمية "الاقتراض الوطني من أجل النمو الاقتصادي".

تحليل النتائج :

من خلال معالجة مختلف المتغيرات التي تحاول اشكالية هذا البحث دراستها، ابتداءً من الإطار النظري فمن أهم المفاهيم الحديثة للنمو أنه يتجاوز النواحي الاقتصادية الكمية، بل يشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية، لذا سنحاول التركيز على العناصر الأساسية التالية :

فيما يخص المتغيرات الأساسية الممثلة للنمو الاقتصادي، يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل عضوي بأسعار النفط؛ فصادرات المحروقات هي المحرك الأساسي للعائدات والنفقات الرأسمالية، هذا الاعتماد يجعل النمو عرضة للتقلبات الخارجية، حيث ينعكس أي انخفاض في الأسعار سلباً وفورياً على وتيرة النشاط الاقتصادي.

فرغم وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو، إلا أن النص يضع شرطين أساسيين لفعالية هذا الانفتاح، تنوع القاعدة الصناعية (ضرورة الانتقال من تصدير المواد الخام إلى تصنيع السلع النهائية)، والتركيز على الصناعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية.

فلم يعد النقاش حول "ضرورة" تدخل الدولة، بل حول "حجم ومجالات" هذا التدخل، يظهر هذا الدور من خلال الإنفاق العام كقاطرة للنمو (استغلال الفترات الذهبية لأسعار النفط (مثل 2000-2008) لزيادة الإنفاق وتحفيز النشاط الاقتصادي)، و تبني سياسة مالية "توسعية" معاكسة للدورة الاقتصادية عند حدوث الأزمات العالمية (مثل أزمة 2008) لمنع الكساد، حتى وإن أدى ذلك لتقليص فوائض الموازنة.

أما فيما يخص المتغيرات الممثلة للقطاع المصرفي، يمكن القول أن النظام النقدي الجزائري يعاني من تعقيد ناتج عن "فائض السيولة الهيكلية"، والذي لا يعود لقوة النشاط الاقتصادي بل لخلل في هيكلته، فلا يمكن للسياسة النقدية وحدها مواجهة التضخم الناتج عن الاستيراد المفرط وضعف الإنتاج؛ بل يتطلب الأمر تنسيقاً وثيقاً مع السياسة المالية لتنويع الاقتصاد وتقليل التبعية للمحروقات.

ورغم الإصلاحات، لا يزال الجهاز المصرفي يعمل بنمط تقليدي يعوق فعالية الإنفاق العام، وذلك مع غياب واضح لمفهوم "البنوك الإلكترونية" الحديثة، إن عدم مسايرة المنظومة المصرفية للتطورات العالمية يقلل من العوائد الاقتصادية للإنفاق الحكومي.

في حين المتغيرات الممثلة للأسواق المالية، أن مؤشرات التطور المالي في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب مقارنة بالتحويلات العالمية، ف قلة عدد الشركات المدرجة في البورصة، ومحدودية الأسهم المطروحة للتداول العام، أدى إلى وجود مبالغة في تسعير بعض الأسهم المطروحة، مما يستدعي ضرورة إعادة تأهيل وتطوير هيكل النظام المالي لزيادة كفاءته.

تحليل الفرضيات:

في بداية بحثنا قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات في شكل أجوبة مؤقتة وعلى أساسها يتم الإجابة على إشكالية بحثنا، ومن خلال اختيار هذه الاشكالية توصلنا إلى تحليل فرضيات الدراسة كما يلي :

الفرضية الأولى: والتي تدعم أن معدلات النمو الاقتصادي علاقة مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة لها، أي نوع المتغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، الانفتاح التجاري) تؤثر بشكل معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية بناءً على النتائج المتوصل إليها والتي تشير إلى أنه يوجد لطبيعة المتغير الاقتصادي الكلي تأثير معنوي وموجب على النمو الاقتصادي، إلا أنه في الجزائر لم تصل إلى ذلك التحرير المالي الكلي الذي يلعب دور كبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي المرجوة لحد الآن.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن التحرير المالي في السوق المصرفي والمالي يعتبر بعيد كل البعد عن التأثير في النمو الاقتصادي، والتي تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، فقد أثبتت صحتها، فبناءً على النتائج المتوصل إليها فإن القطاع المصرفي يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي إذا كان هناك تحرير مالي كلي، كما أن تباين دور الأسواق المالية على النمو الاقتصادي وذلك نظراً لتباين الإمكانيات والتسهيلات المالية المتاحة فيها، والتي اعتبرت انتهاج الدولة لسياسة تحرير مالي للأسواق المالية يصاحبه معدلات نمو أعلى، وأثبتت صحة الفرضية من خلال نتائج دراستنا وهذا ما أثبتته أيضا العديد من الدراسات السابقة.

تم الإجابة على **الفرضية الثالثة:** التي جاءت فيها أن المتغيرات المالية وعلى الرغم من تنوعها وتغيراتها ما تزال قاصرة عن التأثير الفاعل على النشاط الاقتصادي ويصعب التنبؤ بسلوكها في الجزائر. وهذا ما أثبتت صحته، لأنه وبالرغم من الجهود المبذولة من الطرف الدولة الجزائرية لتحسين وضعية الاقتصاد الجزائري، والرفع من معدلاته، إلا أنه تواجهها صعوبات تطبيق السياسات والاستراتيجيات المتبعة في عدة مجالات، منها ما هو معتمد عليه بكثرة كقطاع المحروقات، ومنها ما هو مهمش نوعاً ما كحال بورصة الجزائر التي لا تزال تفتقر إلى مؤسسات مدرجة ورؤوس أموال مستثمرة.

- إن نتائج هذه الدراسة مرهون بمدى مصداقية البيانات المتحصل عليها من بنك الجزائر، البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات أي من القطاعات الرسمية وفي المواقع الرسمية، أما الاقتصاد الموازي اضطررنا إلى عدم إدراجه في هذه الدراسة، وهذا لعدم توفر دراسات اقتصادية التي تقدر حجمه عبر مختلف المتغيرات الاقتصادية.

ويمكن القول كخلاصة عامة أن النمو في الجزائر كان نمواً بالمجهود المالي وليس نمواً بالكفاءة الإنتاجية، وأن السياسات الاقتصادية ركزت على التمويل وتجاهلت وأهملت التحفيز، مما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد انفاق وليس اقتصاد إنتاج، ولضمان استدامته يتطلب تحويل الانفتاح التجاري من مجرد تصدير للموارد إلى استراتيجية صناعية مبنية على الإنتاج والتخصص، مع بقاء الدولة كمنظم ومحفز أساسي عبر أدوات السياسة المالية.

التوصيات والافتراضات:

مكننا هذا البحث من اقتراح بعض التوصيات الكفيلة لتطوير نتائج بعض المتغيرات المالية المؤثرة في النمو الاقتصادي:

- ضرورة تقوية القطاع المالي والمصرفي، بحكم أن أغلب الأزمات كانت ناشئة بضعف هذه القطاعات؛

- يجب رفع نسبة القروض المقدمة من طرف المصارف الجزائرية للقطاع الخاص، والاهتمام بهذه الشريحة أكثر؛
- يجب الاتجاه نحو الاصلاح قبل تحرير سوق الأوراق المالية، أي يجب على الدولة تخفيف درجة القيود المفروضة على العمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً، ويبقى للحكومة درجة من التدخل في حالة فشل السوق من خلال الإشراف وتنظيم هذا السوق؛
- العمل على رفع كفاءة أداء البورصة الذي يشجع على جذب استثمارات جديدة وتحسين الأداء المالي والاقتصادي؛
- نشر تقارير وبيانات بمدد مختلفة (يومية، شهرية،...) وهذا لنشر الوعي وتحقيق عنصر الشفافية والموضوعية وبالتالي يصعب احتكار المعلومات، ويساعد المستثمر على للاستفادة من المعلومات أكثر فأكثر؛
- ترشيد النفقات العمومية مع التركيز أكثر على القطاعات المنتجة والاهتمام باليد العاملة الفنية المؤهلة؛

1- آفاق البحث:

- وبعد هذه التوصيات والاقتراحات، نشير إلى جملة من الإشكالات أو المواضيع التي كانت كنقطة توقف في دراستنا ويمكن أن تكون جوهر للبحوث القادمة، والتي تكون على سبيل المثال لا الحصر كمايلي:
- 1- واقع تطوير العمل الالكتروني في القطاعات المختلفة في السوق الجزائري؛
 - 2- تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ساحة السوق المالي الجزائري؛
 - 3- الاهتمام بالجانب الزراعي وتطوير أدواته، ودراسة امكانية التنوع في منتجاته غير متواجدة في البلد وتسهيل إدماج اليد العاملة فيه؛
 - 4- التقليل من دعم بعض المؤسسات الخدمائية والانتاجية المتكررة والمنتشرة بكثرة.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

الكتب:

1. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الـراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
2. أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة الحسين العصرية، بيروت، 2013.
3. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2008.
4. إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2008.
5. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
6. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، سنة 2008.
7. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة لمالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء، الأردن، 2010.
8. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011.
9. حسن محمد قاضي، الإدارة المالية العامة، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
10. حشيش عادل أحمد، شهاب مجدي محمود، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي، لبنان، 2003.
11. حماد طارق عبد العال، التحليل الفني والتحليل الاساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
12. راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
13. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، ط1، مصر، 2002.
14. رشاد العصار، والآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2000.
15. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
16. سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، ط3، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 2000.
17. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
18. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي " المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الاسكندرية، 2008.
19. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد- مذاهب، نظريات اقتصادية، أنظمة وأسواق- ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
20. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
21. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
22. عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 2003.
23. عبد الغفار حنفي، استراتيجيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
24. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقويمية)، opu، الجزائر، 2003.

25. عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .
26. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي : نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث . للإطلاع من الموقع: <http://www.faculty.mu.du.sa> ، تاريخ الإطلاع 21 جانفي 2016.
27. عريقات حربي ، محمد موسى، مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي-ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
28. علي عبد الفتاح أبو شرار ،الإقتصاد الدولي "نظريات وسياسات" ،ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن، 2013.
29. علي كنعان ،النفود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبنانية للطباعة والنشر ،لبنان، 2012 .
30. عمر صخري، التحليل لاقتصادي الكلي، ط05، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
31. عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2003.
32. فروخي جمال ، نظرية الاقتصاد القياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992.
33. فريديريك شرر، ترجمة علي عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.
34. فلاديمير لينين، كارل ماركس -سيرة مختصرة وعرض للماركسية-، منشورات درا صامد، تونس ،بدون سنة، تاريخ الإطلاع 11-12-2015، من الموقع: http://www.mohamedrabeea.com/books /book1_5793.pdf
35. فليح حسن خلف، التنمية ولتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006.
36. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،الأردن، 2003.
37. فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق ، عمان، 2004.
38. كاظم المعموري ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، دار حامد للنشر والتوزيع ،الأردن، 2012.
39. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء، الأردن، 2013.
40. محمد قطارجي، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية" نظرية- تحليلية- قياسية "، دار المنهل، الاردن، 2011.
41. محمد القطان ،نحو بديل شرعي لآليات أسعار الفائدة، ندوة حول الاسواق المالية الاسلامية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ، السعودية ،لم تذكر السنة .
42. محمد ثابت هاشم، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر،المكتب الجامعي الحديث ،مصر ، 2008 .
43. محمد صالح الحناوي والأخرون، الاستثمار في الاوراق المالية ومشتقاتها مدخل للتحليل الأساسي والفني ،الدار الجامعية ،مصر ، 2005 .
44. محمد صالح جابر ،الاستثمار بالأسهم والسندات وإدارة المحافظ الاستثمارية ،ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005
45. محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان عطية ناصف ،علي عبد الوهاب نجا ،التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية ،الدار الجامعية الاسكندرية ، 2006.
46. محمد محمود أمين زويل ،بورصة الأوراق المالية :موقعها من الاسواق -أحوالها ومستقبلها ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،مصر، 2000 .
47. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1 ، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
48. مكيد علي ، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2007.

49. منير ابراهيم الهندي ، أساسيات الاستثمار وتحليل الاوراق المالية ، ط2، منشأة المعارف ، الاسكندرية، 2006 .
50. موردخاي كريانين ، الترجمة محمد ابراهيم منصور، مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات ، دار المرخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2007.
51. ميشيل ب.تودارو، الترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
52. نجما علي عبد الوهاب، السريتي محمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر 2008.
53. هاني عرب، تبسيط مبادئ الاقتصاد الكلي، ملتقى البحث العلمي، مكتبة هاني عرب الالكترونية، للإطلاع من الموقع: <http://www.skaau.com/vb/showthread> تاريخ الإطلاع 15 جانفي 2016.
54. هندي منير ابراهيم ، أساسيات الاستثمار وتحليل الاوراق المالية ، ط2، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 2006.
55. و.السيفو . فيصل مفتاح شلوف ، صائب جواد إبراهيم جواد ، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي :نظرية الاقتصاد القياسي و اختبارات القياسية من الدرجة الأولى"، ط ، دار الأهلية لنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2006.
56. و.و. روستو، الترجمة برهان دجاني، مراحل النمو الاقتصادي، مكتبة الرائد العربي، دمشق، أفريل 1961.
- أطروحات ومذكرات**

1. الوليد قسوم ميساوي، أثر الترقية على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، دفعة 2018-2019.
2. بربري محمد أمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر03، 2010-2011.
3. بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية-، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، دفعة 2014-2015.
4. بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان- الجزائر، دفعة 2012-2013.
5. بن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث - دراسة حالة الجزائر - أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة المنتوري -قسنطينة، الجزائر، دفعة 2007-2008.
6. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الأنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر -، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان- الجزائر ، دفعة 2014-2015 .
7. بن لطرش خالد، اختبار مدى تنبؤية وربحية التحليل الفني للأوراق المالية في الأسواق المالية العربية ، أطروحة دكتوراه علوم، في علوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر ، دفعة 2018-2019 .
8. بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر - بسكرة- الجزائر،الدفعة 2015-2016.

9. بوعبد الله علي، أثر الاسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، الجزائر، 2013-2014.
10. رواكسي خالد أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط- دراسة قياسية للفترة "2001-2011"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، دفعة 2013-2014.
11. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، دفعة 2012-2013.
12. خيرة مزوزي، أثر الإعلان عن سياسة توزيع الأرباح على أسعار الأسهم المدرجة في سوق دبي المالي -دراسة حديثة خلال سنة 2011- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة- الجزائر -دفعة 2014-2015.
13. سايع بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، دفعة 2012-2013.
14. شقيبب عيسى، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 2005-1970، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2008-2009، ص103.
15. صوليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، والتسيير، الجزائر 03، دفعة 2005-2006.
16. طالب دليلة، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1980-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، دفعة 2013-2014.
17. عرقوب نبيلة، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي - دراسة نظرية وقياسية-(1970-2008)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2011-2012.
18. عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية -دراسة قياسية اقتصادية لاثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات 1970-2006، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، دفعة 2012-2013.
19. عماد عمر المهنداوي، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الرقازيق، مصر، 2011.
20. فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، دفعة 2013-2014.
21. قليل زينب، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات بانل في الفترة من 1980-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان، الجزائر، دفعة 2015-2016.

22. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية وقياسية- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، دفعة 2012-2013.
23. لخديمي عبد الحميد، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية - حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر، دفعة 2014-2015.
24. محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حال ولاية غرداية-، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، دفعة 2009-2010.
25. مراد جنيدي، الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، دفعة 2014-2015.
26. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها- حالة الجزائر، مصر والسعودية- دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014.

ندوات وملتقيات :

1. أركان عبد اللطيف، إيمان عبد الله جاسم، الأوراق المالية (الاسهم والسندات)، مجلة العلوم الاسلامية، العدد 22، البلد، 1435.
2. أبو بكر بوسالم، فطيمة الزهرة عيسات، أثر الوظائف المصرفية الوسيطة على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية الممتدة من 1990-2012، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العوم الانسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 26، السنة 09، مارس 2017، ص 06.
3. أديب قاسم شندي، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، جامعة واسط، العراق، 2013، ص 166.
4. أحمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، مجلة أراء المؤسسات الجزائرية، العدد 08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015.
5. إيمان عبد المطلب حسن المولى، مؤشرات قياس سيولة سوق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت -العراق-، المجلد 07، العدد 23، سنة 2011.
6. البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية -دراسة نظرية وقياسية-، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، أيام 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس -سطيف- الجزائر. 2009
7. بشيكرو عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، جامعة الجزائر 3، المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2016.
8. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، تشرين الثاني 2003.
9. بن بوزيان محمد، عوي ناصر صلاح الدين، أثر تحرير لفائدة على حجم الادخار، حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 06 ماي 2009.

10. محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، التحرر المالي وأثره على النمو الاقتصادي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة طاهري ممد، جامعة بشار، الجزائر، يومي 26، 25. أفريل 2006.
11. بن دعاس زهير، كتاف شافية، سياسات الاستعمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوطات التضخمية، حالة الجزائر 2001-2014، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013.
12. بن عبد العزيز سفيان، إشكالية تحرير التجارة الخارجية للاقتصادات النامية في ظل متطلبات التنمية المستدامة- حالة الاقتصاد الجزائري-، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 9، السنة 2014.
13. بن عبد الفناح دحمان، سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية الراهنة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الاسلامي أنموذجاً، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2009.
14. بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2006)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 41، سنة 2008.
15. بن عياد محمد سمير، بديار أحمد، تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على سلوك العمال داخل الشركة-دراسة حالة شركة الاتصالات "نجمة" في الجزائر-، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم-الجزائر، العدد 06، جانفي 2014.
16. بن قانة اسماعيل، بوغزالة محمد عبد الكريم، قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 01، الجزائر، 2015.
17. بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013.
18. بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013.
19. جديدي روضة، أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013.
20. جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 11، السنة 2012.
21. خاطر طارق، مفتاح صالح، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر، العدد 16، ديسمبر 2014.
22. خالد بن حمد عبد الله القدير، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، السعودية، المجلد 18، العدد 01، 2004.

23. خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة الاستراتيجية والتنمية للعلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، مستغام، العدد 03، جويلية 2012.
24. دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الكريم، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي - حالة الاقتصاد الجزائري- للإطلاع من الموقع http://www.univ_chlef.dz/uahbc/seminaires_2008/com:_international_albachir/com_8.pdf تاريخ الإطلاع 2015/12/23.
25. راند فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 05، العدد 17، حزيران 2013.
26. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 61-62، شتاء ربيع 2013.
27. رفاه عدنان نجم، أنوار سعيد ابراهيم، أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي للمدة 1980-2012، مجلة مركز الدراسات لاقليمية، المجلد 10، العدد 34، العراق.
28. رميدي عبد الوهاب -بوضياف مختار، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2010، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 10، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014.
29. رياض رؤوف عمر، أنيس عواد حمود، تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الأداء المصرفي -مصرف الرشيد حالة تطبيقية-، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد السادس، 2008.
30. زايري بلقاسم، الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير التجارية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- الجزائر، يومي 08-09 مارس 2005.
31. سالم صلال راهي أحسنواوي، المحددات الداخلية والخارجية للقيمة السوقية للأسهم في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد السابع، العدد 14، جامعة البصرة، العراق، أيار 2015.
32. سردار عثمان خدر باداوة بي، هيو عثمان اسماعيل، تحليل اثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة لإقليم كردستان العراق 1997-2013، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 13، العراق، 2015.
33. سعدبوه سيداتي الركاد، النمو الاقتصادي بين الاستدامة الاقتصادية والاستدامة البيئية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 71، 2015.
34. سعدون حسين فرحان، ثابت خليل ابراهيم، الاستقرار النقدي وأثره في النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية للمدة (1990-2010)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، العراق، 2014.
35. سليمان ناصر، أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب والحلول، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.
36. سمير خالد صافي وآخرون، بناء نموذج انحدار متعدد لاستهلاك الكهرباء في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الطبيعية والهندسية، المجلد 22، العدد 1، غزة، 2014.
37. سمير شرف، اسماعيل شعبان، هدى اسبر، دور السوق المالية في تفعيل النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 1، العراق، 2009.

38. صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013.
39. صبحي حسون الساعدي، أياد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان المختلفة، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، العراق، 2011.
40. عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز الصالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، مصر، العدد 32، سنة 2007.
41. عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 14 ماي 2015.
42. عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلم التجارية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، العدد 8، 2010.
43. عثماني أنيسة، بوحسان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013.
44. علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول، العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، يوم 25-28 يناير 2015، مصر، 2015.
45. علاوة نواري، أضرار التعامل بسعر الفائدة على مؤشرات التوازن الاقتصادي والاجتماعي - دراسة تأصيلية تحليلية -، مجلة الاقتصاد والمجتمع.
46. علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1970-2009، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2012.
47. عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، المجلة الأكاديمية العلمية العراقية، المجلد 17، العدد 17، العراق، سنة 2011.
48. عماري جمعي، قندوز طارق، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر، -، يومي 08-09 نوفمبر 2010.
49. عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، ملتقى دولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013.

50. فارس فضيل، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الاسلامي أنموذجاً، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2009.
51. فتيحة ملياني، الاصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة، الجزائر، 2016.
52. فرعون احمد، محمد إلفي، الاستثمار في راس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة، ملتقى دولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 13 و14 ديسمبر 2011.
53. فضيل رايس، التحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
54. فلة عاشور، انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 24، الجزائر، مارس 2012.
55. فواز جار الله نايف، سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرفادين، العدد 93، مجلد 31، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2009.
56. مجدي الشوربجي، اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الملتقى العلمي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005.
57. محمد بن بوزيان، فتحي بلدغم، التحرير المالي والبنكي والتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي: السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق يومي 29-30 ديسمبر 2004، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - 2004.
57. محمد بن بوزيان وسيدي محمد شكوري، التحرر المالي وأثره على النمو الاقتصادي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، يومي 24/25 أبريل 2006.
58. محمد جاسم محمد، علاقة نسبة الرفع المالي وwacc في مؤشرات سوق الأوراق المالية - دراسة تحليلية في مجموعة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العراقية في العلوم الاقتصادية، العدد 37، المجلد 10، العراق، تشرين الثاني، 2014.
59. محمد زكريا بن معزو - كمال حمادة، قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) - دراسة قياسية (1970-2010)، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
60. مريم شطيبي محمود، انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 14 ماي 2015.
61. مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008.
62. مهند أبو رجليه، فتحي سروجي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، فلسطين، 2013، ص 13.

63. نايف محمود، أثر الحوكمة في النمو في ظل اقتصاد المعرفة- دراسة في الاقتصاد العراقي والدول المجاورة-، مركز الدراسات الإقليمية العدد 25، العراق، كانون الثاني 2012.
64. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، العدد 12، ديسمبر 2012.
65. نبيل مهدي الجنابي، كرم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية Granger، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 257، العدد 04، السنة 2011.

مصادر أخرى

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2004 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2005.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2005 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، 16 أفريل 2006.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2010.
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، ماي 2012.
7. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2013.
8. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
9. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016. ،المصرف المركزي الجزائري، الجزائر،
، للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>/تاريخ الإطلاع 2015/03/21.
10. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 04. للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>/تاريخ الإطلاع 2015/03/21
11. بنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمراقبة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، نوفمبر 2016، ص 16، للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>/تاريخ الإطلاع 2015/03/21
12. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، رقم 05، ديسمبر 2008.
13. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، رقم 09، سبتمبر 2009.
14. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، رقم 10، جوان 2010.
15. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، رقم 15، سبتمبر 2011.
16. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، رقم 13، ماي 2011.
17. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، رقم 17، مارس 2012.
18. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، رقم 23، سبتمبر 2013.
19. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، رقم 29، جوان 2014.
20. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، المصرف المركزي الجزائري، الجزائر، رقم 37، مارس 2017.
للاطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>/تاريخ الإطلاع 2015/03/21.

21. البنك الدولي، البيانات، الولايات المتحدة الأمريكية، من الموقع <http://data.albankaldawli.org> تاريخ الإطلاع 2016/06/26.
22. بيان مجلس الوزراء "البرنامج الخماسي 2010-2014" المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010، للإطلاع من الموقع <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>، تاريخ الإطلاع 21 نوفمبر 2016.
23. التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، نشرة إحصائية الاقتصادية للدول العربية، 2002 .
24. التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل الثالث: القطاع الزراعي، نشرة إحصائية الاقتصادية للدول العربية، 2006 .
25. التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، نشرة إحصائية الاقتصادية للدول العربية، 2008.
26. التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، نشرة إحصائية الاقتصادية للدول العربية، 2014، للإطلاع من الموقع <http://www.amf.org.ae/ar/jointrep> تاريخ الإطلاع 2015/01/19
27. الديوان الوطني للإحصائيات، المنشورات باللغة العربية، المالية العامة، الجزائر، للإطلاع من الموقع <http://www.ons.dz>، تاريخ الإطلاع 2016/10/21.
28. لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها، سلطة ضبط السوق المالي COSOB، المصدرون، معلومات مالية، للإطلاع من الموقع <http://www.cosob.org/ar/etas-financiers-des-emetteurs> تاريخ الإطلاع 2016/10/02
29. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، هيئة دستورية استشارية، الجزائر، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015.
30. محمد لكصاسي، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمراقبة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، مجلس الأمة، الجزائر، نوفمبر 2016، للإطلاع من الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع 2015/03/21
31. مديرية الجمارك، من الموقع <http://www.douane.gov.dz> تاريخ الاطلاع 21 ديسمبر 2016
32. وزارة التجارة، التجارة الخارجية، الاتفاقيات التجارية، اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .
33. وزارة التجارة، التجارة الخارجية، الاتفاقيات التجارية، انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة .
34. وزارة التجارة، التجارة الخارجية، الاتفاقيات التجارية، منطقة التبادل العربي الحر .
35. وزارة التجارة، التجارة الخارجية، دعم التجارة الخارجية، الصندوق الخاص لترقية الصادرات .
36. وزارة التجارة، التجارة الخارجية، دعم التجارة الخارجية، للإطلاع من الموقع <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/collection/stat-commerce-exterieur> تاريخ الاطلاع 21 ديسمبر 2016 .
37. وزارة المالية من الموقع <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/142/Balance-commerciale.html> تاريخ الإطلاع: 2017/06/21 .

باللغة الفرنسية:

Les Livres

1- Aka Brou Emmanuel , Développement financier, croissance économique et productivité globale des facteurs en Afrique subsaharienne, Groupe de la Banque Africaine De

Développement ,p05 pour consulté : <http://www.afdb.org/fr/documents/document/cea-2008-developpement-financier-croissance-economique-et-productivite-globale-des-facteurs-en-afrique-subsaharienne-8542/a:21-04-2016>

2- **Belkacem Benallal** , Les effets de l'application de le politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970-2010) : Etude économétrique avec la méthode de contégration, « Actes de la jeune recherche en Économie, Société et Culture. Lauréats du concours FES,Algérie 2012 », Fondation Friedrich Ebert .

3- **CHRISTIANE DESCAMPS** , Précis de macroéconomie ,ellipses ,paris ,2012.

4- **D. Philippe** ,Cours d'économétrie, Université de Fribourg, suisse, 2004.

5- **Gérard Boismenu ,et Gilles Dostaler**, La Théorie Générale et le Keynésianisme , Textes présentés au colloque organisé par le GRÉTSÉ et l'A.E.P, l'Université de Montréal,1987 ,Consulté :http://classiques.uqac.ca/contemporains/boismenu_gerard/theorie_gen_et_keynesianisme/theorie_gen_keynesianisme.pdf

6- **Joseph Antoine ,Marie-Claire Capia** ,Traduit par Amel Leila Serbis ,Dictionnaire des marchés financiers ,edition pages Bleues ,Bruxelles ,2010 .

7- **Louis Bachelier** ,Theorie de la Spéculation ,Annales scientifique de L.E.N.P ,03^{eme} Série ,1999.

8- **M.Gosse** ,La Pensée Economique d'Adam Smith (1723-1790) ,Académie Aix-Mrseille ,Avril 2015.

REVUES

1- **Robert Lafernce, Lawrence Schembre**, Parité du pouvoir d'achat (définition, interprétation),Revue de la banque du canada, octobre2002.

2- **Rostow Walt Whitman** ,les Cinq Etapes de la croissance économique ,Traduit de l'américain par M.-J Du Rouret. In: Revue économique, volume 16, n°4, 1965.

3- **Saousen Ben Garma et Mickael Clémento**, Libéralisation Financière et crises bancaires dans les pays émergents, La prégnance du rôle des institution ,CEPN Working Papers ,octobre 2006.

4- **Yves Simon, Samir Mannai**, Technique Financière Internationales, Ed Economica, 7eme édition, 2002.

AUTRES SOURCES

1. **Ministre des Finances ,Direction Générale ded Douane, Pour consulter sur site** <http://www.douane.gov.dz/Quelles%20statistiques>.

2. **Ministre des Finances, Direction Générale de le Prévision des Politique, Principaux Indicateurs Economique et Financiers , Flash Conjonctures Afin Décembre 2011**, Alger , Mars 2012, p05. Principaux Indicateurs Economique et Financiers, Flash Conjonctures Afin Décembre 2013, Alger, 2014, p05. Principaux Indicateurs Economique et Financiers, Flash Conjonctures Afin Décembre 2014, Alger, 2015, p05. **Pour consulter sur site :** <http://www.mf.gov.dz/rubriques/15/Activites.html>, **la date du consultation : 21/06/2017**

3. **Office National Statistique**, Publications, Publication Disponibles sur le site, L'Algérie En quelques Chiffres, Résultat 2002,N°33, Edition :2004.

4. **Office National Statistique**, Publications, Publication Disponibles sur le site, L'Algérie En quelques Chiffres Résultat 2005,N°36, Edition :2006.

5. **Office National Statistique**, Publications, Publication Disponibles sur le site, L'Algérie En quelques Chiffres Résultat 2006-2008, N°39, Edition :2009.

6. **Office National Statistique**, Publications, Publication Disponibles sur le site, L'Algérie En quelques Chiffres - Résultat 2009-2011,N°42, Edition :2012.

7. **Office National Statistique**, Publications, Publication Disponibles sur le site, L'Algérie En quelques Chiffres - Résultat 2011-2013, N°44, Edition :2014. Alger, **Pour consulter sur site** : <http://www.ons.dz/-L-Algerie-en-Quelques-Chiffres-.html>, **la date du consultation** : 28/05/2017
8. **-Office National Statistique**, L'Algerie en quelques chiffres. Résultats 2002-2004 ,n°35 ,édition 2006.

اللغة الانجليزية :

BOOKS

1. **Adam smith** ,An Inquiry into The Nature and causes of the wealth of Nations , Books 1 ,2,3,4 and 5 , Metalibri ,New York , 2007, p17-22.
2. **Ammar Hamad Khalaf** ,Financial Repression and Financial Development in Iraq , Journal of dananir ,of economic Sciences ,N° 05, Iraq University ,2015.
3. **Benito M,Sanchez and Yu Jung –Suk ,Kabir Hassan** , Finnancial Development and Economic Growth :New Evidence from panel data , The Qaurterly Review of Economics and Finance, 2011.
4. **Domac.I, Shabsigh.G** ,Real Exchange Rata Behavior and Economic Growth : Evidence From Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia, IMF Working paper, N°99, 1999.
5. **Frankel J ,Romer D**,Does trade cause growth? , American Economic Review ,N°: 89 , 1999.
6. **French–Davis, Larrain** , How Optimal are the Extremes ? Latin America Exchange Rate Policies During the Asian Crises ,Journal of Economic Literature F31, E65, 2002.
7. **Henry L. Langhaar** , Dimensional Analysis and Theory of Models, John Wiley & Sons, ed5, américaine . 1971
8. **John Million ,Dimitri Dimoulis , George Economakis** , Karl Marx and the Classics an Essay on value, crises and capitalist mode of production ,Ashgate publishing company, USA, 2002.
9. **John Stuart Mill** (1885),Principles Of Political Economy , EBook , New York, 2009.
10. **Klaus Wälde** , Recent Research in Endogenous Growth: A Review of Aghion and Howitt's Textbook , Journal of Economics Zeitschrift für Nationalökonomie , vol 69, N° :2 Austrian School ,(1999) .
11. **M.Kabir Hassan ,Benito.S ,Jung-Suk Yu** ,Financial development and economic growth: New evidence from panel data , The Quarterly Review of Economics and Finance, N51, Netherlands , 2011 .
12. **Paul Samuelson** ,Proof that properly anticipated prices fluctuate randomly ,industriel management Review ,Spring 1965.
13. **Robert J.Barro ,Xavier S.Martin** ,Economic Growth ,2ndEd ,The MIT Press ,Combridge ,Massachusetts ,London ,2004 .

JOURNALS

1. **Dani Rodrik, Arvind Subramanian & Francesco Trebbi** , Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development , Journal of Economic Growth, Volume 9, (2004), pages 131–165.
2. **Kuznets, S** ,Modern economic growth: Findings and reflections, The American Economic Review, vol 63, N°(3), (1973) ,p 247–258
3. **Meade, J. E** , A Neo-Classical Theory of Economic Growth, *The Economic Journal* ,1961,Vol 71,N° 282, p395-397.

4. **Michaely, M.**, Exports and growth: An empirical investigation. *Journal of Development Economics*, vol 4, N°(1), (1977), pp 49-53.
5. **Ramsey F**, « A mathematical theory of savings », *The Economic Journal*, Vol 38, N°152, 1928, p 543-559
6. **Robert J. Barro**, Economic Growth in a cross Section of Countries, *The Quarterly Journal of Economics*, Vol 106, N°2, 1991, pp 407-443
7. **Robert E Lucas**, On the Mechanics of Economic Development, *Journal of Monetary Economics*, Vol 22, N° 01 North Holland, (1988).
8. **Ross Levine**, Finance and Growth :Theory, Evidence, Working paper series, Cambridge, september 2004.
9. **Sergio Rebelo**, Long-Run Policy Analysis and Long-Run Growth, *The Journal of Political Economy*, The University of Chicago Press, Vol 99, No 3, (Jun 1991)
10. **Simon Kuznets**, Modern Economic Growth :Findings and Reflctions, *The American Economic Reviews*, Vol 63, N° 03, American, 1973 .
11. **Solow, Robert**, A Contribution to the Theory of Economic Growth, *Quarterly Journal of Economics*, The MIT Press, Vol. 70, No. 1 (Feb, 1956).
12. **Thomas Robert Malthus**, An Essay on the Principle Population , as it Affects the Future Improvement of Society with Remarks on the Speculations of Mr. Godwin, M. Condorcet, and Other Writers. Electronic Scholarly Publishing Project, London , 1998.
13. **Tsuna- Wu Ho, Ru- Lin Chiu** – Country Size And Investment- Saving Correlation: A Panel Threshold Error Correction ;Model *Eastern Economic Journal*, vol. 27, N°4, USA, 2001 .
14. **W . W. Rostow**, The Stages Of Economic Growth, *The Economic History Review*, New Series, volume 12, n°1, 1959.
15. **W. W. Rostow**, «Money and Capital in Economic Development by Ronald I. Mckinnon», *The American Political Science Review* Vol. 68, No. 4 (Dec., 1974), pp. 1822-1824.
16. **Zouhier Abaida ,Imen M^{ed} Sghaier ,Nahed Zghidi**, Finanacial Development and Economic Growth : Evidence From North African Countries, *Economic Alternatives*, issue 02, Bulgaria, 2015 .